

الإمام الشاطبي والخصائص العامة لفكره (1)

للأستاذ نعيم الخواني

في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وفي عصر تميز باجتماع لفت الأنظار بين نور العطاء والتجديد العلمي من جهة، وظلمة الواقع السياسي الممزق والمنحل من جهة أخرى، ولد في غرناطة، في أقصى الغرب الإسلامي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، الذي عاش في عهد ملوك بني الأحمر حياة غنية كانت حافلة بالمؤلفات الرائدة، والمحاورات الرفيعة، والمواقف الجريئة، مع ثبات واضح على الحق، وإصرار تام على مناهضة كل مظاهر الانحراف والضلال في الدين.

كانت الأندلس في ذلك الحين تعيش جوا سياسيا حالكا تجلت مساوئه في تقهقر عسكري متتابع أمام جيوش الغزو النصراني القادم من جهة الشرق الأوربي مدفوعا بعوامل الحقد الديني ومستفيدا إلى أقصى حد من ضعف المسلمين الذي كان نتيجة للاضطراب البالغ في مؤسسة الحكم وقيادة الدولة، بعد سنين طويلة من الصراع الدموي على السلطة، والسعي إلى الوصول إليها بشتى الوسائل، ولو عن طريق الاستعانة بالأعداء للتغلب على المنافسين من الإخوة في الدين !

وكما هو معروف بالتجربة والنظر، فإن المفاصد السياسية هي (أم

المفاسد) من حيث تستتبع دائما فسادا شاملا في كل جوانب حياة الأمة، لأن الناس (على دين ملوكهم)، ومن المستحيل أن يستقيم الظل والعود أعوج، ولذلك فقد عانى المجتمع الأندلسي في تلك الآونة من مفاسد دينية واجتماعية وخرقية متنوعة تبدت في مظاهر الانحلال والتفسخ مع انتشار البدع والانحرافات.

لكن الواقع الثقافي حافظ - رغم ذلك كله - على مقدار من عافيته النسبية، وخاصة في غرناطة التي عرفت في ذلك الحين حركة علمية نشطة مثلت الوجه الأبرز من وجوه المقاومة لتيار الانحطاط الذي سرى في كيان الأمة إلى درجة التمكن. وهو مظهر صحي يعود الفضل فيه إلى وجود ثلة من العلماء الكبار، بعضهم مواطنون أصليون، وآخرون وفدوا إليها إما هجرة من المدن التي استولى عليها النصارى، وإما قصدا من بلدان المغرب الإسلامي الذي كانت تربطه مع بلاد الأندلس دوما صلات سياسية واجتماعية وعلمية عميقة. وهكذا مثل العلماء - كما هي العادة أبدا عندما يضعف النظام السياسي أو ينهار - حصنا للمسلمين وحمى للملة والدين، يؤلفون الكتب، ويلقون الدروس، وينشرون المواعظ ويعلمون التلاميذ ناقلين إليهم أمانة العلم والجهاد كما تلقوها هم ممن سبقهم. وكان من هؤلاء التلاميذ الذين عرفتهم مساجد غرناطة وحلقات العلم فيها آنئذ : إمامنا الشاطبي.

لا نتحدث المصادر التاريخية وكتب التراجم حديثا مسهبا ضافيا عن حياة الشاطبي بأطوارها المختلفة وتفاصيلها المتعلقة بشخصيته ودوره العلمي والاجتماعي، وصور علاقاته العامة. ويربط بعض الباحثين بين هذه الملاحظة وما هو معروف من عدم نيل الشاطبي الشهرة التي يستحقها في الأوساط العلمية خلال الفترة الممتدة من عصره الى عصرنا الحاضر حيث سطع نجمه وتألق اسمه، وأصبح واحدا من أبرز أعلام المسلمين وأوسعهم شهرة وتأثيرا. وقد أثمرت هذه الشهرة مباحث مستفيضة وكتبا متعددة عنيت بأرائه وإنتاجه العلمي. ووجه بعضها - إلى جانب ذلك - عنايته إلى

جمع ما هو متناثر من تفاصيل حياته وترجمته، فأفلحت في توفير مادة أكملت أمام أنظار المهتمين صورة الشاطبي، العالم الجليل صاحب الأثر البالغ في الحياة الفكرية لعصره السالف، وعصرنا الحاضر. ولذلك سوف نقتصر نحن هنا على إيراد نبذة من ترجمته، اكتفاء بما تضمنته تلك المؤلفات⁽¹⁾.

لجأت أسرة الشاطبي الى غرناطة لما سقطت مدينتهم الأصلية (شاطبة) بيد الإسبان، وفي هذه الحاضرة الأندلسية العامرة بالعلم ومظاهر المدينة الراقية ولد أبو إسحاق في سنة لم يرد عن المؤرخين تحديد دقيق لها⁽²⁾، وقد توجه في سن مبكرة إلى طلب العلم على يد شيوخها الكبار، يأخذ عن كل واحد منهم ما اشتهر به من فروع المعرفة، وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ : ابن الفخار البيري* - أبو سعيد بن لب** - أبو عبد الله المقرئ الكبير*** - أبو القاسم الحسني السبتي**** - أبو العباس

(1) بناء على ذلك تتنوع مصادر ترجمة الشاطبي ما بين قديم وحديث ومعاصر : فمن أبرز مصادر ترجمته القديمة : الحديث - التنكي : نيل الابتهاج - . مخلوف : شجرة النور الزكية - . الزركلي : الأعلام. المجاري : برنامج المجازي... أما مصادر ترجمته المعاصرة فمن أوسعها وأكثرها استقصاء :
- أبو الأجفان محمد : مقدمة الإفادات والإنشادات.
- أبو الأجفان محمد : مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي
- العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة.
(2) رجح الأستاذ حمادي العبيدي أن يكون مولد الشاطبي قريبا من سنة (730م). انظر كتابه : الشاطبي ومقاصد الشريعة : ص 12.

* - ابن الفخار البيري : أبو عبد الله محمد بن الفخار البيري الأندلسي، فقيه لغوي قارئ، كان شيخ النحاة في عصره، أخذ عنه خلق كثيرون منهم ابن زمرك والشاطبي ولسان الدين بن الخطيب. توفي سنة (754هـ).

** - أبو سعيد بن لب : أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي، فقيه شاعر لغوي، كان مفتيا لغرناطة وخطيبا لجامعها، ولد سنة (710هـ)، وتوفي سنة (782هـ).

*** - أبو عبد الله المقرئ الكبير : أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ، صاحب كتاب القواعد المشهور. ولد بتلمسان، وارتحل الى المشرق، ووفد على غرناطة سفيرا لدى أميرها من قبل ملك المغرب أبي عنان المريني - توفي بفاس سنة (759هـ).

**** - أبو القاسم الحسني السبتي : أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسني السبتي، الفقيه اللغوي. ولد بسبته سنة (697هـ). وتوفي بغرناطة سنة (760هـ)، وكان فيها قاضيا وخطيبا.

القباب***** - أبو عبد الله الحفار*****. وهي أسماء لا يخفى على رجال العلم وطلبته أنها لعلماء أجلاء لهم مكانتهم في علوم الفقه وأصوله واللغة العربية وغيرها، وهو أمر يهمننا منه الآن دلالته على المستوى العلمي الرفيع المتوقع توفره لدى تلاميذ أمثال هؤلاء الشيوخ.

لقد استفاد الشاطبي غاية وسعه من الآفاق العلمية الرحبة التي فتحها أمامه أولئك الأساتيد الكبار. وبما تلقاه على أيديهم من علوم، إضافة إلى ما يوفره من أسباب النضج الفكري جو ثقافي عام مزدهر نسبيا، مع شيء من الاستقرار السياسي عرفته الدولة في مدة حياته. خاض ذلك التلميذ المتقد ذكاء وعبقورية بحار علوم الشريعة غير هياب ولا متردد، تحذوه همة عالية إلى سبر أغوارها وكشف أسرارها، معرضا عن كل ما قد يحول بينه وبين بلوغ هذا الهدف السامي من عوارض وعقبات، إلى أن بلغ الطالب مراده، وفتقت له أكمال العلوم عما كان يرمي إليه من بواطنها، فعاد أدراجه من تلك الرحلة الصعبة، التي وصفها في بداية كتابه الاعتصام⁽³⁾، وقد استوى عالما في رتبة من النضج صيرته بعد مرحلة الطلب أستاذًا لغيره ممن أصبحوا تلاميذ له، يعلمهم ويربهم ويوجههم حسب مبادئ مدرسته العلمية والفكرية التي أرسى قواعدها وأحكم - بعد جهد - مبادئها. وقد برز من هؤلاء التلاميذ نفر كانت لهم بدورهم شهرتهم ومكانتهم العلمية المرموقة، منهم، أبو عبد الله محمد المجاري* - أبو يحيى

**** - أبو القاسم الحسني السبتي : أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسني السبتي، الفقيه اللغوي. ولد بسبته سنة (697هـ). وتوفي بغرناطة سنة (760هـ)، وكان فيها قاضيا وخطيبا.

**** - أبو العباس القباب : أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن المشهور بالقباب. تولى الفتيا بفاس، وله فتاوى مشهورة ومجموعة. من تأليفه : شرح على قواعد عياض، واختصار أحكام النظر لابن القطان. توفي سنة (779هـ) انظر ترجمته في نيل الابتهاج : ص 102-103.

***** - أبو عبد الله الحفار : محمد بن علي بن محمد بن أحمد الأنصاري الشهير بالحفار. إمام غرناطة ومحدثها ومفتيها. له فتاوى نقل بعضها صاحب المعيار. توفي سنة (811هـ). انظر ترجمته في نيل الابتهاج : ص 477.

(3) الشاطبي : الجزء الأول - ص 31 وما بعدها.

* - أبو عبد الله محمد المجاري : أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، نشأ بغرناطة وأخذ العلم عن رجالها، ومنهم الشاطبي، ثم رحل إلى المشرق. توفي سنة (862هـ).

بن محمد بن عاصم ** - وأخوه أبو بكر القاضي ***...

لم يقف نشاط أبي إسحاق العلمي عند حد التربية والتعليم في الحلقات الدراسية التي أنشأها لهذه الغاية، وعبر مراسلاته المعروفة مع تلاميذه يفتيهم ويربيهم، بل إنه نهض أيضا بأعباء التأليف، فوضع عددا من الكتب الهامة، ذكر منها مترجموه : الموافقات - الاعتصام - الافادات والانشادات - شرح الخلاصة في النحو - كتاب المجالس عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق - أصول النحو - شرح الألفية. ووجدته ذكر في الاعتصام أنه قد وضع جزءا مفردا فيما يؤخذ على ابن سهل في نوازل⁽⁴⁾ : (وربما احتجوا على ذلك بما يفعله بعض الناس، وبما وضع في «نوازل ابن سهل» غفلة عما أخذ عليه فيه، وقد قيدنا في ذلك جزءا مفردا، فمن أراد الشفاء في المسألة فعليه به، وبالله التوفيق).

يصنف كتاب الموافقات في غالب الأحوال على أنه كتاب في علم أصول الفقه، إلا أن بعض الكاتبين المعاصرين يرى أنه يدخل في زمرة كتب (فلسفة التشريع) أو أسرار التكليف حسب تسمية الشاطبي نفسه⁽⁵⁾. لكن الذي وجدناه بينا لدى مطالعتنا لهذا الكاتب أنه بحق (موسوعة علمية) جامعة، بحيث يصعب أن نفرده بتصنيف ضيق يدخله ضمن القائمة الخاصة بعلم معين دون غيره. صحيح أن كتب الأصول تميزت عموما، وبعد مرحلة اكتمال جوانب هذا العلم ووضوح معالمه، بأنها شديدة التنوع من حيث مضمونها، فكانت تحتوي إلى جانب المباحث الأصولية على مباحث منطقية ولغوية وكلامية...، إلا أن هذه الخاصية كانت فيما يتعلق

** - أبو يحيى بن عاصم : أبو يحيى بن محمد بن عاصم، فقيه أديب أصولي محدث، تولى الوزارة للملك بني الأحمر. توفي شهيدا في جهاد النصاري سنة (813هـ).

*** - أبو بكر بن عاصم : أبو بكر محمد بن عاصم، قاضي غرناطة. صاحب الأرجوزة الشهيرة باسم (تحفة الحكام). اختصر كتاب شيخه «الموافقات» وسمى مختصره (نيل المنى في اختصار الموافقات). توفي سنة (829هـ).

(4) الشاطبي : (598/2).

(5) البوطي محمد سعيد رمضان : مشروعية الإيثار في الشريعة الإسلامية وضوابطه عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : 151.

بتلك الكتب (دخيلة) أو طارئة، يرجع سببها إلى التقليد المحض لمناهج السابقين أو إلى غلبة صنعة الكاتب واهتماماته، كما قاله الغزالي⁽⁶⁾، مما جعل هذا الأمر محلاً لانتقادات اللاحقين، بل وتجاوزهم له أيضاً. أما كتاب الموافقات فإن صفة التنوع فيه لم تكن دخيلة ولا مصطنعة، وإنما هي من صميم قوامه، ومكونات نسيجه، يأخذ بعضها بحجز بعض، ضرورة اكتمال المعنى وتمام وجوه العرض والاستدلال. ففي كتاب الموافقات مباحث أصولية، ومسائل فقهية وقضايا لغوية، وقواعد تربوية... بل لا أجد تردداً في القول بأنني لم أطلع حتى الآن - مع توفر الاهتمام والمتابعة - على كتاب يؤصل المدرسة التربوية الربانية تأصيلاً شرعياً متيناً، ويوضح خيطها الأبيض من خيطها الأسود، نافياً عنها خبث الانحراف وزور الجهل والضلال، كما فعل ذلك الشاطبي في الموافقات، حتى أصبحنا بعد مطالعته نقول: من أراد أن يتعلم الربانية، علماً قائماً، بقواعد ثابتة ومبادئ راسخة، فعليه بموافقات أبي إسحاق.

هذا الكتاب النفيس غمره تيار الانحطاط الحضاري الذي سبق ولادته، ثم عاصرها، ليزداد بعدها تدهوراً، فبقي جوهرة مكنونة خفية عن الأنظار، إلى أن قدر الله عز وجل لها أوان حياة جديدة على يد رواد النهضة الإسلامية الحديثة من علماء أفاضل، فنفضوا عن هذا الكتاب غبار النسيان، وقدموه لرجال العلم وطلبته كنزاً مخبوءاً، فتلقفته الأيدي بشوق كبير، يعضده شعور عام انتاب الأمة كلها بلزوم تجديد نهضتها، والقيام بأسباب صحوتها بعد سبات طويل. ولم يلبث أن نال شهرة فائقة، وحظي بتقريظات عالية تعكس مكانته وقيمه الخاصة. وقد اتفق على تقديره على حد سواء خيرة علماء الشريعة، وفقهاء القوانين الوضعية. قال العلامة الدريني⁽⁷⁾ (الموافقات في أصول الشريعة للإمام الشاطبي من أنفس ما

(6) الغزالي: المستصفى: (10-9/1).

(7) الدريني محمد فتحي: المناهج الأصولية ص 20 هامش. وأنظر أيضاً ما قاله العلامة الزرقاء في كتابه (الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد) الجزء الأول ص 119 هامش.

كتب في علم الأصول، باتباعه منهجا في البحث يختلف عما سلكه الأصوليون جميعا من مناهج تقليدية) وقال الدكتور صبحي المحمصاني⁽⁸⁾ (كتاب الموافقات هو من دون شك من أنفس ما كتب في علم الأصول وفي التشريع الإسلامي، وذلك بشهادة الأستاذ الشيخ محمد عبده نفسه، والشيخ محمد الخضري).

لقد لفت نظري بقوة أن إهمال كتاب الموافقات أو شهرته، كانت بمثابة المعيار غير المقصود لحالة الأمة تخلفا ونهوضا، فقد لفه النسيان زمن الانحدار، ورافق ذبوعه إرهابات الصحو الإسلامية المبكرة، بل إن تألقه يزداد بتألقها، ومع بلوغها عتبة التمكن أصبح ذلك الكتاب وصاحبه موضوعا لعشرات المقالات والكتب والأبحاث الجامعية، وهذا أمر يدل على أنه سفر يتلاءم مع روح التجديد، ويستجيب لدواعي التحضر والإصلاح.

أما كتاب الاعتصام فهو مرآة صادقة لشخصية الشاطبي ولعصره، فعصره - كما قلنا آنفا - عصر التقى فيه فساد نظام الحكم السياسي مع انتشار الانحرافات الدينية والعلمية والآفات الاجتماعية والخلقية. ولم يكن أبو إسحاق من العلماء الذين يفتقرون إلى حس المسؤولية وتقدير واجب القيام بأعباء الوراثة النبوية في التعليم والتربية والإصلاح، وهو الرجل الذي ما انفك ينادي بضرورة الجمع بين العلم والامتنال، وأنه لا علم معتبر في نظر الشرع إلا ما انبنى عليه عمل. لقد كان الإصلاح همه، ومقاومة الانحرافات والبدع شغله، لكن الغرض لم يكن قريب المنال، والمأمول دون الوصول إليه عقبات، إذ كما للحق رجال، فإن للباطل حراسه عن وعي أو عن جهالة، ولذلك لاقى الشاطبي في قيامه بواجبه كعالم عامل عناء شديدا وصل حد المحنة التي جعلته امرا غريبا وهو بين ظهراني أهله وعشيرته⁽⁹⁾. هذه المحنة لم تزد - بفضل الله - إلا إصرارا على الحق وثباتا في موقع

(8) المحمصاني صبحي : النظرية العامة في الموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية - الجزء الأول -

ص 51 نقلا عن حمادي العبيدي : الشاطبي ومقاصد الشريعة ص : 110 .

(9) انظر الشاطبي : ع : الجزء الأول : ص 33 وما بعدها

الدفاع عن صفاء الدين ونقاء العقيدة، متمسكا بضرورة تبصير الناس بحقائق دينهم، داعيا الى الاحتكام لميزان الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح. وقد لجأ في ذلك إلى كل وسيلة ممكنة، ومنها التأليف، فهو عندما لم يجد في مسألة البدع مصنفا يفي بالحاجة، ويعطي هذا الموضوع الخطير حقه من التجلية والبيان، شرع في وضع كتاب يسد هذه الثغرة ويتدارك تلك الثلمة، وسماه «الاعتصام»، لكنه مات قبل أن يتمه.

إن آثار الشاطبي المكتوبة لم تقتصر على تلك المؤلفات، بل كانت له أيضا مراسلات ومراجعات مع أئمة عصره، ومع ثلة من تلاميذه، تناولت مواضيع مختلفة : من مناقشة بعض المسائل العلمية الدقيقة التي أراد أن يستقصي فيها وجه الحق بدقة وتحريير بالغ، إلى فتاوى وتوجيهات كانت تطلب منه، وانتهاء بمواقف إنسانية فيها عرض شكوى أو بث نجوى.

لقد عرف هذا العالم الغرناطي بصفات حميدة وأخلاق رفيعة : كان شديد التمسك بالكتاب والسنة، ميالا للسماحة والتيسير، طيب القلب، زاهدا متواضعا، معرضا عن الجدل، متنبكا سبيل التكلف، محافظا على موقف الرحمة للمسلمين، وقد ظل هذا منهجه، وتلك سجيته، إلى أن لقي ربه يوم الثلاثاء، الثامن من شعبان، سنة : 790 هـ (1388م)⁽¹⁰⁾، مخلفا آثارا علمية وفكرية رائعة جعلت الكثير من علماء الأمة يصفونه بأنه واحد من أبرز المجديدين في تاريخ الإسلام.

لم يبق بين أيدينا من مؤلفات الشاطبي إلا : كتاب الموافقات، وكتاب الاعتصام، وكتاب الإفادات والإنشادات، إضافة إلى فتاواه المتناثرة التي جمعها الأستاذ محمد أبو الأجفان في كتاب واحد سماه (فتاوى الإمام الشاطبي) كذلك حفظت لنا بعض كتب التراجم لمحات من سيرته ذكرنا سابقا أن عددا من الباحثين المعاصرين قاموا بجمعها مع الدراسة والتحليل.

هذا هو تراث الشاطبي المتوفر اليوم لمن يريد أن يدرس شخصيته،

(10) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة : ص 13-14-15-16-17.

ويتعرف على آرائه العلمية وأفكاره التربوية والاصلاحية، ولا شك أنه كاف إلى حد بعيد ليعطينا صورة متكاملة عن مدرسة هذا الإمام منهجا ومضمونا، ولنعرفنا بالتالي على المميزات العامة لفكره التي تتبعناها من خلال تلك المؤلفات، فوجدنا أهمها ينحصر فيما يلي :

أولا : اهتمامه بالكليات والأصول العامة :

يعتبر الإمام الشاطبي أحد أفراد طائفة قليلة من العلماء الذين تمتعوا بخاصية النظر الكلي، ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى إلى كليات الشريعة، لأنها المعبر الأهم عن روح الدين ومقاصده الجامعة. فابتداء من خطبة كتابه الموافقات أعلن أبو إسحاق أنه عازم على أن يضمن تأليفه ذاك (الأصول المعتمدة عند العلماء، والقواعد المبني عليها عند القدماء)⁽¹¹⁾، إشارة منه إلى أن عنايته الكبرى ستكون منصبة على الأصول والقواعد، أي على الكليات، وهو المعنى الذي أكداه أيضا حين أوضح أن النظر الكلي هو النظر الذي باعتباره انتظم سلك كتابه، فكان القانون المهيمن على تركيبه وبناءه : قال⁽¹²⁾ : «وإذا نظرت بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبين به من قرب بيان القواعد الشرعية الكلية...».

بيد أن هذه الخاصية لم تقتصر فقط على كتاب الموافقات، بل كانت موجودة أيضا في كتابه الهام الآخر : (الاعتصام)، بحيث يمكننا أن نقول : إن تأليفه عامة متميزة بخاصية ضم الجزئيات بعضها إلى بعض توصلا منها إلى معنى كلي وقاعدة عامة تتصف بصفة اليقين والقطع، ومن ثم تصبح بمثابة المعيار الحاكم لجزئيات أخرى يعرف حكمها بعرضها عليها وتحليلها على ضوءها⁽¹³⁾.

أسباب اهتمام الإمام الشاطبي بالكليات : يرجع اهتمام الشاطبي بكليات الشريعة إلى أسباب عديدة من أهمها :

(11) الشاطبي : م : (17/1).

(12) الشاطبي : م : (304/3-305). قال الشيخ دراز تعقيبا على هذه العبارة : (أي... بالنظر الكلي الأصولي الذي يعني به كتاب الموافقات). انظر : هامش (3) م : (304/3).

(13) السلامي محمد المختار : مقاومة أبي إسحاق للبدع - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (307).

1 - تأثره ببعض شيوخه الذين كانوا يرون أن العلم النافع هو الكليات العامة فالشاطبي تأثر إلى حد بعيد بأراء شيوخه واتجاهاتهم العلمية والفكرية، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ الذين تركوا أثرا كبيرا في تكوينه العقلي : أبو علي الزاوي^(13م)، وهو عالم جليل كان له رأي في العلم طالما حدث به طلابه ووجههم إليه، مفاده : (أن العلم النافع حقا هو ما كان كليات وأصولا عامة تحيط بالمسائل الجزئية، وتجعل العقل مهيمنا عليها)⁽¹⁴⁾. ويبدو أن هذا الرأي كان صدى لاتجاه علمي سائد في غرناطة آنذ، بدليل أن هذه المدينة كانت تحتضن مدرسة راسخة في علم قواعد الفقه العامة كما سيأتي.

2 - اعتقاده أن من مقاصد الشارع ضبط الخلق إلى القواعد العامة : وقد عبر عن هذا الاعتقاد صراحة بقوله⁽¹⁵⁾. (قصد الشارع : ضبط الخلق إلى القواعد العامة...)، وهو رأي جاء ثمرة لمبادئ وأصول أخرى بينها الشاطبي واستدل عليها في مواضع عدة : منها : أن (الحالة التي وضعت عليها الشريعة... هي حالة الكلية... لأنها موضوعة على الأبدية وإن وضعت الدنيا على الزوال والنهاية)⁽¹⁶⁾. ومنها : أن المراد بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(16م) هو إتمام الكليات بحيث لم يبق في الدين قاعدة يحتاج إليها في إحدى مراتب كلياته، وإلا وقد بينت على أفضل ما

(13م) أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزاوي : فقيه أصولي كانت له مشاركة في كثير من العلوم. ولد ببجاية سنة (710هـ) وفيها قضى طفولته وشبابه، وقد أخذ العلم عن شيوخها وشيوخ تلمسان، ومنهم والده علي بن عبد الله والشيخ منصور المشذالي والخونجي وغيرهم. قدم الأندلس سنة (753هـ)، وأقام فيها بقرطبة إلى سنة (765هـ) حيث أخذ عن ابن الفخار البيري الذي أذن له بالتحليق بموضع تدريسه، فتلقى العلم على يديه نفر من التلاميذ، منهم أبو إسحاق الشاطبي. ثم عاد إلى تلمسان وتوفي بها. قال التنبكتي في نيل الابتهاج : (كان حيا بعد السبعين وسبعمئة).

انظر ترجمته في : نيل الابتهاج : ص (611-612-613). شجرة النور الزكية : ص : 234.

(14) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : 79-80.

(15) الشاطبي : م : (197/3)

(16) الشاطبي : ع : (817/2).

(16م) سورة المائدة - الآية (3).

يكون عليه البيان⁽¹⁷⁾ ومنها : أن (تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لاجزئي، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية⁽¹⁸⁾).

وهي مبادئ ثابتة تؤدي يقيناً إلى الاعتقاد بأن الشارع قاصد إلى ضبط المكلفين، وأن كون هذا الضبط وفق قواعد كلية عامة، نظراً لاستحالة حصر الجزئيات، إذ (لا بد في التشريع العام من قواعد عامة)⁽¹⁹⁾.

ومن الغريب أن بعض الكاتبيين المعاصرين أخرج هذا المعنى الصحيح عن محله ودوره، فاشتط به إلى درجة القول بأن (الشريعة الإسلامية لم تأت إلا بمبادئ عامة وقواعد أساسية وخطوط عريضة)⁽²⁰⁾! وهي دعوى يراد من التسليم بها أن تكون مقدمة لنتائج لا تقف عند حد مخالفة نظام الأحكام الشرعية بصورة فجّة ومزاجية، بل وتعود على أسس هذه الأحكام بالنقض والتخريب.

3 - مداومته على النظر في معقولات الشريعة ومنقولاتها، مع ذهن وقاد وموسوعية في التحصيل : إن اهتمام الشاطبي بالكليات، وقدرته الكبيرة على التوصل إليها وصياغتها بالشكل المناسب والمعبر، هو نتيجة لمداومته على ترديد النظر في منقولات الشريعة ومعقولاتها، وأصولها العامة وفروعها الجزئية، مع بصر علمي ثاقب، وذهن ذكي وقاد، إضافة إلى شمولية المطالعة وموسوعية التحصيل، وقد نص على تعمقه في مختلف العلوم الشرعية ومداومته على النظر فيها بقوله⁽²¹⁾ : (وذلك أني - والله الحمد - لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم اقتصر منه على علم دون علم... بل خضت في لوجه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجري...)

(17) الشاطبي : ع : (816/2).

(18) الشاطبي : م : (274/3). هو المعنى نفسه الذي عبر عنه المرحوم غلال الفاسي بقوله : إن القرآن الكريم (أحكامه... كلية في الغالب، وعليها مدار كل الأحكام الفرعية، ومبنى التشريع والقضاء). انظر كتابه : مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها : ص 86.

(19) دراز : م : (197/3) - هامش (3).

(20) سيف الدين مراد : مجلة العالم - العدد (515) - ص : 41.

(21) الشاطبي : ع : (31/1).

في حين أنه أشار إلى الربط بين هذا التعمق وتلك المداومة من جهة، وبين التمكن من أصول الأحكام وكلياتها من جهة ثانية بقوله⁽²²⁾: (وعلى طول العهد ودوام النظر، اجتمع لي في البدع والسنن أصول قررت أحكامها الشريعة، وفروع طالت أفنانها، لكنها تنتظمها تلك الأصول...).

إن قراءة مؤلفات الشاطبي على ضوء معطيات سيرته الشخصية، تعكس لنا بجلاء أن تعمقه في دراسة العلوم بذهن متفتح هو الذي خوله قدرة التمكن من أسرار الشريعة ومقاصدها، وأتاح له ملكة ضبط قواعدها والجمع بين أصولها وفروعها⁽²³⁾.

4 - تكونه بعلم قواعد الفقه العامة الذي كانت مدينته غرناطة مدرسة راسخة فيه : فمن بين العلوم الشرعية التي تلقاها الشاطبي عن شيوخه، وكانت من المعارف الناضجة والراسخة في مدينته غرناطة: علم القواعد الفقهية. فقد عاصر رجلا من أشهر علماء هذا الميدان هو: أبو عبد الله محمد بن محمد المقرئ صاحب كتاب «القواعد الفقهية» الذي درسه الشاطبي على يديه⁽²⁴⁾.

ولا شك أن التمكن من هذا العلم يساعد كثيرا على تكوين النظر الشامل والفهم الكلي، من حيث تعتبر القواعد الفقهية العامة قوانين جامعة لمعنى يتحصل من استقراء عدد كبير من الجزئيات والفروع، ثم تضبط به أيضا فروع وجزئيات أخرى تندرج تحته، وهذا الترداد للملكة العقلية ما بين جمع للمعاني، ومن ثم التفريع عليها، هو خير وسيلة لاستجلاء آفاق العلوم ودقة فهمها كلا وجزءا.

5 - اقتناعه بأن تتبع الجزئيات والفروع نفعه نسبي وفائدته مؤقتة، نظرا لما تتصف به من خاصية التجدد والاستمرار طالما بقي الناس على وجه الأرض، ينشطون ويتصرفون ويتعاملون. إضافة إلى أن هذه

(22) الشاطبي : ع : (41/1).

(23) الشاطبي : الافادات والانشادات - ص : 18.

(24) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب - ص : 185.

الجزئيات تبلغ درجة من الكثرة، والتنوع، والانتشار بتعدد بيئات المسلمين، يصعب معها جدا أن تستقصى بشكل تام، أو حتى أغلبي. ولذلك وجه عنايته الى الأصول والكليات لأنها بمثابة معيار يمكن أن يستوعب كافة المحدثات التي يشملها معناه، مهما تعددت (25).

6 - اهتمامه بتجديد العقلية الإسلامية، وخاصة العقلية الأصولية :
توجهت همة الشاطبي كما سنرى الى التجديد والإصلاح، وهي غاية تتحقق أولا في العلم والفكر، ثم تجد تطبيقاتها في مناحي النشاط الإنساني الأخرى. ومن هنا فقد اهتم بشكل خاص بالتجديد العقلي، وعلى رأسه التجديد في التفكير الأصولي. وكانت أبرز اسهاماته في هذا المجال هي تخليص منهج هذا العلم من ظاهرة الاستغراق في الجزئيات، وتوجيهه نحو الاهتمام بالكليات الجامعة القادرة وحدها على تلبية مستجدات الحياة مهما تشعبت (26). فعموم الكليات وثباتها وشمولها هو الذي يمكن أن يتجاوب مع ما تتميز به الشريعة الإسلامية من خصائص الشمول والعموم والدوام. ولذلك نلاحظ أن علماء الأمة يؤكدون حتى وقتنا الحاضر على (أن النهوض بالشريعة الإسلامية وجعلها مواكبة لقضايا العصر... إنما يكون بالتوجه إلى كليات الشريعة وأصولها وقيمها الإنسانية الخالدة) (27).

منهج الإمام الشاطبي في التقعيد الأصولي : اتبع الشاطبي في كتابيه الاعتصام والموافقات منهجا شبه مطرد في العرض : حيث يبدأ كلامه بمطلع مكثف جامع مختصر تكون تنتم المسألة أو الفصل بسطا له وشرحا لمعانيه على جهة التفصيل والتمثيل والاستدلال ودفع شبه الخصوم...

وقد تحرى بعض الباحثين منهجه الخاص بالتقعيد الأصولي في كتابه الموافقات، فوجده قائما في الغالب على الخطوات التالية :

(25) أبو فارس حمزة : البدع وموقف الإمام الشاطبي منها - مجلة الموافقات - العدد الأول ص : 322.

(26) لوئيس بلقاسم : نظرات في فقه الدعوة عند الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : 161-162.

(27) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : 5

- عرض القاعدة الأصولية أولاً، ثم تعريفها وإيراد أمثلتها.
 - الاستدلال لتلك القاعدة بما يتبدى له من أدلة عقلية وعقلية.
 - ذكر الاعتراضات المحتملة على هذه القاعدة، يليه رده لتلك
 الاعتراضات الذي يتميز في معظم الأحوال بالدقة وحسن التوظيف
 للمعلومات.

- توضيح ما ينبني على هذه القاعدة من مبادئ وأحكام.
 وبصورة إجمالية تتصف هذه القواعد الأصولية بالخصائص التالية :
 1 - انها عامة تنطبق على سائر جزئياتها بغض النظر عن ملابسات
 الجهات والأشخاص.

2 - انها مجردة عن اعتبارات الظروف الزمانية والمكانية بحيث يعطي
 تطبيقها حكماً موضوعياً عاماً.

3 - انها إما شرعية مستخلصة من نصوص الشارع ومقاصده أو
 لغوية قائمة على دلالات الألفاظ ومعانيها⁽²⁸⁾.

وكما هو واضح فإن منهجه محكم حسن الترتيب قوي البنيان، كل
 خطوة فيه تعتمد على ما قبلها وتكمله. ويلاحظ في أدلته أنها تتنوع - كما
 ذكرنا - إلى نقلي موثق وعقلي محقق، وهو يسترسل كأنه يغرف من بحر،
 ولا يزال يضيف جزئياً ظنياً إلى آخر مثله حتى يتخلص بين يديه من
 تظاهر الأدلة المتنوعة دعوى صحيحة في درجة اليقين والقطع⁽²⁹⁾. ثم لا
 يكتفي بذلك، بل يعطف على الاعتراضات المحتملة فينقضها واحداً تلو
 الآخر إلى أن يطمئن أخيراً لتجريد خضمه من كل حجة ونقد. ومن هنا
 نقول : إن الشاطبي إذا أحكم الاستدلال على أمر، صعب الرد عليه.

**من مظاهر اهتمام الشاطبي بالكليات: عنايته بوضع الضوابط
 وتحريرها:** إن وجود الضابط الذي ترد إليه التصرفات فيحكمها، محققاً ميزة
 الوضوح وخاصة التوفر على مرجع ميسر لبيان الأحكام، يتشوف إليه

(28) المريني الجبالي : التقعيد الأصولي عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول ص : 201-204.

(29) القرضاوي يوسف : الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي - العدد الأول - ص : 143.

الشارع، كما يظهر بجلاء عند ترديد النظر في التشريعات التي وضعها للخلق.

ولهذا الضبط فوائد عامة ترجع إلى العلماء ومن دونهم، أشار إليها ابن عاشور بقوله⁽³⁰⁾: إن الشريعة (قد نصبت للعلماء أمارات التشريع بالأوصاف والمعاني المراعاة في التشريع، ونصبت لمن دونهم حدودا وضوابط تحتوي على تلك المعاني التي قد تخفى على أمثالهم، وهي صالحة لأن تكون عوناً للعلماء، وتهديهم عند خفاء المعاني في الأوصاف أو وقوع التردد فيها، كما كانت الحدود والضوابط هادية لمن انحط عن درجة العلماء إلى أن يرتقي قليلاً إلى فهم المعاني والأوصاف المقصودة من التشريع فيما تحتويه تلك الضوابط من المعاني والأوصاف الخفية) وله أيضاً ثمرة خاصة تعتبر واحداً من أهم مقاصد الشارع المتعلقة بالتكليف، وهي قطع أضرار المكلفين في التقصير بأداء ما ترتب عليهم من مطلوبات⁽³¹⁾.

واستناداً إلى تلك الأهمية الكبرى لخاصية الضبط في الأحكام، انتهى ابن عاشور⁽³²⁾ إلى حد تنزيه الشريعة عن أن لا تكون أحكامها منوطة بالانضباط، الذي يعتبر فقدانه صفة من صفات حكم الجاهلية، وهو

حكم حذرنا سبحانه وتعالى منه بقوله: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون﴾⁽³³⁾!

إن اهتمام الشارع بقاعدة الضبط، وتأييده لها بأشد صور المؤيدات، يظهر لنا في كثير من الأحكام الشرعية، ويكفي أن نذكر هنا بطلان أي من الفرائض الموقته إذا أداها المكلف خارج وقتها المحدد شرعاً. أما التفات العلماء إلى هذه القاعدة ومراعاتهم لها في اجتهاداتهم، فنمثل له بموقف الإمام مالك رحمه الله من مسألة خيار المجلس في البيع: حيث أنكر على القائلين من السلف بهذا الخيار وقال: «ليس لهذا عندنا حد محدود ولا أمر معمول به»، وقد فسر أصحابه عباراته (بأنه أراد: أن

(30) ابن عاشور محمد الطاهر: مقاصد الشريعة الإسلامية - ص: 120-121.

(31) المرجع السابق: ص: 124.

(32) المرجع السابق: ص: 120-121.

(33) سورة (المائدة) الآية: 50.

المجلس لا ينضبط، وأنه ينافي مقصد الشريعة في انعقاد العقود⁽³⁴⁾،
وبتعبير آخر : إن الأثر الوارد بهذا الخيار تعذر اعتماده اصلا صحيحا
عند مالك (خلوه عن تحديد مقدار المجلس، وعدم وجود عمل في شأنه
يفسره، فإن المجلس لا ينضبط)⁽³⁵⁾.

ورغم أهمية الانضباط وتشوف الشارع إليه، فإنه عند تعسره ووجود
مصلحة معتبرة راجحة، تتجاوز الشريعة لزوم اعتباره، كما يلاحظ في
أحكام المساقاة والقراض وإجارة الأبدان... التي اغتفر ما فيها من غرر
لأن الأضرار المترتبة على مراعاته أرجح من تلك الناجمة عن إلغائه⁽³⁶⁾.
ولكن يبقى الأصل هو الضبط، فما تيسر ضبطه لا بد من ذلك فيه.

لقد تفرع عن اهتمام الشاطبي بالكليات والأصول العامة، عنايته
الكبيرة بالكشف عن الضوابط الشرعية ووضعها، نظرا لما يتعلق بها من
ضرورات الفهم والتوضيح والتكليف : قال⁽³⁷⁾. (... والإحالة على مجهول لا
فائدة فيه، فلا بد من ضابط يعول عليه في مأخذ الفهم) بل إنه جعل
الشريعة في جملتها ضابطا لأفعال المكلفين وأقوالهم واعتقاداتهم حين قال⁽³⁸⁾:
(إن معنى الشريعة: أنها تحد للمكلفين حدودا في أفعالهم وأقوالهم
واعتقاداتهم، وهو جملة ما تضمنته) وقد احتوت المسائل التي عالجها في
كتبه كثيرا من الضوابط، بعضها منقول، وبعضها قرره بنفسه. فمن
الضوابط التي نقلها عن غيره من العلماء، وأقرها:

- ما فعله ولالة قرطبة من ضبط الحاكم المفتقد لدرجة الاجتهاد، إلى
وجوب الحكم بمذهب فلان ما وجدته، ثم بمذهب فلان، درءا للمفاسد
المتوقعة عند انعدام هذا الانضباط.

(34) ابن عاشور محمد الطاهر : مقاصد الشريعة الإسلامية : ص : 16 - ص : 120-121 - وانظر
في المصدر نفسه : ص : 121-122 : وسائل الانضباط والتحديد التي استخلصها المؤلف من استقرار
الأحكام الشرعية.

(36) ابن عاشور محمد الطاهر : مقاصد الشريعة الإسلامية ص : 184-186.

(37) الشاطبي : م : (309/3).

(38) الشاطبي : م : (61/1).

- الضابط الذي نقله عن ابن سيرين⁽³⁹⁾ ليعرف به حق التواجد من باطله. وقد استحسن ذلك الميزان وقال عنه : إنه (أصل حسن في المحق والمبطل)⁽⁴⁰⁾.

- الضابط الذي نقله عن بعض العلماء ليعرف به ما هو من المسائل من أمر الدين، وما هو منها ليس من أمر الدين في شيء⁽⁴¹⁾.

- الضابط الذي نقله عن العلماء ليعرف به المتصدر للفتوى (هل هو في تصدره إلى فتوى الناس متبع للهوى، أم هو متبع للشرع)؟ وهو : أن يشهد له بالعلم غيره من العلماء، ويعلم هو من نفسه ما شهد له به⁽⁴²⁾.
ومن الضوابط التي قررها هو بنفسه :

- الضابط الذي وضعه لتحديد ما ينشر من العلم وما لا ينشر، وهو (أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله)⁽⁴³⁾.

- الضابط التقريبي الذي وضعه لبيان زلة العالم التي لا يصح اعتبارها من خلاف العلماء، وهو : (أن ... غالب الأمر أن أصحابها منفردون بها)⁽⁴⁴⁾.

- الضابط الذي وضعه للحكم على المكلف بالتقصير، وهو : عدم اتمام المكلف ما حد له، وخروجه عن مقتضى الأمر المتوجه إليه⁽⁴⁵⁾.

- الضوابط التي وضعها لتحديد ما يدخل تحت مرتبة العفو، وذلك في الفصل الذي ختم به المسألة العاشرة من مسائل الأحكام، وهي المسألة

(39) أبو بكر محمد بن سيرين : من فقهاء التابعين بالبصرة، اشتهر بتعبير الرؤيا. ولد لستين بقينا من خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه، وتوفي بالبصرة سنة (110هـ). انظر ترجمته في وفيات الأعيان : (646-635/1).

(40) الشاطبي : ع : (354-353/1).

(41) الشاطبي : ع : (734/2).

(42) الشاطبي : ع : (738/2). وهذا الضابط معروف من سيرة الإمام مالك رحمه الله.

(43) الشاطبي : م : (138/4).

(44) الشاطبي : م : (125/4).

(45) الشاطبي : م : (111/1).

التي قرر فيها هذه المرتبة الى جانب مراتب الأحكام الأخرى المعروفة⁽⁴⁶⁾.

- الضابط الذي وضعه لما هو مطلوب طلب كفاية⁽⁴⁷⁾.

- الضابط الذي وضعه لتمييز ما يعد من باب إسقاط النظر في

المسببات، وما لا يعد كذلك⁽⁴⁸⁾.

- ضابط الالتفات إلى المسببات من حيث كانت علامة على الأسباب

في الصحة أو الفساد، الذي وصفه بأنه (قانون عظيم يضبط به جريان الأسباب على وزان ما شرع، أو على خلاف ذلك)⁽⁴⁹⁾.

- الضابط الذي ذكره للتفريق بين ما يعد مشقة في العادة، وما لا

يعد مشقة فيها⁽⁵⁰⁾.

- الضابط الذي وضعه للتفريق بين العمل المتبع فيه الهوى بإطلاق

(حكمه: البطلان)، والعمل المتبع فيه الأمر أو النهي أو التخيير بإطلاق

(حكمه: الصحة)، وهو : (تحري قصد الشارع، وعدم ذلك)⁽⁵¹⁾.

- الضابط الذي أورده للفتن، وهو : أنها (ماصد عن طاعة الله) عز

وجل⁽⁵²⁾.

إلى جانب ذلك فإن الشاطبي اعتمد عدم الانضباط حجة في إبطال

ما لم يوافق عليه من الفتاوى والآراء، وهذا ما نجده مثلاً في تعداده

لمفاسد اتباع رخص المذاهب حيث قال⁽⁵³⁾: (... والاستهانة بالدين، إذ

يصير بهذا الاعتبار سيالاً لا ينضبط... وانخراط قانون السياسة الشرعية

بترك الانضباط إلى أمر معروف...) وكذلك الأمر في مسألة استشكله

القول بالخروج من الخلاف ورعا، فقد رد جواباً عن هذا الإشكال لحيثيات

(46) الشاطبي : م : (120/1).

(47) الشاطبي : م : (126/1).

(48) الشاطبي : م : (166/1).

(49) الشاطبي : م : (171/1).

(50) الشاطبي : م : (94/2).

(51) الشاطبي : م : (133/2).

(52) الشاطبي : م : (138/1).

(53) الشاطبي : م : (107-106/4).

متعددة كان منها : أنه بمقتضى هذا الجواب (لا يتحصل للعامي ضابط يرجع إليه فيما يجتنبه من الخلاف مما لا يجتنبه⁽⁵⁴⁾).

تطبيقات اهتمام الشاطبي بالكليات : إن عناية الشاطبي بالكليات، وتميز فكره العلمي بخاصية النظر الكلي، قد تركت آثارها الواضحة على آرائه ومواقفه المتعلقة بالمسائل العلمية التي تناولها في كتبه، خاصة كتاب الموافقات، كما انعكست في اعتماده المنهج الكلي عند بسطه لهذه المسائل وتحليلها، بحيث يعتبر ذلك المنهج وتلك الآراء بمثابة تطبيقات ونتائج لهذه الخاصية عنده. وفيما يلي نماذج من تلك التطبيقات :

1 - إنه اعتبر شرط بلوغ مرتبة المجتهد الرباني هو الجمع بين إدراك الكليات وملكة تنزيلها على الفروع : ففي المسألة الثالثة عشرة من كتاب الاجتهاد قرر أن صاحب المرتبة الثالثة من رتب المشتغلين بعلوم الشريعة، أي المجتهد الرباني الذي لا خلاف في صحة الاجتهاد منه، هو الجامع بين إدراك الكليات الشرعية وقدرة تنزيلها على الخصوصيات الفرعية. فإدراك كليات الشريعة ومقاصدها العامة شرط عنده للوصول الى هذه الرتبة من الاجتهاد، يكمله قيد عدم اطراح الجزئيات، فلا بد من اعتبارهما معا⁽⁵⁵⁾.

وفي هذا السياق ينقل الشاطبي عن شيخه أبي علي الزاوي أنه كثيرا ما كان يقول : (قال بعض العقلاء : لا يسمى العالم بعلم عالما بذلك العلم على الاطلاق، حتى تتوفر فيه أربعة شروط : أحدها : أن يكون قد أحاط علما بأصول ذلك العلم على الكمال...) ⁽⁵⁶⁾.

2 - إنه فسر إكمال الدين بإكمال أصوله الكلية العامة : فهو يرى أن الحالة التي وضعت عليها الشريعة هي حالة الكلية، نظرا لوضعها على الأبدية رغم أن مآل الدنيا الى الزوال. وعليه فقد فسر قوله تعالى : ﴿ اكملت لكم دينكم ⁽⁵⁷⁾ ﴾ بأن المراد به (كلياتها، فلم يبق للدين قاعدة يحتاج

(54) الشاطبي : م : (75/1)

(55) الشاطبي : م : (63/4) وما بعدها.

(56) الشاطبي : الأفادات والانشادات ص : (107).

(57) سورة المائدة الآية (3).

اليها في الضروريات والحاجيات أو التكميليات إلا وقد بينت غاية البيان⁽⁵⁸⁾. وهذا يعني بشكل خاص أن أصول الاجتهاد العامة قد كملت بحيث يمكن للعالم أن يجد الحكم في أي قضية جزئية تعرض للمكلفين ويحتاجون إلى معرفة حكم الشارع فيها⁽⁵⁹⁾.

3- قوله بالوحدة الموضوعية لكتاب الله عز وجل : نظرية الوحدة الموضوعية للقرآن الكريم يتفرع مفهومها إلى مستويين اثنين⁽⁶⁰⁾.

أ - الوحدة الموضوعية للسورة الواحدة وهي تعني أن كل سورة تشكل بذاتها وحدة متكاملة، مترابطة الأجزاء، متماسكة المعاني، يجمعها سياق واحد ينفي عنها التنافر والاختلاف، وينتهي بها إلى غاية واحدة مهما تعددت قضاياها، وتنوعت أساليبها.

ب - الوحدة الموضوعية للقرآن كله : وهي تعني أن القرآن الكريم هو في نفسه كلام واحد يعضد بعضه بعضا، ويزيد كل جزء فيه بقية الأجزاء بيانا وتفصيلا، إلى درجة أن فهمه بصورة تامة يتوقف على استيعاب معانيه في جملة، حيث يرى كل موضع فيه على ضوء ما تفيده المواضع الأخرى.

هذه النظرية كان الإمام الشاطبي سباقا إلى عرضها وتبنيها على وجهي تفصيلها السابقين :

أ - فهو قد تحدث أولا عن الوحدة الموضوعية لكل سورة على انفراد، مبينا أن النظر إلى السورة كوحدة متكاملة يرد آخرها على أولها، وأولها على آخرها، هو شرط لفهم مقصود الشارع منها، وإلا فإن النظر في بعض أجزائها دون بعض يؤدي إلى فهم ظواهر معانيها على مقتضى اللسان العربي، لا بحسب مقصود المتكلم. قال⁽⁶¹⁾ : (فلا محيص للمفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود

(58) الشاطبي : ع : (816/2).

(59) السلامي محمد المختار : مقاومة أبي إسحاق الشاطبي البدع - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص (315).

(60) الشاطبي : م : (133/2).

(61) الشاطبي : م : (309/3).

الشارع في فهم المكلف. فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده).

ب- ثم تكلم عن الوحدة الموضوعية للقرآن الكريم في جملته : فأوضح أنه يصح في الاعتبار النظر إليه على أن جميع سوره كلام واحد، وذلك بحسب خطاب العباد تنزلا لما هو من معهودهم فيه، لا بحسبه في نفسه، لأن كلام الله في ذاته كلام واحد أصلا لا تعدد فيه. وهذا يعني أنه (يتوقف فهم بعضه على بعض... حتى إن كثيرا منه لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضع آخر أو سورة أخرى، ولأن كل منصوص عليه فيه من أنواع الضروريات مثلا مقيد بالحاجيات. فإذا كان كذلك فبعضه متوقف على البعض في الفهم، فلا محالة أن ما هو كذلك فكلام واحد، فالقرآن كله كلام واحد بهذا الاعتبار⁽⁶²⁾) وقد أتم هذا المعنى بقاعدة من أهم قواعد علم التفسير، نصها : (المدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكّي. وكذلك المكّي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح)⁽⁶³⁾.

4- معالجته للقضايا العلمية التي تعرض لها في مؤلفاته من جهة كلياتها أولا وبالدرجة الأهم : ومثال ذلك أنه حينما أراد أن يتكلم عن الأدلة الشرعية تناولها من طرفين : أحدهما على الإجمال، والثاني على التفصيل. ولما بدأ في الحديث عن الأول قال⁽⁶⁴⁾ : (والكلام فيها : في كليات تتعلق بها، وفي العوارض اللاحقة لها)، ثم بسط هذه الكليات في أربع عشرة مسألة. أمثلة من القواعد الكلية التي أوردها الشاطبي في كتابيه الموافقات والاعتصام :

وهي أمثلة توضح مقصوده بالكليات، وتعطي فكرة عن طبيعة موضوعاتها، وطريقته في صياغتها وعرضها :

- الأصول منوط بعضها ببعض في التفرع عليها. (م : 72/3).

- النسخ لا يكون في الكليات (م : 78/3).

(62) الشاطبي : م : (315-314/3).

(63) الشاطبي : م : (304/3).

(64) الشاطبي : م : (3/3).

- القواعد الشرعية العامة تنزل على العموم العادي (م : 200/3).
- كل أصل تكرر تقريره وتؤكد أمره وفهم ذلك من مجاري الكلام، فهو مأخوذ على حسب عمومته. (م : 228/3).
- كل قاعدة شرعية كلية تكررت في مواضع كثيرة ولم يقتصر بها - مع تكررها - تقييد ولا تخصيص، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم (ع : 187/1).
- الشريعة لا يطلب منها الحكم على حقيقة الاستنباط إلا بجملتها. (ع: 311/1)

- الجزئيات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسوم. (ع : 817/2).
- الحالة التي وضعت عليها الشريعة هي حالة الكلية، لأنها موضوعة على الأبدية، وإن وضعت الدنيا على الزوال. (ع : 817/2).
- كل دليل خاص أو عام شهد له معظم الشريعة فهو الدليل الصحيح، وما سواه فاسد. (ع : 282/1).
- كل وصف في الأصل مثبت في الفرع. (م : 72/3).
- الأعيان هي ضوابط المنافع بالكلية. (م : 132/3).
- كل تصرف للعبد تحت قانون الشرع فهو عبادة. (م : 141/1).
- في الجمع معنى ليس في الانفراد، كما أن معنى الانفراد لا يبطل بالاجتماع. (م : 148/3).
- الأعم لا إشعار له بالأخص. (م : 28/1).
- وسوف نذكر إن شاء الله نماذج أخرى من هذه القواعد في ختام عدد من المباحث الآتية⁽⁶⁵⁾.

إن تصدي الشاطبي للتقعيد، ووضع الكليات في العلوم التي صنف فيها كعلم الأصول وفلسفة التشريع، دليل على نضج هذه العلوم واكتمالها في ذهنه، وهو عمل جليل ينطوي على الكثير من الفوائد، إذ إنه :

(65) في هذا الموضوع، وفي مواضع أخرى من الرسالة، تحرينا قدر الإمكان تلك القواعد التي أدرجها في غرضون كلامه، معرضين عما أورده منها في رؤوس المسائل والفصول، نظرا لبروزها هناك الذي يغني عن تكرارها هنا، ويجعل تمام الفائدة في إبراز غيرها مما ساقه في طيات شروحه.

- يقدم لنا عصاره فكر الشاطبي وخلاصة مجهوده العلمي، في صياغة محكمة وواضحة.

- يعطينا صورة مباشرة ودقيقة عن منهج تفكير الشاطبي كواحد من مناهج التفكير عند علماء المسلمين عامة⁽⁶⁶⁾.

- يضع بين أيدينا نظاما للاجتهاد العملي، نحن اليوم نشعر بضرورة توفره لاستنباط ما تحتاجه الأمة من أحكام في مختلف شؤونها الخاصة والعامة⁽⁶⁷⁾.

ثانيا : اعتماده الكبير على الاستقراء في إثبات كليات الشريعة وقواعدها وأحكامها :

لا شيء استند عليه الشاطبي لتأييد ما ذكره في كتبه من قواعد وما رجه فيها من آراء، بعد الكتاب والسنة، أكثر من :

- أقوال وأفعال السلف الصالح.

- والاستقراء.

أما التزامه مذهب السلف وطريقتهم فسوف يأتي الكلام عنه إن شاء الله، وأما اعتماده الكبير على الاستقراء فقد كان امرا بديهيا بعد أن أعطى لهذا المنهج مركزا علميا قويا بناه على مبدئين⁽⁶⁸⁾.

الأول : إن الاستقراء أمر مسلم به عند أهل العلوم سواء منها العقلية أو النقلية.

الثاني : إن الاستقراء إذا تم حكم به مطلقا على كل فرد من أفرادهِ يقدّر ويدخل تحت معناه، لأن الاستقراء التام قطعي، بخلاف الناقص فإنه ظني، ولكنه في الحالين يعطي حكما عاما كما يتضح ذلك من تعريف الشاطبي للاستقراء بأنه : (تصفح جزئيات... المعنى ليثبت من جهتها حكم عام إما قطعي وإما ظني⁽⁶⁹⁾).

(66) المريني الجيلالي : التقعيد الأصولي عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (200-213).

(67) الشريف عبد السلام : أسس المصلحة في نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (224).

(68) الشاطبي : م : (221/3).

(69) الشاطبي : م : (221/3).

ولذلك نجده منذ مطلع كتابه الموافقات يضع الاستقراء في مكانه المناسب ضمن نظام الاستدلال الذي اعتمد عليه في سائر مباحث الكتاب، فقد قسم مقدمات علم الأصول وأدلتها إلى : عقلية، وعادية، وسمعية، وبين أن الأخيرة أجلها المستفاد من التواتر بنوعيه اللفظي والمعنوي، أو المستفاد من الاستقراء في موارد الشريعة⁽⁷⁰⁾. بل إنه أعطى الاستقراء مكان الصدارة في الذكر حين نص على معالم هذا النظام في المقدمة بقوله⁽⁷¹⁾ : (ولما بدا من مكنون السر ما بدا... لم أزل أقيد من أوابده وأضم من شوارده... معتمدا على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية، ومبيناً أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية...) ويلاحظ هنا كيف أنه قيد الاستقراءات (بكلية) إشارة منه إلى أن اهتمامه إنما ينصب على الاستقراء الكلي نظراً لخاصية القطع فيه، والقطع كان الوصول إليه محل تشوف الشاطبي الدائم.

إن اعتماد الشاطبي على الاستقراء، والدور المتميز الذي أعطاه له في منهجه العلمي، يتضح لنا من خلال الأمرين التاليين :

- الأول : خاصية كتاب الموافقات : بين الشاطبي أن خاصية كتابه الموافقات هي (اقتناص القطع من الظنيات)⁽⁷²⁾، وهذه الخاصية قائمة على ركن الاستقراء لأنها تعني أنه كلن يتتبع الأدلة الظنية، سواء في متنها، أو في دلالتها، أو فيهما معاً، ولا يزال يستقري أفرادها، ويضم بعضها إلى بعض، مضيفاً إليها ما يؤيدها من وجوه المعاني العقلية. حتى يصل أخيراً إلى ما يعتبر نتيجة قاطعة في الموضوع، ولو كان بعض تلك الأدلة في ذاته ضعيفاً، لأن هذه الطريقة تشبه أصل التواتر المعنوي في عدم استنادها إلى دليل خاص. ولهذه الخاصية في الموافقات أمثلة كثيرة نذكر منها قوله في حكم الحيل بعد بيانه لمعناها : (الحيل في الدين بالمعنى المذكور غير

(70) الشاطبي : م : (23/1).

(71) الشاطبي : م : (16/1).

(72) الشاطبي : م : (242/4).

مشروعة في الجملة، والدليل على ذلك ما لا ينحصر من الكتاب والسنة، لكن في خصوصيات يفهم من مجموعها منعها والنهي عنها على القطع⁽⁷³⁾. لقد وصف الشيخ دراز هذه الطريقة بأنها طريقة ناجحة، أدت إلى وصول الشاطبي لمقصوده في غالب الأحوال⁽⁷⁴⁾. ونحن نرى أن لها فائدة أخرى تفسر لنا تكراره لكثير من الأدلة النقلية في غضون مسائل كتابه وفصوله، وهو في كل مرة يورد النص في مساق استدلاله على أصل أو قاعدة تختلف عما بناه عليه عند ذكره له في المرة السابقة، وبذلك تتحول النصوص بين يديه إلى ينابيع ثرة لا تنقطع، تسقي غراس المعاني في عقله المتفتح الريان بالمعرفة، فتنتج أطيب الثمار من كل شكل ونوع.

- الثاني : بناؤه للكليات الشرعية على منهج الاستقراء : سبق وأوضحنا عناية الشاطبي الخاصة بالكليات، ونلاحظ هنا أنه كان يبني تلك الكليات على قاعدة الاستقراء وضم الأدلة المفيدة لمعنى عام واحد⁽⁷⁵⁾ مترسما خطى الطريق الموصلة أخيرا لكليات يقينية، ولذلك نجده يقرر أن نظر المجتهد في مطلبه (إما نظر في جزئي... وإما نظر في كلي ابتداء : والنظر في الكليات ثان عن الاستقراء)⁽⁷⁶⁾ فالكليات نتيجة لمقدمات تتحصل بالاستقراء والتتبع.

ومن المهم جدا أن ننتبه هنا إلى قاعدة وضعها الشاطبي، تتعلق بالأصول الكلية الاستقرائية، وهي أن هذه الأصول إذا وصلت إلى مرتبة القطع، فإنها بعد ذلك لا يمكن أن تنقض بما يعارضها من أمور جزئية خاصة⁽⁷⁷⁾.

من فروع اعتماد الشاطبي على الاستقراء : استدلاله بالتجارب والعادات : مكانة الاستقراء ودوره عند الشاطبي تفرع عنها استدلاله

(73) الشاطبي : م : (288/2)

(74) دراز : م : (242/4).

(75) دراز مقدمة تعليقاته على كتاب الموافقات : (7-6/1).

(76) الشاطبي : م : (243/4)

(77) قال في الموافقات : (27/2) : (أما... فأمر خاص... ولا نقض بمثل ذلك على الأصول الاستقرائية القطعية)

بالتجارب والعادات واستناده إليها في تأييده ما يعرضه من آراء، وهو موقف بناه على قاعدة علمية مفادها : أن برهان التجربة المستوفية لشروطها بحيث يكون مؤداها محل ثقة المجرب واطمئنانه، هو برهان لا يحتمل متعلقه النقض بأي وجه⁽⁷⁸⁾. وقد عكس هذه القاعدة ببيان آخر ربط فيه بين الإمكان العقلي ودليل الوقوع فقال⁽⁷⁹⁾ : (الوقوع زائد على مجرد الإمكان... أقوى في الدلالة). أي أن ما هو ممكن عقلا إذا أيدته دليل الوقوع، كان أقوى في الدلالة عليه. وبذلك أخرج مفهوم العادة والتجربة من موقع الانطباع الشخصي، وجعله صورة من صور البراهين المعتبرة، ثم اعتمد عليه في توجيه عدد من آرائه :

- فقد استدل بالتجربة - إلى جانب الخبر - على أن المتقدمين أقعد بالعلم من غيرهم من المتأخرين⁽⁸⁰⁾. وزاد في موضع آخر أن هذا عام في سائر شعب الإيمان، بدليل التجربة نفسه⁽⁸¹⁾.

- وفي نطاق أدلته على أن المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج المكلف عن داعية هواه، استدل بالتجارب والعادات على أن المصالح الدينية والدنيوية لا تحصل مع الاسترسال في اتباع الهوى⁽⁸²⁾. وبصورة عامة استدل بالتجربة أيضا على أن اتباع الهوى طريق إلى ما هو مزموم⁽⁸³⁾.

- وبالتجارب والخبرة استدل على أن العقول لا تستقل بإدراك مصالحها لجلبها، أو إدراك مفاسدها لدفعها⁽⁸⁴⁾.

وكذلك احتج بشاهد الواقع على أن البدع مظنة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الإسلام⁽⁸⁵⁾، وعلى صحة ما قاله بعض الصحابة رضي

(78) الشاطبي : م : (47/1).

(79) الشاطبي : م : (214/2).

(80) الشاطبي : م : (1 / المقدمة الثانية عشر).

(81) الشاطبي : ع : (329/1).

(82) الشاطبي : ع : (130/2).

(83) الشاطبي : ع : (133/2).

(84) الشاطبي : ع : (61/1).

(85) الشاطبي : ع : (157/1).

الله عنهم من أن أشد الناس عبادة مفتون⁽⁸⁶⁾.

- وبديل الواقع أيضا برهن على أن المبتدع يلقي عليه الذل في الدنيا⁽⁸⁷⁾، وأنه ستشهد دائما على بدعته بدليل شرعي ينزله على ما وافق عقله وشهوته⁽⁸⁸⁾.
- ولما نقل قول الإمام الغزالي رحمه الله : «أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهل أهل الحق»، عقب على ذلك بقوله⁽⁸⁹⁾ : (هذا ما قال، وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية).
- وحينما قرر أن علم العبد بالشيء الواحد من جملة الأشياء قاصر ناقص، أيد ذلك المعنى بقوله⁽⁹⁰⁾ : (وهو في الإنسان أمر مشاهد محسوس، لا يرتاب فيه عاقل، تخرجه التجربة إذا اعتبرها الإنسان في نفسه).
وهناك إضافة إلى ما سبق أمثلة أخرى⁽⁹¹⁾ تصب معها في اتجاه التأكيد على أنه أقام للتجربة والعادة بنيانا تدخل معه في سلك نظام الأدلة عنده إلى جانب الاستقراء وغيره.

تطبيقات لاعتماد الشاطبي على منهج الاستقراء : سوف نورد من

هذه التطبيقات نموذجا رئيسيا، ثم نذكر عددا من الأمثلة التي استند فيها الشاطبي إلى الاستقراء في إثبات قضية ما :

أ - فمن أهم القواعد التي عرضها الشاطبي في كتابه الموافقات، وبنى عليها كثيرا من المسائل والأحكام : قاعدة جهات إثبات العموم، وفيها أوضح أن (العموم إذا ثبت فلا يلزم أن يثبت من جهة صيغ العموم فقط، بل له طريقان :

1 - الصيغ إذا وردت...

2 - استقراء مواقع المعنى حتى يحصل منه في الذهن أمر كلي عام⁽⁹²⁾.

(86) الشاطبي : ع : (165/1).

(87) الشاطبي : ع : (167/1).

(88) الشاطبي : ع : (179/1). وفي أن عامة البدع لابد لصاحبها من متعلق دليل شرعي، أنظر : ع : (636/2).

(89) الشاطبي : ع : (732/2).

(90) الشاطبي : ع : (832/2).

(91) انظر مثلا : ع : (715-576/2، 716-723-782، 783). م : (46/1).

(92) الشاطبي : م : (221/3).

ومعنى الطريق الثاني : أن الأحكام إذا اتحدت في معناها، وانتشرت في مختلف أبواب الشريعة، جرت مجرى العموم المطرد على كل حال، استنادا إلى دليل التتبع والاستقراء⁽⁹³⁾. وقد مثل لذلك بإثبات عموم أصل رفع الحرج على فرض فقدان صيغة العموم فيه، حيث يستفاد عمومها في هذه الحالة من ورود أحكام فرعية خاصة، مختلفة الجهات، لكنها متفقة على معنى رفع الحرج في الدين، فيمكننا حينئذ أن نحكم بمقتضى أصل رفع الحرج في سائر أبواب الشريعة ؛ كما لو أن عمومها ثبت بطريق الصيغ والألفاظ، وذلك عملا بالاستقراء. خاصة وأن الشريعة إضافة إلى تقريرها هذا الأصل في مواضع كثيرة، فإنها لم تستثن منه أي موضع أو حال، مما جعل العلماء يعدونه أصلا مطردا لا استثناء فيه⁽⁹⁴⁾.

ب - ومن جملة القضايا التي استدل عليها الشاطبي بالاستقراء :
نختار الأمثلة التالية المأخوذة من الموافقات والاعتصام :

- استدلاله بالاستقراء المعتبر على أن تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي⁽⁹⁵⁾.

- استدلاله بالاستقراء التام على أن السنة راجعة في معناها إلى الكتاب، وأن فيها أشياء لا تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن⁽⁹⁶⁾.

- استدلاله بالاستقراء على أن قواعد الشريعة قد كملت في الكتاب والسنة، ولم يتخلف منها شيء⁽⁹⁷⁾.

- استدلاله بالاستقراء التام على صحة أصل اعتبار المآلات في

الأفعال⁽⁹⁸⁾.

- استدلاله بالاستقراء على انحصار الكلام بين المتناظرين في تحقيق

المناط⁽⁹⁹⁾.

(93) الشاطبي : م : (227/3).

(94) الشاطبي : م : (227-222/3).

(95) الشاطبي : م : (274/3).

(96) الشاطبي : م : (12-10/4).

(97) الشاطبي : م : (22/4).

(98) الشاطبي : م : (247/4).

(99) الشاطبي : م : (142/4).

- استدلاله بالاستقراء على أن كل مسألة لا ينبغي عليها عمل، فالخوض فيها لم يدل على استحسانه شرع⁽¹⁰⁰⁾.
- استدلاله باستقراء الشريعة في موادها ومصادرها على أن الأفعال كلها تختلف أحكامها باختلاف النظر إليها كلياً أو جزئياً⁽¹⁰¹⁾.
- استدلاله باستقراء الشروط الشرعية على قاعدة : أن الشرط مع المشروط كالصفة مع الموصوف⁽¹⁰²⁾.
- استدلاله بالاستقراء على صحة وقطعية أصل وضع الشرائع لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً⁽¹⁰³⁾.
- استدلاله بالاستقراء على أن الهوى في المحمود قد يصير إلى المذموم على الإطلاق⁽¹⁰⁴⁾.
- استدلاله بالاستقراء على أن ما قاله ابن العربي من أن سنة الله قد جرت أنه إذا أعطى نبياً شيئاً أعطى أمته منه وأشركهم معه فيه، يظهر في هذه الملة⁽¹⁰⁵⁾.
- اعتباره الاستقراء التام في موارد الشريعة ومصادرها على ما يدل على أن حقوق الله تعالى غير ساقطة⁽¹⁰⁶⁾، ولا ترجع لاختيار المكلف⁽¹⁰⁷⁾.
- استدلاله باستقراء الشرع على أن الخوارج متمكنون تحت حديث الفرق⁽¹⁰⁸⁾.
- استدلاله بالاستقراء على أن عادة الله عز وجل في كتابه أنه يذكر أهل الخير وأهل الشر بأعلى ما يحمله كل فريق من صفات، ليبقى المؤمن بين الطرفين خائفاً راجياً⁽¹⁰⁹⁾.

(100) الشاطبي : م : (31/1).

(101) الشاطبي : م : (98-96/1 وما بعدها).

(102) الشاطبي : م : (198/1).

(103) الشاطبي : م : (5-4/1).

(104) الشاطبي : م : (134/2).

(105) الشاطبي : م : (189/2).

(107) الشاطبي : م : (285/2).

(109) الشاطبي : ع : (765/2).

(106) أي لا تقبل الاسقاط من جهة المكلف.

(108) الشاطبي : ع : (726/2).

- استدلاله باستقراء الكتاب والسنة على حصر جهات الإحداث في الشريعة: بالجهل، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى في طلب الحق⁽¹¹⁰⁾. هذه أمثلة تؤكد بتنوعها سعة اعتماده على الاستقراء، وتعدد المواضيع التي طبقه فيها، لكن علينا أن ننتبه في هذا الخصوص الى ناحيتين هامتين :

*** الأولى :** أن الاستقراء الذي اعتمد عليه الشاطبي، وجعله حجة وبرهانا، هو بدون شك الاستقراء المستوفي لشروط صحته، وضوابط انتاجه. كما هي معروفة عند علماء المنقول والمعقول. وقد ألمح إلى هذا المعنى حين قيد الاستقراء الذي احتج به في بعض المواضع بقيد (المعتبر)، كما فعل مثلاً في إثباته لقضية أن تعريف القرآن الكريم بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي⁽¹¹¹⁾.

*** الثانية :** أن اعتماد الشاطبي على الاستقراء كان محكوما بضابط علمي عتيد هو توظيفه حيث يفيد وينفع فقط، ولذلك نجده لم يعتمد عليه في المواضيع التي لا يثمر فيها النتيجة العلمية المطلوبة كما نلاحظ مثلاً في موضوع البدع التي لم يطبق عليها المنهج الاستقرائي، لأنها تتصف بقابلية التجديد، وتتأثر بظروف الزمان والمكان : فهي قد تبرز في ناحية وتخفى في أخرى، كما أنها قد تظهر في زمان وتغيب في غيره⁽¹¹²⁾، ولذلك لجأ فيها إلى طريقة التأصيل والتقعيد. ونجد في هذا المجال نصا للشاطبي يدل صراحة على التزامه بذلك الضابط، وهو قوله⁽¹¹³⁾. (إذا دل الاستقراء على هذا، وكان في مثل هذه القضية مفيدا للعلم، فنحن نقطع بأن الأمر مستمر في جميع تفاصيل الشريعة)، فعبرة : (وكان في مثل هذه القضية مفيدا للعلم) واضحة في الدلالة على ما سبق.

(110) الشاطبي : ع : (804/2).

(111) الشاطبي : ع : (274/3).

(112) السلاوي محمد المختار : مقاومة أبي إسحاق الشاطبي للبدع مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (306).

(113) الشاطبي : م : (5/2).

بقي أن نشير في ختام هذه الميزة إلي أن العلماء قد اعتادوا على تقسيم الاستقراء إلى نوعين لكل منهما شروطه وخصائصه: الأول: هو الاستقراء التام، والثاني هو الاستقراء الناقص. لكننا سنقترح هنا تقسيماً آخر ينطلق من اعتبار مختلف قائم على النظر في وظيفة الاستقراء والغاية المقصودة منه، وبذلك نميز بين:

أ - استقراء استكشافي : هو وسيلة للتوصل إلى حقيقة علمية مجهولة لدى المستقري، فهو يتوصل بالاستقراء للكشف عنها، دون أن تكون معروفة لديه ابتداءً. مثاله : الاستقراء الذي استدل به الشاطبي على أن في السنة أشياء لا تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن، وعلى أن جهات الإحداث في الشريعة محصورة بالجهل وتحسين الظن بالعقل واتباع الهوى، كما مر.

ب - استقراء استدلالى، هو وسيلة لإثبات أو تقوية حقيقة علمية مظنونة لدى المستقري، وإنما يتوصل بالاستقراء لإثباتها، أو لرفع أدلتها إلى مرتبة القطع. مثاله : الاستقراء الذي استدل به الشاطبي على أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في الآجل والعاجل معاً. وأظن أن هذا التقسيم يقدم لنا إضاءات ضرورية لحل بعض الإشكالات التي قد تطرأ عند متابعتنا التحليلية لبعض آراء الشاطبي ومواقفه⁽¹¹⁴⁾.

ثالثاً : مواقف التجديد والإصلاح :

سبق وأوضحنا أن العصر الذي عاش فيه الشاطبي كان بشكل عام⁽¹¹⁵⁾

(114) ومنها مسألة : هل يعتبر الاستقراء أحد طرق إثبات المقاصد الشرعية أم لا ؟ ويلاحظ هنا أن القرافي عد الاستقراء واحداً من الأدلة الشرعية (شرح التنقيح : ص (445-448)، وتابعه على ذلك ابن جزى في تقريب الوصول : (ص : 113-146).

(115) لم يخل هذا العصر من قمم علمية رائدة، بذلت ما في وسعها لإصلاح ما فسد، وتجديد روح النهضة في الأمة، ففيه عرف الغرب الإسلامى إلى جانب الشاطبي العلامة ابن خلدون، وظهر في المشرق ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله. لكن جهود هؤلاء لم تود إلى تحقيق آمالهم في ترويع الخرق الذي كان قد اتسع إلى حد لا تنفع معه محاولات الأفراد. وتأمل هنا إشارة الشاطبي في قوله - بعدما ذكر مساوئ زمانه : (فلا بد في ذلك من الرجوع إلى الأصل، لأن قائل الحق موجود وإن قل) : فتاوى الإمام الشاطبي. ص : (185).

عصر تدهور وانحطاط، خاصة مدينته غرناطة التي أضحت آنذاك مجمعا لفلول المنهزمين قي الأندلس، وظهرت عند قاطنيتها آفات اجتماعية وانحرافات خلقية ودينية خطيرة، تبدت على الصعيد السياسي في مرض التناحر على السلطة مع ما يرافقه من عيوب الضعف والانقسام. أما على الصعيد الاجتماعي فقد عم التواكل وانتشرت البدع والمحدثات⁽¹¹⁶⁾. وقد انعكس هذا الواقع في نصوص الشاطبي التي وصف فيها حال عصره، وحال أهله من عامة الناس وخاصتهم، فقد وصف زمانه بأن إعلان الحق فيه عسير، وطالبه غريب، والقائل به مهتضم الجانب، وهو زمان (قد ظهر فيه الشح المطاع، والهوى المتبع، واعجاب كل ذي رأي برأيه) وأنه على الجملة (زمان وقوع ما أخبر به الصادق المصدق ﷺ، وأن المتمسك فيه بدينه كالقالبض على الجمر)⁽¹¹⁷⁾ أما أهله فقد وصف خاصتهم بميسم التكاسل عن النظر فيما يصلح الأمة، ووصف عامتهم بغلبة الجهل عليهم حتى أنهم لا يفرقون بين السنة والبدعة⁽¹¹⁸⁾.

ولكن رغم ذلك فقد بذل بعض علماء الأندلس ومفكره في ذلك العهد ما في امكانهم من محاولات أرادوا بها وقف التدهور وتدارك تيار الانحطاط، وكانت مساعيهم في هذا الاتجاه بارزة إلى درجة قيل معها : إن القرن الهجري الثامن تميز في الغرب الإسلامي عموما (بظهور أعمال تهدف إلى إثارة أفكار إصلاحية)⁽¹¹⁹⁾ وقد اتخذت هذه المحاولات أشكالا متعددة كالدعوة إلى الجهاد والمشاركة فيه، وتبصير المسلمين بما يحيط بهم من خطر محقق، واستثارة روح العزم في نفوسهم، ومحاربة البدع والضلالات المنتشرة بينهم بكل وسيلة متاحة⁽¹²⁰⁾. إضافة إلى مساع خاصة انصبت على العلم والتعليم لرفع مستواه وتجديد مناهجه في الفهم

(116) أبو الأجفان محمد : مقدمة الإفادات والإنشادات - ص : (34).

(117) فتاوى الإمام الشاطبي - ص (182-184-185-186).

(118) الشاطبي : ع : (224/1). ويزيد هذه الصورة وضوحا ما سيأتي من نصوص للشاطبي ضمن توجيهاته إلى أصحابه وتلاميذه، في ميزة اهتمامه بالتربية.

(119) المنوني محمد : موافقات أبي إسحاق واستمرارية تأثيرها في مؤلفات العصر الحديث - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (119-120).

(120) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : (17-30-31).

والاستنباط (121).

ومن بين هؤلاء العلماء سطع نجم أبي إسحاق كإمام مجدد وعالم مصلح، قضى عمره واستنفد طاقته في سبيل تجديد الروح العلمية، وإصلاح العقيدة والعبادة، موليا عنايته الخاصة لمسألة البدع ومحاربتها نظرا لما أحسه من خطرهما الماحق على الدين. وقد لاقى بسبب هذه النزعة محنا وشدائد عالجها بالصبر والثبات على ما اعتقد أنه الحق.

أهم وسائل الإمام الشاطبي في التجديد والإصلاح : استخدم الشاطبي لتحقيق غايات ما بذله من جهود تجديدية وإصلاحية، كل ما أتيح له من وسائل علمية وتربوية، ويتضح لنا بدراسة مساعيه في هذا الميدان أن أهم الوسائل التي لجأ إليها لبلوغ مآربه فيه هي :

1 - **تأليف الكتب :** إن اهتمامات الشاطبي الهادفة إلى التخلص من مساوئ مجتمعه وعصره تركت أثرها البالغ في كتاباته العلمية، من حيث ارتبطت منهجية هذه الكتابات، إضافة إلى موضوعها، بالهموم التي كان يحملها الرجل. وإذا كان هذا الأمر يبدو واضحا في كتابه الاعتصام الذي خصصه بالكامل لمعالجة مشكلة البدع التي كانت متفشية ومتجذرة في بيئته، فإن ملاحظته تتطلب دقة أكبر حين يتبدى في القضايا العلمية التي تناولها في كتاب الموافقات. وهذا يعني أن دعوته التغيرية قامت على مضمون هذين الكتابين، مخصصا كل واحد منهما لركن من أركانها، مع مراعاة ميزة التكامل بينهما ببناء اللاحق - وهو الاعتصام - على قواعد السابق وهو الموافقات.

أ - كتاب الموافقات : كان الشاطبي رائد حركة تجديدية ذات مضمون علمي وفكري، رسم معالمها بشكل خاص في كتابه الموافقات، سواء من حيث شكله وترتيبه، أو من حيث موضوعه ومباحثه. والشئ اللافت للنظر هنا أنه منذ تقديمه لذلك الكتاب استعمل في وصفه عبارة الاختراع والابتكار، وصرح أن قارئه قد يرى أنه (ما نسج على منواله أو شكل

(121) المنوني محمد : موافقات أبي إسحاق واستمرارية تأثيرها في مؤلفات العصر الحديث مجلة

الموافقات - العدد الأول ص : (119-120).

بشكله⁽¹²²⁾، وهو وصف صادق أقره الشيخ دراز وجعله أحد سببين إليهما يرجع - في نظره - خمول ذكر الكتاب في العصور الموالية لزمان تأليفه حتى سطع نجمه مرة أخرى في عصرنا الحاضر⁽¹²³⁾.

وإذا كان هذا الكتاب يصنف عادة ضمن كتب علم أصول الفقه، فإن اختيار الشاطبي لهذا العلم بشكل خاص، وجعله محلا لتحقيق طموحه الأول وهو التجديد، كان اختيارا مقصودا وموفقا، نظرا لاقتناعه بأن تجديد علم الأصول يؤدي حتما إلى تجديد الفقه الشرعي، وتقويم الفكر الديني، باعتباره العلم (الذي يمثل قانون الفكر الإسلامي)⁽¹²⁴⁾.

لقد سرت روح التجديد في معظم ما تناوله ذلك المؤلف من مسائل وفصول، واستصحب الشاطبي فيه أيضا همه الإصلاحية الذي خصص له فيما بعد كتاب الاعتصام، وهذا ما نلاحظه مثلا في عنايته بقاعدة تحقيق المناط، التي رد بعض الباحثين المعاصرين توسعه فيها إلى اهتمامه بمسألة البدع وسبل مقاومتها، من حيث كان ذلك هما أساسيا من همومه العلمية والعملية⁽¹²⁵⁾. وبصورة إجمالية يمكننا أن نلاحظ من مظاهر التجديد في كتاب الموافقات الأمور التالية :

1 - عنايته بعلم المقاصد وتوسعه في بيان مباحثه : انصب تجديد الشاطبي في كتابه الموافقات بصورة رئيسية على علم المقاصد الذي أفرد له جزءا مستقلا من أجزاء الكتاب الأربعة، وتوسع فيه توسعا لم يبلغه أحد ممن سبقه، مما جعل بعض الكاتبين ينسب إليه إنشاء هذا العلم⁽¹²⁶⁾، فقد قسم المقاصد إلى قسمين رئيسيين : مقاصد الشارع، ومقاصد المكلف، ثم حلل القسم الأول إلى أربعة أنواع بين كلا منها بيانا شافيا، انتقل بعده

(122) الشاطبي : م : (18/1). وتأمل أيضا قوله هناك عن ذلك الكتاب : إنه (يأخذ بالمختلفين على طريق مستقيم... ليخرجوا من انحراف التشدد والانحلال) : م : (23/1).

(123) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات - ج 1 - ص : (9).

(124) العلواني طه جابر : المعالم الكبرى لمشروع اصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة - صحيفة (المستقلة) - العدد (20) - الاثنين 3 محرم 1415 هـ - ص : (10).

(125) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالغرب - ص (197).

(126) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات - ج (1) - ص : (5).

إلى تفصيل القسم الثاني. منتهيا من كل ما سلف إلى تحديد المقصد الكلي الجامع للأحكام الشرعية في مراعاة مصالح العباد بإصلاحهم وتحقيق سعادتهم الدنيوية والأخروية. وبذلك أقام البرهان القطعي على أن تلك الأحكام تمثل حقا نظام البشرية العام والدائم. مع العلم أنه وجه تحليله ذاك - كعادته - وجهة تأصيل القواعد وتأسيس الكليات.

إن اهتمام الشاطبي بمقاصد الشريعة ولفته الأنظار إلى أسرارها، عمل جليل ذو قيمة علمية رفيعة، أتم به علم الأصول⁽¹²⁷⁾، وبعث فيه الروح والحيوية، وخلصه من الرؤية الجامدة التي تقف عند حد النصوص الجزئية ودلالاتها اللفظية مع الغفلة عن مقاصدها وغاياتها. ثم إنه بمنهجه الكلي في تناول هذا الموضوع قدم للمجتهدين والعلماء مضامين الشريعة الإسلامية مختصرة واضحة تؤمن لهم الشرط اللازم لحسن فهمها وسداد الاجتهاد فيها⁽¹²⁸⁾.

2 - تركه لما تعرض العلماء قبله لتفصيله من مسائل علم الأصول :
مما هو جدير بالملاحظة في كتاب الموافقات أن الشاطبي يتعرض أحيانا لقضايا من علم الأصول، فيمر عليها دون تفصيل، مكتفيا بالإشارة إليها، مع قوله مثلا (وهو مذكور في كتب الأصول فلا يحتاج إلى ذكره هنا)⁽¹²⁹⁾، أو (ولا معنى لبيان ذلك هاهنا فإن الأصوليين قد تكفلوا بهذه الوظيفة)⁽¹³⁰⁾، إلى غير ذلك من العبارات⁽¹³¹⁾ التي تفيد أنه لم يضع كتابه ذلك ليكون

(127) يرى بعض الباحثين أن علم المقاصد جزء من علم أصول الفقه، وهذا ما صرح به الشيخ دراز في مقدمته للموافقات (5/1)، والدكتور طه جابر العلواني في مقاله المحال عليه آنفا. في حين يرى آخرون أنه علم مستقل بنفسه يشكل إلى جانب علم أصول الفقه، وعلم القواعد الشرعية : ثلاثة علوم متصلة ببعضها أو ثلث الاتصال بحيث أن كلا منها يمثل حلقة في سلسلة واحدة مترابطة. ومن هؤلاء أستاذنا الشيخ محمد الصقلي (محاضراته على طلاب السنة الثانية لشعبة الفقه وأصوله في دار الحديث الحسنية).

(128) استند بعض الكاتبين إلى هذا كله للمقاربة في الفضل بين الشاطبي والإمام الشافعي فيما يتعلق بعلم الأصول. انظر : الجليلي عبد الرحمن : أصالة الإمام الشاطبي في المغرب جزريا وثقافيا : مجلة الموافقات - العدد الأول ص : (114).

(129) الشاطبي : م : (253/3).

(130) الشاطبي : م : (82/2).

(131) انظر مثلا : م : (139-116/1) (67-22/2) (155-118/3) (43-188/4).

كتاب أصول تقليديا، وإلا لكان فصل في كل مسألة من مسائل ذلك العلم، أو ذكرها مختصرة على أقل تقدير، فدل هذا على أنه رمى من وراء الكتاب إلى غاية أخرى، نرى أنها : تحقيق مذهبه التجديدي، وبيان آرائه في نطاق هذا المذهب. وينبغي أن نتذكر هنا أمرا له دلالة في هذا السياق، وهو أنه حين تطرق لمبحث الأدلة الشرعية لم يعالج منها بشكل مستقل ومفصل إلا دليل الكتاب ودليل السنة فقط.

وقد تنبه الشيخ دراز إلى هذا الأمر، بيد أنه ذهب إلى أن (صاحب الموافقات لم يذكر في كتابه مبحثا واحدا من المباحث المدونة في كتب الأصول إلا إشارة في بعض الأحيان لينتقل منها إلى تأصيل قاعدة أو تفريع أصل⁽¹³²⁾)، وهي دعوى محل نظر بالنسبة إلى اطرادها في عموم مباحث الكتاب. أما الدكتور عبد المجيد النجار فقد ربطها بما يراه غلبة المنهج التطبيقي على رؤية الشاطبي الخاصة لعلم الأصول التي ربما وصلت إلى حد اعتبار أن ما ضمنه كتابه الموافقات علم جديد (ليس هو علم الأصول المتداولة، بناء على أنه علم يعين على سلوك الطريق، في حين أن علم الأصول المتداول يساعد على استنباط الأحكام)⁽¹³³⁾، وبتعبير آخر : إن علم الأصول عند الشاطبي مبني على منهج التنزيل والتطبيق، في حين أنه انبنى عند من سبقه على منهج الفهم والاستنباط. وهو استنتاج مخالف تماما لرأي الشيخ دراز، الذي التفت إلى هذه الملاحظة كما ذكرنا إلا أنه انتهى منها إلى تقرير (أن كلا مما ذكره في كتب الأصول، وما ذكره في الموافقات، يعتبر كوسيلة لاستنباط الأحكام من أدلة الشريعة)⁽¹³⁴⁾، والقسم الذي ذكره الشاطبي إنما يتميز بأنه (في ذاته فقه في الدين، وعلم بنظام الشريعة ووقوف على أسس التشريع)⁽¹³⁵⁾.

3 - اهتمامه بتفصيل ما لم يتعرض العلماء لتفصيله إلا قليلا من مسائل علم الأصول : ومما يحمل الدلالة نفسها، ولكنه يأخذ منحى مقابلا،

(132) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات - ج 1 - ص : (8).

(133) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب - ص : (172).

(134-135) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات (8/1).

أن الشاطبي يولي في الموافقات اهتماما لتفصيل المسائل التي قلما تعرض العلماء لذكرها، أو قلما تعرضوا لتفصيلها وإن أوردوها بإجمال. ومن أمثلة ذلك:

- قوله (136) : (وهذا القسم يستدعي كلاما يكون فيه مد بعض نفس، فإنه موضع مغفل، قل من تكلم عليه، مع تأكده في أصول الشريعة).
- قوله (137) : (وما تقدم وأمثاله كاف مفيد للقطع بصحة هذا الاجتهاد، وإنما وقع التنبيه عليه لأن العلماء قلما نبهوا عليه على الخصوص) وكان قد قدم لذلك بقوله (138) : (وبقي الدليل على صحة هذا الاجتهاد، فإن ما سواه قد تكفل الأصوليون ببيان الدلالة عليه...).
- قوله (139) (وهذا وإن كان الأصوليون قد نبهوا عليه وبينوه، فهو في كلامهم مجمل يحتمل البيان بالتفصيل المقرر في أقسام الفتيا).
- قوله (140) : (ولكننا نتكلم هنا بحول الله تعالى فيما لم يذكروه من الضرب الذي لا يمكن فيه الجمع).

وقد لفت نظري في هذا المجال بشكل خاص قوله (141) : (وأيضا : فإن ثم أحكاما أخرى... قلما يذكرها الأصوليون، ولكنها بالنسبة إلى أصول هذا الكتاب كالفروع)، فهو كأنما يعتذر عن عدم استيعابه أمراً قلما يذكره الأصوليون في كتبهم، بأنه كالفروع بالنسبة إلى أصول كتابه. وفيه إشارة واضحة إلى أن من قواعد منهجه في تأليف (الموافقات) تفصيل وإبراز ما ندر عند الأصوليين تفصيله وإبرازه.

4- تعرضه لبعض مباحث علم الأصول من وجهة غير الوجهة المذكورة في كتب هذا العلم : إضافة إلى المواضيع التي كان الشاطبي فيها مبتكراً وسباقاً، وهو ما نجده واضحاً في غرضون تفصيله لدليلي

(136) الشاطبي : م : (103/2).

(137) الشاطبي : م : (74/4).

(138) الشاطبي : م : (74/4).

(139) الشاطبي : م : (184/4).

(141) الشاطبي : م : (229/4).

(140) الشاطبي : م : (218/4).

الكتاب والسنة مثلاً، فإنه تناول بعض مباحث علم الأصول من وجهة مختلفة عن تلك التي تناولها بها غيره، وهو الاتجاه الذي عبر عنه في مطلع المسألة الأولى من مسائل بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام، حيث قال⁽¹⁴²⁾ : إن هذه الشريعة المباركة عربية... وهذا وإن كان مبيناً في أصول الفقه، وأن القرآن ليس فيه كلمة أعجمية عند جماعة من الأصوليين... فإن هذا البحث من هذا الوجه غير مقصود هنا، وإنما البحث المقصود هنا...).

لقد لاحظ الشيخ دراز أيضاً هذه الميزة في مقدمته لكتاب الموافقات، لكنه ربطها بوجه خاص بمباحث الأحكام الخمسة الشرعية والوضعية⁽¹⁴³⁾، وهو المنحى نفسه الذي اعتمدته الدكتور حسن حنفي - لكن مع شيء من التوسع - حين رأى أن الأصوليين درجوا على تقسيم الأحكام الشرعية تقسيماً رباعياً⁽¹⁴⁴⁾. (وقد استمر الحال كذلك إلى أن أتى الشاطبي في الموافقات... وفصل الشعور العملي⁽¹⁴⁵⁾ وجعله أكثر من نصف العلم⁽¹⁴⁶⁾، وأخذ التقسيم الرباعي على نحو جديد : اثنين اثنين : الأحكام والمقاصد، وتنقسم الأحكام إلى أحكام التكليف وأحكام الوضع، كما تنقسم المقاصد إلى مقاصد الشارع ومقاصد المكلف⁽¹⁴⁷⁾).

5 - اهتمامه بالجانب العملي التطبيقي، وعمله على تخليص علم الأصول مما علق به من مباحث عقيمة : وهو ما سنراه مفصلاً في الميزة التالية إن شاء الله.

ب- كتاب الاعتصام : كان الشاطبي رائد حركة إصلاحية ذات مضمون سلفي، أراد أن يصوغها ويؤسس قواعدها في كتابه الاعتصام،

(142) الشاطبي : م : (49/4).

(143) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات : (6/1).

(144) أي : الحاكم - المحكوم عليه - المحكوم فيه - الحكم.

(145) يطلق الدكتور حنفي على مباحث الأحكام الشرعية اسم (الشعور العملي).

(146) أشار الشيخ دراز إلى أن الشاطبي خصص لمباحث الأحكام ربع كتاب الموافقات : م : (6/1).

(147) حنفي حسن : موسوعة الحضارة الإسلامية، المجلد الثاني، ص : 88.

من خلال معالجته لموضوع البدع⁽¹⁴⁸⁾. فكتاب الاعتصام بكامله هو في سبب تأليفه، وفي موضوعه، وفي الهدف الذي توخاه : عمل قصد منه صاحبه أن يكون إحدى وسائله لتحقيق أمله بإصلاح حال الأمة عن طريق كشف ما ابتليت به من بدع، والدعوة إلى تركها والتمسك بالسنن، وهذا كله واضح ابتداء من المقدمة التي وضعها له⁽¹⁴⁹⁾.

لقد ذكرنا سابقا أن القرن الهجري الثامن كان عصر تدهور وانحطاط، انتشرت فيه أمراض كثيرة وانحرافات خطيرة، وأن الشاطبي كان من العلماء الذي يؤكدون ضرورة ربط العلم بالتطبيق، فإذا أضفنا إلى ذلك ما عرف عنه في سيرته وأخلاقه من حرص على اتباع السنة ومجانبة مواضع الشبهة والبدعة⁽¹⁵⁰⁾، مع الحس المرهف والفهم الثاقب، تبين لنا أن كل عوامل النهوض الإصلاحية كانت متوفرة فيه ومن حوله، ولذلك نراه يعكف على مشاكل بيئته : يرصدها، ويحللها، ثم يعرضها على ميزان الشريعة ليميز طيبها من خبيثها، قاصدا من ذلك إلى معرفة أسبابها، ووضع الحلول لها على ضوء ما توصل إليه من قواعد الشرع وأحكامه، خاصة مقاصده العامة. وقد انتهى من هذا السبر وتلك المتابعة إلى التركيز على آفة الابتداع التي ربط بها - من جهة أولى - كثيرا من مثالب عصره، وربطها - من جهة ثانية - (بما كان عليه أهل الجاهلية، وبما ظهر من الفرق الضالة عبر تاريخ الأمة)⁽¹⁵¹⁾.

إن هذا الواقع الموبوء، وتلك الآفة التي تهدم أركان الدين، تركا في صدر أبي أسحاق ألما كبيرا، وحسرة بالغة، لم يلبث أن صاغ منهما موقفا صلبا تجلّى في إصراره على إنجاز مشروع متكامل يرمي إلى إصلاح ما

(148) يرى الدكتور حمادي العبيدي : (ان كتاب الاعتصام ليس موجها إلى مقاومة البدع فحسب، وإنما هو دعوة إلى إصلاح شامل يتناول الحياة السياسية والاجتماعية والدينية) : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : (116).

(149) انظر : الاعتصام : مقدمة المؤلف - ج (1) ص : (31) وما بعدها.

(150) أبو الأقفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : (52-53).

(151) أبو الأقفان محمد : موقف الإمام الشاطبي من الانحراف في مجالي الاجتهاد والتقليد - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (232).

فسد، وارشاد من ضل، رغم ما واجهه من عسف وظلم. ولما كان كل مشروع إصلاحى لابد له من أساس علمي وقاعدة فكرية، فقد جعل الشاطبي ركن مشروعه، ومنطلقه الأول: أن إصلاح الأمة لا يكون إلا بإصلاح دينها، وإصلاح دينها لا يتم إلا بعودتها إلى التمسك بكتاب ربها وسنة نبيها، ومنهج سلفها الصالح. وقد سعى إلى رسم معالم ذلك المشروع، وإيضاح تلك القاعدة وترسيخها، مع العناية بمشكلة الابتداع وتحليلها، في كتابه (الاعتصام) الذي يشير اسمه إلى مضمونه⁽¹⁵²⁾.

ورغم أنه لم يكمله، فقد أدى ذلك المؤلف دوره المأمول، وكان في المغرب صنو ما حرره ابن تيمية وابن القيم في المشرق تعبيرا عن المدرسة السلفية نفسها، وحظي بتقدير العلماء واهتمامهم حتى قيل فيه إنه (يعد من أهم مؤلفات المفكرين المسلمين المصلحين)⁽¹⁵³⁾. ولكن هذا لا يعني أن كتابه الآخر (الموافقات) جاء خاليا من تعبيرات الهم الإصلاحى، ويكفي في الدلالة على ذلك أن نلاحظ كيف ألح فيه على مسألة اتباع الهوى، وأنه مفسدة ومناقضة لأحكام الدين التي ربطها جملة بمقصد إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله.

يبنى على ما سبق: أن الشاطبي لم يقصد من كتابيه الموافقات والاعتصام أن يكونا كتابين محادين تقليديين، وإنما أراد منهما ما هو أبعد من ذلك وأعمق: لقد قصد فيهما إلى صياغة وتأسيس مدرسته العلمية التي كانت تهدف إلى تجديد العلم، وإصلاح العمل على قاعدة الرجوع إلى الكتاب والسنة. ومن فضائله الكبرى في ذلك - كما قلنا - اعتماده طريقة التأصيل والتفصيل الكلي، مما جعل مؤلفاته تمثل مشروعا إحيائيا⁽¹⁵⁴⁾ يمكن أن ينفعنا اليوم كما أفاد معاصريه، بل يمكن أن تمتد عطاءاته إلى رحاب

(152) أعتقد أن الشاطبي أخذ تسمية هذا المؤلف من ترجمة الكتاب ما قبل الأخير في صحيح البخاري وهو: (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة). انظر: فتح الباري: (259/13).

(153) الفاسي علال: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها - ص: (184).

(154) يرى الشيخ محمد الفاضل بن عاشور رحمه الله: أن كتب الشاطبي كانت تعبيرا عن (تحول في مجال الثقافة الإسلامية). انظر: العبيدي حمادي: الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص: (102).

المستقبل، ومن هنا قيل : إن تأثير الشاطبي في عصره، وتجاوزه ذلك إلى ما بعده من صور، (تعود أساسا إلى كتبه التي حملت آراءه)⁽¹⁵⁵⁾

ب - التدريس (التلاميذ) : بعد أن ارتوى من معين شيوخه الكبار، وأحس من نفسه التمكن في شتى أبواب العلوم وفنون المعارف، تصدر الشاطبي للتدريس، فأحاطت به ثلة من التلاميذ الذين تلقوا على يديه العلم وفق مبادئ نظريته الخاصة في التربية والتعليم، والتي كان من أهم قواعدها : التزام طريقة السلف، والاقتصار على المصادر العلمية القديمة وحدها، والعناية بالنظر الكلي، وقد قرت عينه بنشر مدرسته العلمية والفكرية التي أفنى عمره في تأسيسها عندما انتهى من تأليف كتابه الموافقات، وبثه بين أصحابه وطلابه.

ولا شك أن الدارس المتفحص لحياة الشاطبي سوف يلاحظ تميز علاقته مع تلاميذه بميزتين اثنتين :

أولهما : أن هؤلاء التلاميذ لم يكتفوا بأن يأخذوا عنه ما لقنهم من علوم شرعية فقط بل أضافوا إلى ذلك حمل رسالته المتعلقة بالتجديد والاصلاح، حيث آمنوا بها، ثم نقلوها إلى ما حلوا به من نواحي الأندلس وبلدانها، مبشرين بآراء استاذهم في محاربة البدع، ومناهضة التعصب والتقليد، والدعوة إلى الرجوع لمنابع الدين الصافية وتعاليمه القويمة⁽¹⁵⁶⁾.

والثانية هي أن صلته بهؤلاء التلاميذ لم تنقطع بعد مغادرتهم غرناطة، وإنما استمرت عبر الرسائل التي كانت تتضمن إجاباته عن تساؤلاتهم، وتوجيهاته لهم بنصرة الحق، ومحاربة المنكر، والصبر على ما يلاقونه في سبيل ذلك من شدائد ومحن.

وقد أفلحت جهوده التربوية، فأثمرت طلابا كانوا أوفياء لتعاليمه في الثبات والرجولة، وحسبنا من ذلك أن نذكر بتلميذه أبي يحيى بن محمد بن

(155) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : (95).

(156) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص (94-95).

(157) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي : ص (40).

الإفادات والانشادات : ص (26).

عاصم الذي قضى في ساحة الجهاد بعد أن كان واحداً من أبطاله المعروفين⁽¹⁵⁷⁾.

ج - الفتاوى : تصدى الشاطبي لمهمة الفتوى في الأحكام الشرعية، وقد جمعت فتاواه حديثاً في مصنف خاص بعنوان : (فتاوى الإمام الشاطبي) ضم ستين فتوى أخذت من معيار الونشريسي (ت : 914هـ)، وكتاب المعيار الجديد لأبي عيسى المهدي الفاسي (ت : 1342هـ)، وفتاوى ابن كركاط⁽¹⁵⁸⁾. وهي ذات قيمة علمية كبيرة من نواح عديدة :

أولها : مضمونها الفقهي، حيث يعتبر الشاطبي من أعلام المذهب المالكي وكبار المفتين الذين عرفهم هذا المذهب في ربوع الأندلس.

ثانيها : إنها تقدم لنا إيضاحات هامة تتعلق بجوانب مدرسته في التجديد والإصلاح، وعلاقته بتلامذته⁽¹⁵⁹⁾، وظروف عصره وبيئته.

ثالثها : إنها تمثل الجانب التطبيقي لما قدمه على الصعيد النظري من قواعد وآراء⁽¹⁶⁰⁾.

رابعها : إنها تعتبر نموذجاً في الفتوى، من حيث تنوعت أساليبها بما يتلاءم مع موضوعها وأطرافها ومقاصد المفتي الدينية والاجتماعية⁽¹⁶¹⁾. وإذا كانت مباحث هذه الفتاوى قد تنوعت ما بين أحكام شرعية، وشروح لبعض النصوص، إضافة إلى النصائح والتوجيهات، فإن الذي يتضح من تأملها جملة هو صدورها عن عالم مجدد ومرشد مصلح، ولا

(158) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : (100)، هامش : (16). وفي تلك الصفحة رأى الدكتور العبيدي أن هذه الفتاوى اشتملت على أكثرها في الأصل كتاب الاعتصام، وورد بعضها في كتاب الموافقات.

(159) كان بعض مستفتي الشاطبي من طلابه العاملين بتوجيهه وإرشاده - انظر : أبو الأجفان محمد فتاوى الإمام الشاطبي : ص : (100).

(160) ومن ذلك ما يلاحظ في فتاواه من أنه سار على مبدئه في عدم مراعاة هوى المستفتي وتجنب الأقوال الشاذة، مما جر عليه تهمة التنطع والتزام الحرج. انظر : أبو الأجفان محمد : الإفادات والانشادات : ص 52.

(161) ومن ذلك أنه كان إذا تعلقت الفتوى بإحدى البدع لجأ إلى أسلوب الإرشاد مع التخويف والتحذير، كما في قوله مخاطباً المنحرفين من أدعياء التصوف : (اتقوا الله يا معشر الفقراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم). انظر : أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي ص : 98.

أدل على ذلك من أن ما يزيد عن ربعها كان مخصصا لعادات الأندلس والبدع المنتشرة فيها، مع ظهور شدة صاحبها في مقاومة المفاسد ومعارضة من يسوغها (162).

د - المراسلات : من أبرز ما يسترعي الانتباه في ترجمة الشاطبي، مراسلاته النشطة التي يمكننا أن نقسمها إلى قسمين :

1 - قسم مع أقرانه من العلماء الأجلاء : الذين كان بعضهم من رجال الحواضر العلمية المشهورة الموجودة خارج الأندلس من نواحي بلاد المغرب الإسلامي، وقد كان موضوعها هو المذاكرة العلمية في بعض المسائل الدقيقة التي كانت محلا لتحريره بغية استجلاء غوامضها وتحديد رأيه فيها، وذلك في إطار إحكامه أسس ما أرساه من قواعد، وما ابتكره من أصول.

2 - قسم مع تلاميذه الذين أصبحوا روادا لحركته الإصلاحية، وبالتالي كان مرجعهم في الفتوى والتوجيه. ومن طرفه كان حريصا في مكاتبتهم لهم على تزكية روح الثبات والمصابرة عندهم طالما أيقنوا أن سبيلهم هو الحق الموافق لأمر الباري عز وجل ونهيه.

تلك هي الوسائل التي لجأ إليها الشاطبي لتبليغ رسالته واقتناع الناس بها، وهي كما يبدو جليا: متكاملة، وشاملة لأهم ما يمكن أن يستوعبه جهد عالم عاش في ذلك العصر.

*** تعرض الشاطبي - وتلامنته - للمحن بسبب نزعتة التجديدية**

والإصلاحية : ألمحنا فيما سبق إلى أن الشاطبي لاقى بسبب آرائه ومواقفه محنا صعبة وبلايا شديدة الوطأة، تحدث عنها في مطلع كتابه الاعتصام بعبارات مؤثرة تعكس مقدار ألمه وحجم معاناته (163). وهذا أمر طبيعي لا بد أن يتعرض له عالم محقق عاش في زمن انتشرت فيه عيوب وأمراض طال عهدها وامتد أثرها، حتى وجدت لها دعاة يترسمون برسم الصالحين،

(162) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي : ص 99.

(163) أنظر : الشاطبي : ع : (31/1 وما بعدها).

وحماة يتزيفون بزى أهل العلم، وقد كثر هؤلاء وشيعتهم إلى الحد الذي أصبح فيه منادي الحق غريبا بينهم، ترميه سهام النقد والتشهير من كل ناحية. وفي مقابلة ذلك تمسك الشاطبي بما رآه صوابا يؤيده الدليل، وأكد بعزم : أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يغنوا عنه من الله شيئا⁽¹⁶⁴⁾. محاولا أن يرفع إلى المقام ذاته من الثبات وعلو الهمة، تلامذته الذين آمنوا بأفكاره فلحقهم ما لحقه من أذى وتجريح.

والحاصل : أن الشاطبي قدم على امتداد حياته، ومن خلال وسائل الكتابة والفتوى والتعليم، مشروعا متكاملا للإصلاح والتجديد، أهم ما يميزه هو قابليته للنفع والعطاء في عصر إنشائه، وفيما يليه من عصور، وهو بذلك يشكل استثناء - في مجال علم الأصول على الأقل - مما يراه بعض الكاتبين اليوم من أن (علم الأصول التقليدي الذي نلتبس فيه الهداية لم يعد مناسبا للوفاء بحاجاتنا المعاصرة حق الوفاء، لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها)⁽¹⁶⁵⁾. وقد بلغ هذا المشروع مستوى من النضج تجاوز فيه صاحبه التأثير في عصره إلى ما بعده من عصور، واعتبر واحدا من أبرز علماء الأمة المجددين، كما أقر له بذلك حديثا الشيخ محمد رشيد رضا واصفا إياه بأنه مجدد القرن الثامن للهجرة بالجنح الغربي للأمة الإسلامية⁽¹⁶⁶⁾، والشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه (المجددون في الإسلام)⁽¹⁶⁷⁾، والشيخ يوسف القرضاوي الذي لم يعبه من طائفة المجددين فحسب بل اعتبره من أعلامهم المتميزين⁽¹⁶⁸⁾. كما شهد له بتلك المكانة عدد من الأساتيد والباحثين المهتمين به وبما تركه من آثار⁽¹⁶⁹⁾.

(164) الشاطبي : ع : (35/1).

(165) الترابي حسن : تجديد الفكر الإسلامي ص : 73.

(166) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : 199

(167) المرجع السابق : ص : (17-199-204...).

(168) القرضاوي يوسف : الجوانب التربوية عند الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول : ص : 127.

(169) منهم الأساتيد : أبو الاجفان محمد : مقدمته لكتاب الافادات والانشادات : ص : (5-39-53).

موقف الإمام الشاطبي من الانحراف في مجالي الاجتهاد والتقليد : مجلة الموافقات - العدد الأول ص 244.

- الشريف عبد السلام : أسس المصلحة في نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات -

وإذا كان من المؤسف أن المشروع الحضاري الذي وضعه أبو إسحاق لم يعط في عصره ثماره المرجوة، لأن الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية لم تكن مهيأة لذلك⁽¹⁷⁰⁾، فإن مما يرد إليه اعتباره ويعطيه القيمة التي يستحق، أننا اليوم نولي ذلك المشروع كل الاهتمام : دراسة وتحليلاً، ونسعى إلى تشديد خطى على ضوء ما فيه من نور العلم والإيمان.

أود أن أشير أخيراً إلى أن بعض قراء كتب الشاطبي في وقتنا الحاضر، أدرج ضمن خاصة التجديد في علم الرجل وفكره نتائج غريبة أقل ما يقال فيها إنها مسوقة اعتباطاً بلا دليل مؤيد ولا تفصيل مقنع، ومن ذلك قول أحدهم⁽¹⁷¹⁾: إن ابن حزم (ت : 456هـ) اجتهد في الفقه الإسلامي وجدد، (وبعده جاء الشاطبي وجدد أيضاً، وأشار صراحة في مقدمة كتابه : بأن هدفه هو إعادة تأصيل الأصول للفقه، أي الاستغناء عن القياس والآليات المستعملة، وربط الاجتهاد بالمطلق) فإذا كنا نتفق معه في أن الشاطبي سعى إلى إعادة تأصيل علم أصول الفقه فإننا لا ندري كيف فسر هذا المسعى : بالاستغناء عن القياس والآليات المستعملة، كما أننا لم نفهم المقصود بذلك (المطلق) الذي ربط الشاطبي الاجتهاد كله به !.

رابعا : عنايته بالجانب العملي التطبيقي :

تتميز الشريعة الإسلامية بأنها شريعة عمل وتطبيق، نزلت أحكامها لتكون نافذة في الخلق، مهيمنة على كل شؤون حياتهم، إذ إن ذلك هو الشرط الطبيعي اللازم لتحقيق مقاصدها في حمل الناس على تمثل معنى العبودية لله، وتحصيل مصالحهم في الدنيا والآخرة. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نفهم كثيراً من أصول هذه الأحكام وتفصيلها، كقيامها على

= العدد الأول - ص : 217. - دراجي محمد : منهج التفسير عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول : ص 367.

(170) القرضاوي يوسف: الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول : ص : 148. لونيس بلقاسم : نظرات في فقه الدعوة عند الشاطبي - المرجع نفسه - ص : 162.

(171) الجابري محمد عابد : من نوة عقدت بمدينة دمشق. رتلت أقواله فيها : مجلة العالم : العدد 492 - سنة 1993م - ص : 59.

أصل الرفق والتيسير وتحاشي الضيق والعنت، وتقدير زواجها وعقوباتها في حدود ما يفيد البشر ويصلحهم بلا تساهل مفراط، ولا تجاوز يبلغ حد النكاي⁽¹⁷²⁾.

وقد أولى الشاطبي هذه الخاصية لأحكام الشريعة الخالدة كل عنايته واهتمامه، وجعل من مضمونها قاعدة كلية شاملة كانت إحدى ثوابت منهجه العلمي، التي تبدو آثارها واضحة فيما تركه من مؤلفات : فكتابه الموافقات رسمت خطته، وحدد مضمونه بما يلائم هذه القاعدة ويناسب ذلك الاتجاه، حتى قيل إن هذا المؤلف يتميز عن سائر مؤلفات الأصوليين الآخرين بأنه عني بوضع منهج لتطبيق الأحكام وتنزيلها على الأفعال، بينما عني غيره ببناء مناهج الفهم والاستنباط⁽¹⁷³⁾. أما كتابه الاعتصام فموضوعه مخصص بالكامل لمقاومة البدع وإحياء السنن، عملا على تحقيق التوافق العملي بين حياة المسلمين وأحكام دينهم⁽¹⁷⁴⁾.

ويعتبر هذا الموقف عند الشاطبي رجوعا منه إلى طريقة من سبقه من العلماء الذين عرف منهجهم الأصولي بهذه الميزة :

كالإمام الشافعي رحمه الله : الذي اعتمد اتجاهها أصوليا عمليا سواء في استنباطه للقواعد، أو في استثماره لها، معرضا عن تقرير المبادئ المجردة أو المسائل التي لا يبنّي عليها فقه وهذا ما يلاحظ جليا في منهج رسالته الشهيرة، حيث : يؤصل القاعدة، ويورد أدلتها من الكتاب والسنة، ثم يطبقها على ما يدخل تحتها من الفروع، ممثلا وموضحا، وقد يرجع إليها ما تنطوي عليه من جزئيات⁽¹⁷⁵⁾.

وحجة الإسلام الغزالي : الذي عالج هذه القضية في أول كتابه المستقصى حين تكلم عن (المقدمة ووجه تعلق الأصول بها) مبينا ما داخل

(172) ابن عاشور : محمد الطاهر - مقاصد الشريعة الإسلامية - ص : (100-102)

(173-174) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، ص : (168-169-172-173).

(175) النشمي عجيل : مقدمات علم أصول الفقه - مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - العدد الثاني - ص : 181. وفي هذا المعنى قال الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله : وأصول الشافعي تتجه اتجاهها نظريا وعمليا، فهو لا يهيم في صور وفروض، ولكن يضبط أمورا واقعة، وموجودة. الشافعي ص : 351.

علم الأصول من مجاوزة لحده وخلط له بغيره من العلوم كعلم الكلام والنحو والفقه. لكن مسلكه كان بشكل عام : متحفظا : لما رآه من أن (القطام عن المؤلف شديد والنفوس عن الغريب نافرة)⁽¹⁷⁶⁾، ووسطا : بتعهده الاقتصار من ذلك الخط (على ما تظهر فائدته على العموم في جملة العلوم)⁽¹⁷⁷⁾.

*** عمدة الشاطبي في الاحتجاج لقاعدة لزوم الاهتمام بما يبنى عليه عمل دون غيره: حصر الشاطبي العلم بما ينفع في التطبيق ويفيد في العمل، بناء على عدة وجوه ومؤيدات :**

أولها : الأدلة الشرعية التي أفادت هذا المعنى : ففي معرض استدلاله على أن الإكثار من الأسئلة مذموم، أورد جملة من النقول⁽¹⁷⁸⁾ التي ختمها بقوله⁽¹⁷⁹⁾ : (والحاصل : أن كثرة السؤال ومتابعة المسائل بالأبحاث العقلية والاحتمالات النظرية مذموم). وحين ذكر بعد ذلك المواضع التي يكره فيها السؤال، جعل أولها : (السؤال عما لا ينفع في الدين)⁽¹⁸⁰⁾، وهو شامل بداهة للسؤال عما لا يبنى عليه عمل.

وهذه النتيجة التي رتبها هنا على النقل كان قد أوردها في موضع سابق بصيغة التأكيد، وبين عمومها في الأمور الاعتقادية والعملية فقال⁽¹⁸¹⁾ : (ثبت النهي... عن تكلف ما لا يعني⁽¹⁸²⁾ عاما في الاعتقادات والعمليات)، ثم زادها وثوقا بأن ربط نشوء الفرق كلها أو أكثرها بطمأح النفوس الى ما لم تكلف به⁽¹⁸³⁾.

ثانيها : ما كان عليه الصحابة الكرام، خاصة منهم سيدنا عمر بن

(176-177) الغزالي : المستصفى : (10/1).

(178) كقول ابن عباس رضي الله عنهما : (ما رأيت قوما خيرا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم... ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم). م : (232/4).

(179) الشاطبي : م : (234/4).

(180) الشاطبي : م : (235/4).

(181) الشاطبي : م : (68/2).

(182) ومنه ما لا يفيد عملا بطبيعة الحال.

(183) الشاطبي : م : (68/2).

الخطاب رضي الله عنه : إذ المعروف من حال الصحابة رضي الله عنهم أنهم (لم يكونوا يتقنعون في الجزئيات إذا كان علمها لا يبين حكماً ولا يفصل في مسائل العقيدة والحلال والحرام)⁽¹⁸⁴⁾، وقد أبرز الشاطبي هنا بشكل خاص موقف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بأن أورد في مواضع عدة نهيه الناس عن التعمق والتكلف، وقصة تأديبه لصبيغ لما كان يسأل عن أشياء من علوم القرآن لا يبنى عليها عمل، وقال في توجيه ذلك : إن سبب هذا النهي هو خوف الابتداع في الدين، مع أن المعنى التركيبي لمواضع السؤال القرآنية معلوم على الجملة، ولا ينبغي على تفصيله حكم تكليفي⁽¹⁸⁵⁾.

ثالثها : ما كان عليه أئمة العلم المتقدمون، خاصة منهم الإمام مالك رحمه الله : ففي المقدمة الخامسة من مقدمات كتاب (الموافقات) نقل الشاطبي عن الإمام مالك أنه كان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل، ويحكي كراهيته عمن تقدم، ثم بين هذه الجملة في مواضع أخرى من الموافقات، وفي كتاب (الاعتصام)، بيانا حاصله : أن الكلام المباح عند الإمام مالك وعند العلماء من أهل بلده، هو الكلام فيما يبنى عليه عمل. ويدخل في هذا الإطار ما أخبر به مالك عن نفسه من أن عنده أحاديث وعلم ما حدث بها ولا تكلم فيها⁽¹⁸⁶⁾.

ومن المعلوم أن هذا النهج السليم في العلم والفتوى لم يطرد عند علماء ما بعد العصر الأول، لما طرأ على حياة الأمة من تغيرات عميقة في الميادين الثقافية والاجتماعية والسياسية، كان لها أثرها البالغ على مناهج العلم وموضوعاتها.

*** مظاهر اهتمام الشاطبي بالجانب العملي التطبيقي :** كانت عناية الشاطبي بالجانب العملي وحده من ضمن أبواب المعرفة، صفة أصيلة في علمه وفقهه، يمكننا أن نلاحظ من مظاهرها في كتبه وفتاواه:

(184) ياسين عبد السلام : نظرات في الفقه والتاريخ - ص : 22.

(185) الشاطبي : م : (66/2)، م : (183/4)، ع : (536-537).

(186) الشاطبي : م : (68/2)، م : (213-138/4)، ع : (846-845/2).

1 - أنه لم يكن يحب الإطناب ولا الإطالة والتزيد في الكلام بما يخرج من الحد المفيد للمعنى المؤدي له بكفاية ووضوح، وهو ما تعكسه عبارات كثيرة وردت ضمن مؤلفاته كقوله : (وهذا أوضح من إطناب فيه (187))، أو (ولا فائدة في التطويل هنا) (188)، وأمثالها (189). وتأمل في هذا السياق قوله (190). (وقد خرجنا عن المقصود بعض الخروج، ولكنه عاضد لما نحن فيه)، فهو كأنه يعتذر عن شيء من الاستطراد والزيادة عن الحد المقصود، ويعلل ذلك بأن هذا الخارج عاضد لما هو أصل الكلام. وقد أجاد الشيخ دراز في التعبير عن هذا المعنى حين قال في مقدمة تعليقه على الموافقات : إن الشاطبي كان يريد من كلامه (الوصول إلى قصده دون أن يخرج في الإطناب عن حده) وبهذه الخاصة علل صعوبة بعض مباحث ذلك الكتاب (191).

2 - اهتمامه بالأمثلة والتنزيل والتمرين : مما يزيد المحل وضوحا ويظهر طبيعته وفائدته العملية وهو ما نجد معناه وتطبيقه عند قوله مثلا (192) : (وهذا الأصل واضح في نفسه، غير محتاج إلى إثباته بدليل، ولكن لابد من التأنيس فيه بأمثلة يستعان بها على فهمه، وتنزيله، والتمرين فيه إن شاء الله).

3 - تميز آرائه العلمية وأحكامه الاجتهادية بميزة الواقعية التي كان من أهم آثارها مراعاته لمجاري العادات في فتاواه : لم يكن علم الشاطبي محصورا بين الكتب والتدريس، فقد تولى بعض خطط الجمهور من الخطابة والإمامة ونحوها (193)، ومارس الفتوى، وتابع مشاكل مجتمعه ومستجداته وعيوبه، مما صبغ شخصيته بصفة الخبرة بالواقع ومراعاته له

(187) الشاطبي : م : (80/4).

(188) الشاطبي : م : (196/1).

(189) انظر مثلا : م : (240-199/1)، (169-52/2)، (316/3)، (192/4)، ع : (385/1)، ع : (687/2).

(190) الشاطبي : م : (185/1).

(191) دراز : مقدمة تعليقه على كتاب الموافقات : م : (11-10/1).

(192) الشاطبي : م : (114/4).

(193) الشاطبي : ع : (33/1).

في فهم أحكام الشريعة وتنزيلها. وقد جعل من اعتبار الواقع ومقتضياته معيارا يحكم بموجبه على ما يتخذ أصلا شرعيا بالصحة أو عدمها، فنص في المقدمة الثالثة عشرة من مقدمات (الموافقات) على أن : كل ما اتخذ أصلا شرعيا عاما يجب أن يتوفر علي صفتي الاطراد والاستقامة على مجاري العادات بمطابقة اعتبارات الواقع ومقتضياته معا، وإلا اعتبر غير صحيح⁽¹⁹⁴⁾. ثم حدد على أساس هذه القاعدة موقفه من بعض المسائل التي كانت محلا للمذاكرة بينه وبين بعض شيوخ عصره، كمسألة (ما يجب على طالب الآخرة النظر فيه والشغل به)، ومسألة (الورع بالخروج من الخلاف)، وفي تفصيله لهما أبان عن التزامه النظر الى العمل ومراعاة أحوال الناس⁽¹⁹⁵⁾.

فإذا انتقلنا إلى دراسة فتاواه وجدنا أن من أهم سمات منهجه فيها : مراعاة أعراف المستفتين وعاداتهم، كما نلاحظ مثلا في الفتوى الرابعة عشرة والفتوى الخامسة عشرة من تلك الفتاوى⁽¹⁹⁶⁾.

4 - نضيف أخيرا أن مما يشعر باهتمام الشاطبي بالعمل : تقديمه له في الذكر والسياق على الاعتقاد، مع أنه متأخر عنه في الوجود عادة وعقلا. ومن ذلك قوله في الاعتصام⁽¹⁹⁷⁾ : (فبدأت بأصول الدين عملا واعتقادا، ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول)⁽¹⁹⁸⁾.

(194) قال العلامة المنوني في تقديمه لنماذج من تطابق أفكار ابن خلدون مع أفكار الشاطبي : (وفي اتجاه آخر يقول ابن خلدون : «وقل أن يكون الامر الشرعي مخالفا للأمر الوجودي»، وفي المقابل يقول الشاطبي : «تنزيل العلم على مجاري العادات تصحيح لذلك العلم وبرهان عليه إذا جرى على استقامة، فإذا لم يجر فغير صحيح»). وقد أحال رأي الشاطبي الأخير على كتاب (بدائع السلك في طبائع الملك) لابن الأزرق : ج : 1 ص : 98. انظر : المنوني محمد : موافقات أبي إسحاق واستمرارية تأثيرها في مؤلفات العصر الحديث - مجلة الموافقات - العدد الأول ص : 120.

(195) الشاطبي : م : (70/1 حتى 75).

(196) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي : ص : (96-135-136-140-141).. الإفادات والانشادات : ص : 51.

(197) الشاطبي : ع : (32/1).

(198) قد يقال : إن الشاطبي يقصد بالعمل هنا ما يسميه علماء الكلام بالنظر الأول الذي لابد أن يسبق الاعتقاد عندهم، وهو من صور العمل الذهني. وهذا وإن كان ممكنا إلا أننا نرى أن حمل النص على معنى التزام الاعتقاد وتطبيق مقتضياته أولى وأوجه.

*** الآراء العلمية التي تبناها الشاطبي استنادا لقاعدة الاهتمام بالعمل والتطبيق :** تنوعت الأحكام التي قررها الشاطبي نتيجة لاعتماده هذه القاعدة، بحيث يمكننا القول إن مضمونها كان على العموم دائم الحضور مستمر التأثير في مناهجه واختياراته، وسوف نورد فيما يلي عددا من آرائه التي تعكس هذا الأمر بشكل بارز :

1 - ربطه المحكم بين العلم والعمل، وتأكيده على هذا المعنى بشكل خاص في مجال علم أصول الفقه : أثبت الشاطبي قاعدة الربط بين العلم والعمل، وأنهما صنوان لا يفترقان ووجهان لعملة واحدة، وقد اهتم بهذه المسألة اهتماما كبيرا وأطال النفس في معالجتها وبيان حيثياتها ضمن المقدمات التي نظمها في بداية كتابه (الموافقات)، فتارة يبسطها على وجه الاستقلال، وأخرى يتناولها في طيات الكلام عن أصل آخر، وذلك في المقدمات : الرابعة (الفصل الملحق بها)، والخامسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والحادية عشرة، والثالثة عشرة⁽¹⁹⁹⁾. وحاصل كلامه هناك: حصر العلم المعتبر شرعا بما يبنى عليه عمل. وقد أوضح أن معنى (المعتبر شرعا) أي (الذي مدح الله ورسوله أهله على الإطلاق)، كما أن المقصود بالعمل هو (التعبد بسائر صورته وأشكاله)⁽²⁰⁰⁾.

وهذا الأصل العام جعل له فروعاً وتوابعاً من الأحكام والقواعد التي تحمل في ذاتها قدراً كبيراً من الأهمية :

- ففي موضع أول جعل العلم وسيلة والعمل مقصداً، ثم بنى على ذلك أن العلم (ليس مقصوداً لنفسه من حيث النظر الشرعي، وإنما هو وسيلة إلى العمل، وكل ما ورد في فضل العلم فإنما هو ثابت للعلم من جهة ما هو مكلف بالعمل به... فالحاصل أن كل علم شرعي ليس بمطلوب إلا من جهة ما يتوسل به إليه وهو العمل)⁽²⁰¹⁾.

(199) نشير هنا بشكل خاص إلى المقدمة الخامسة التي عقدها ليبين أن (كل مسألة لا يبنى عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي)، وفيها فصل الاستدلال على هذا الأصل، ورد ما يرد عليه من اعتراضات.

(200) الشاطبي : م : (45/1-46-47).

(201) الشاطبي : م : (41/1 حتى 45).

- وفي موضع ثان قسم مقاصد العلم الى قسمين : مقصد أصلي : هو العمل، أي التعبّد. ومقصد تابع : هو ما يناله صاحبه في الدنيا من المناقب الحميدة⁽²⁰²⁾.

- وفي موضع ثالث حدد العلم المعتبر في نظر الشارع بأنه الذي لا يخلي صاحبه جاريا على هواه، بل يقيدّه بمقتضاه ويحمله على قوانينه طوعا أو كرها⁽²⁰³⁾. ومؤدى ذلك هو توثيق الصلة بين العلم وبين الكف عن دواعي الهوى الفاسد.

- ثم لما قسم العلم إلى ثلاثة أقسام، وذكر أن أولها⁽²⁰⁴⁾: (هو الأصل والمعتمد والذي عليه مدار الطلب وإليه تنتهي مقاصد الراسخين)، بين أن من الخصائص التي يمتاز بها هذا القسم كونه حاكما لا محكوما عليه، وقد فسر ذلك (بمعنى كونه مفيدا لعمل يترتب عليه مما يليق به)، قال : (ولذلك انحصرت علوم الشريعة فيما يفيد العمل أو يصبو نحوه، لا زائد على ذلك) وفي هذا السياق ذكر أيضا أن المسائل التي لا يبنى على الاختلاف فيها فرع عملي يعتبر الاشتغال بترجيح أحد وجوه الرأي المتعلقة بها خارجا عن صلب العلم، أي هو من ملحه⁽²⁰⁵⁾.

يضاف إلى ما سبق مبادئ وتفصيلات أخرى ترجع لهذا الأصل وتعضده، كقوله⁽²⁰⁶⁾: إنه (لا فائدة شرعا في اثبات الأحكام التي لا تقضي على فعل من أفعال المكلفين) باعتبار أن هذه الأفعال هي موضوع تلك الأحكام. وإشارته إلى أن القول والاعتقاد والعمل ثلاثة مظاهر لحقيقة واحدة جامعة⁽²⁰⁷⁾. وكذلك حكمه بأن المغيبات التي لا يتعلق بها تكليف لم يطلب الانسان بدركها ولا حض على الوصول إليها⁽²⁰⁸⁾.

(202) الشاطبي : م : (46-45/1).

(203) الشاطبي : م : (47/1).

(204) وهو ما كان قطعيا أو راجعا إلى أصل قطعي.

(205) الشاطبي : م : (57-55-53/1).

(206) الشاطبي : م : (88/1).

(207) الشاطبي : ع : (855/2).

(208) الشاطبي : م : (306/2).

وقد أكد الشاطبي هذا المعنى بشكل خاص في ميدان علم الأصول، عندما قضى في مطلع المقدمة الرابعة بأن (كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً على ذلك: فوضعها في أصول الفقه عارية)، ومثلها المسألة التي تنطوي على إثبات أو إبطال أحد المذاهب في خلاف لا يبنى عليه فرع فقهي.

وبعد أن وثق الصلة بين العلم والعمل. وحدد قيمة الأول بالثاني وجعله له معياراً في الطلب وعدمه. تقدم خطوة أخرى في ترسيخ هذه القاعدة عبر قضيتين :

الأولى : حصره صفة العلم بمن عمل فقط : وذلك قوله (209) : (إن العلماء هم العاملون).

الثانية : ربطه بين العمل والعلم وبين صدق الإيمان والاعتقاد، وذلك حينما عد مخالفة العمل للعلم الحاصل من صور التكذيب الخفي (210).

وبهذا يكون قد أحكم بنیان القاعدة، وجمع أطرافها، واستقصى ذيولها، مقدماً لنا نموذجاً تتجلى فيه طريقتة الفذة في تأصيل القواعد وتحليلها حتى تبدو أخيراً على أتم ما يمكن من صور هذا الفن.

2 - رده كثيراً من صور الخلاف في الشريعة إلى دخول ما ليس بمحتاج إليه من المسائل ضمن علومها : بحيث صار يعد من مسائلها، والحق أنه ليس كذلك بدليل أننا لو فرضنا عدم وجوده أبداً لما أدى ذلك إلى اختلال شيء مما يحتاج إليه فيها. والشاهد عليه طريقة سلف هذه الأمة في فهم دينها التي كانت بعيدة عن هذا التكلف، فلم تعرف أمثال تلك الخلافات. لكن لما تغير الحال بعد ذلك ودخلت تلك المسائل في العلوم الشرعية، سببت أنواعاً من الخلافات. ما كان يمكن أن تقع لولا دخولها. وهذا ما نجده بشكل خاص في كلام المتأخرين ومؤلفاتهم (211). وفي هذا الإطار علل الشاطبي نشوء الفرق - كلها أو أكثرها - بطماح النفوس إلى

(209) الشاطبي : م : (48/1). ويلاحظ هنا صيغة هذه الجملة ودلالاتها من الناحية اللغوية.

(210) الشاطبي : م : (47/1).

(211) الشاطبي : م : (71/3).

ما لم تكلف به (212).

3 - اشتراطه بالضرورة لمن أراد الإطلاع على كليات الشريعة، وإدراك مقاصدها، وبلوغ مراتب أهلها، أن يلزم القرآن الكريم سائر أوقاته، علماً وعملاً، دون الاقتصار على أحدهما، فعند ذلك يوشك أن يفوز بما طلب (213).

4 - تقييده حالة لزوم جواب العالم عن سؤال المتعلم بأن يكون السؤال فيما يبنى عليه عمل : فهو عندما فصل في حكم جواب العالم عن سؤال المتعلم، وقسمه إلى ثلاثة أقسام : قسم يلزمه فيه الجواب، وقسم قد لا يلزمه فيه الجواب، وقسم لا يجوز فيه الجواب، جعل من قيود القسم الأول : أن يكون السؤال مما يبنى عليه عمل شرعي (214).

5 - تأكيده أن العناية في فهم خطاب الشارع يجب أن تنصب على المعنى، لأنه المقصود الأعظم من الخطاب الذي يبنى عليه ابتداءً، واللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيله (215).

6 - تعليقه كون النبي صلى الله عليه وسلم هو الهادي الأول والمرشد الأعظم للأمة. بأنه حكم الوحي في علمه وعمله حتى صار فيهما على وفقه، وبذلك استنار قلبه وجوارحه، وباطنه وظاهره (216).

هذه جملة من آراء الشاطبي الواردة في كتبه، التي جاءت نتيجة لعنايته بالجانب العملي في مسائل الشريعة وأحكامها، وتبقى تلك الخاصة بشكل عام إحدى أهم مكونات فكره وموجهات علمه، مما يصعب معه حصر آثارها فيهما.

أمثلة يتبدى فيها التزام الشاطبي بهذه القاعدة : وهي ذات فوائد متعددة، فإلى جانب اتخاذها معياراً لالتزام الشاطبي بذلك النهج، فإنها

(212) الشاطبي : م : (68/2).

(213) الشاطبي : م : (257/3).

(214) الشاطبي : م : (231/4).

(215) الشاطبي : م : (67-66/2).

(216) الشاطبي : ع : (854/2).

تقدم لنا توضيحات لمضمونه، وتعطينا نموذجاً في مستوى القدوة لمن يريد السير في هذا الاتجاه. وسوف نقتصر منها على العدد الذي يقربنا من تحصيل تلك الفوائد :

- المثال الأول : إنه في ختام المسألة التي عالج فيها مرتبة العفو وأدلتها وضوابطها، أعرض عن تفصيل القول في بيان : هل العفو حكم أم لا ؟ وإذا اعتبر حكماً فهل هو من خطاب الوضع أم من خطاب التكليف، معللاً ذلك بأن هذا (لما لم يكن مما ينبني عليه حكم عملي، لم يتأكد البيان فيه، فكان الأولى تركه)⁽²¹⁷⁾.

- المثال الثاني قوله عن مسألة هل جاء في القرآن الكريم ألفاظ أعجمية أم لا : إن الخلاف الذي يذكره المتأخرون والمتعلق بهذه المسألة (لا ينبني عليه حكم شرعي، ولا يستفاد منه مسألة فقهية)، وإنما هي قضية كلامية يمكن أن ينبني عليها اعتقاد، وقد كفانا مؤونة البحث فيها ضمن ذلك الحد ما استقر عليه رأي أهل العربية بخصوصها⁽²¹⁸⁾.

- المثال الثالث : رده قول من أورد إشكال السنة المتواترة على رأيه بتقديم الكتاب مطلقاً على السنة في الاعتبار بأن (تواتر الأخبار إنما غالبه فرض أمر جائز... فالباحث المذكور في المسألة بحث في غير واقع أو في نادر الوقوع، ولا كبير جدوى فيه)⁽²¹⁹⁾.

- المثال الرابع : إمساكه عن بسط الكلام في حكم القيام على أهل البدع، لأن العناية فيه كان قليل الفائدة في زمنه وعموم الأزمنة المتأخرة، نظراً لما عرف عن خاصتها من تكاسلهم عن أداء واجب إصلاح العامة، مع غلبة الجهل على هؤلاء إلى درجة عدم التفريق بين السنة والبدعة، بل وقلب إحداها إلى الأخرى⁽²²⁰⁾.

أما فيما يتعلق بعلم الأصول خاصة، وضرورة تنقيته مما علق به من

(217) الشاطبي : م : (126/2).

(218) الشاطبي : م : (50/2).

(219) الشاطبي : م : (9/4).

(220) الشاطبي : ع : (225-224/1).

مسائل العلوم الأخرى التي لا تتبني عليها فروع فقهية، فإننا نلاحظ مثلاً تركه لبحث مسألة الأسباب والمسببات وكسب العبد فيها، لأنها من مواضيع علم الكلام⁽²²¹⁾.

يضاف إلى ذلك أن الشاطبي كان إذا تناول مبحثاً، وشعر بإمكان الاعتراض عليه بأنه تدقيق لا تترتب عليه فائدة فقهية، وهو ما (ليس من شأن أهل الحزم من العلماء)، بادر إلى إزالة هذا الوهم ببيان أنه (ينبني عليه أمور فقهية وأصول عملية⁽²²³⁾) وفي هذا دلالة قوية على أنه لم يكن يرضى لنفسه الوقوع في مخالفة لهذا الأصل.

ولكن - ورغم ذلك - هل كان الشاطبي وفيما تماماً لمبدئه في الاختصار على معالجة ما يبنى عليه عمل من المسائل فقط؟ الواقع أن مؤلفاته لم تخل أحياناً من مباحث أقر بنفسه أنها لا تكاد تثمر فقهاً معتبراً، ومن ذلك قوله في آخر المسألة الخامسة من فصل العموم والخصوص : (... ولولا أنها مسألة عرضت لكان الأولى ترك الكلام فيها، لأنها لا تكاد يبنى عليها فقه معتبر)، بيد أن هذه المواضع تبقى نادرة، ولا تؤثر على عموم التزامه بتلك القاعدة، لأن العبرة بالغالب، والنادر لا حكم له.

* تحرير موقف الشاطبي من الدراسات الفلسفية : كانت الدراسات

الفلسفية شائعة في مدينة غرناطة أثناء عصر الشاطبي، تتداول كتبها بين العلماء، وتدرس مواضيعها إلى جانب العلوم الشرعية بدون أي حرج كالذي كان أيام الدولة الأموية بقرطبة⁽²²⁴⁾.

ونعتقد أن أبا إسحاق كان له اطلاع ممتاز على علم الفلسفة، كما تشير إلى ذلك دلائل عدة من أهمها :

- كلامه عن بعض القضايا الفلسفية المحضة، وبيانه لها بلغة الخبير المتمكن، كما هو الحال في حديثه عن الجواهر والأعراض، وسبل تعريفها، وصعوبات ذلك... في معرض إثباته أن البيان غير اللائق بالجمهور خارج

(221) الشاطبي : م : (138/1).

(223) الشاطبي : م : (173/3). وانظر مثلاً آخر في : م : (215/3).

(224) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : (47-48).

عن اعتبار الشرع⁽²²⁵⁾.

- كلامه بصورة عامة عن الفلسفة وصعوبة مأخذها وأنها بعيدة الملتبس...، وكذلك حديثه عن الفلاسفة وأنظارهم ومطالبهم ومباحثهم...، وهي أمور لا يمكن أن يتطرق إلى وصفها وإطلاق الأحكام عليها إلا بعد المعرفة والدراسة⁽²²⁶⁾.

- مناقشته لبعض الفلاسفة في آرائهم ومواقفهم، كما يلاحظ في رده على ابن رشد بخصوص ما قاله في كتابه «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال» من أن علوم الفلسفة مطلوبة، إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها⁽²²⁷⁾.

- قدرته على إرجاع ما يطلع عليه من أقوال العلماء إلى مصادرها الفلسفية الأصلية إذا كانت مأخوذة منها، كما نجد في قوله بعد أن نقل كلام شيخه الزواوي عن شروط العالم⁽²²⁸⁾: (قلت : وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبي نصر محمد بن محمد الفارابي الفيلسوف في بعض كتبه)، وهو نص صريح يدل على أنه كان يقرأ كتب الفلاسفة.

فإذا أضفنا إلى ذلك إحاطته بمباحث علم الكلام - وهي مباحث وثيقة الصلة بعلم الفلسفة - كما يظهر جليا من تناوله بعمق لعدد من مواضيعها في كتبه، أيقنا أنه قد ضرب بسهم وافر في ميدان هذا العلم.

والذي يهمننا الآن هو تحديد موقفه من الفلسفة وأصحابها، لأن دراسة العلم شيء، والموقف المتخذ منه شيء آخر.

لاشك أن الشاطبي كان موقفه من الفلسفة وأهلها هو الذم والنقد والتبرؤ، وذلك أمر واضح تدل عليه عباراته وآراؤه في كتابيه الموافقات والاعتصام، والتي نذكر منها :

(225) الشاطبي : م : (40-39/1).

(226) الشاطبي : م : (38-37-35/1)، (307/2)، (242/4).

(227) الشاطبي : م : (381/3).

(228) الشاطبي : الإفادات والانشادات - ص : 107 وأنظر : العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : 80.

- قوله عن الفلسفة إنها مذمومة على ألسنة أهل الشريعة. منبه على ذمها بأدلتها⁽²²⁹⁾.

- وصفه لأنظار الفلاسفة ومباحثهم بأنها : (لا يعود الجهل بها على الدين بفساد، ولا يزيد البحث فيها إلا خبالاً)⁽²³⁰⁾.

- إخباره عن الفلاسفة أن المسلمين يتبرؤون منهم لأن من شأنهم (تتبع النظر في كل شيء، وتطلب علمه)، مع قوله إن فيهم متألهين⁽²³¹⁾.

- نقده لبعض آراء الفلاسفة وأحوالهم، كدعواهم ادراك المسائل الأخروية بمحض العقل، وقبل ورود الشرع، وتطلبهم تجريد النفس للاطلاع على ما وراء الحس من العوالم⁽²³²⁾.

- تعداده من أسباب الاختلاف : اتباع الهوى ثم تأكيده أن أكثر أهل الأهواء هم القائلون بالتحسين والتقبيح ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم (حيث صيروا العقل شارعا، وردوا بعقولهم كثيرا من الأحاديث الصحيحة)⁽²³³⁾.

ونستطيع بصورة عامة أن نجمل أسباب موقفه ذاك من الفلسفة : بأن طبيعة موضوعاتها تتناقض مع اثنتين من أهم القواعد التي قررها في مؤلفاته، وشدها بأوثق الأدلة ووجوه الاعتبار :

الأولى : أن العلم المطلوب شرعا هو ما انبنى عليه عمل : أما الفلسفة فإن مسائلها (لا يزيد البحث فيها إلا خبالاً)⁽²³⁴⁾.

الثانية : أن المراد في تحصيل العلم هو تقريب الطريق الموصل إليه مع موافقة ما جاء في الشريعة وأقرب الطرق إلى ذلك هو تحري عادات العرب في مخاطباتهم ومعهود كلامهم⁽²³⁵⁾، أما الفلسفة فإنها (صعبة المأخذ، وعرة المسلك، بعيدة الملتمس، لا يليق الخطاب بتعلمها كي تتعرف

(229) الشاطبي : م : (38-37-35/1).

(230-234) الشاطبي : م : (242/4).

(231) الشاطبي : م : (38-37-35/1)، (307/2).

(232) الشاطبي : م : (62/1)، (307/2).

(235) الشاطبي : م : (251-250-249/4).

آيات الله ودلائل توحيده للعرب الناشئين في محض الأمية⁽²³⁶⁾. وهو الأساس نفسه الذي اعتمده لتقرير عدم الاحتياج إلى ضوابط أهل المنطق في التوصل إلى المطالب الشرعية⁽²³⁷⁾.

ولهذا كله لا يبعد قولنا : إن الشاطبي كان يرى أن طلب العلوم الفلسفية غير جائز، وهو ما أشار إليه بقوة حين قال : (والفلسفة - على فرض أنها جائزة الطلب - صعبة المأخذ...) ⁽²³⁸⁾.

ولابد هنا من لفت النظر إلى أن موقفه المذكور أنفاً من الفلسفة وأصحابها، لا يقدح فيه أنه كان يعضد آراءه التي يعرضها في كتبه بأدلة عقلية يضيفها إلى الأدلة النقلية وطريقة الاستقراء⁽²³⁹⁾، إذ الفرق واضح بين القضايا العقلية التي استدلت لها، وبين مباحث الفلسفة كما وصفها وذمها⁽²⁴⁰⁾.

نعود ختاماً إلى اهتمام الشاطبي بالجانب العملي لنبدي أسفنا على عدم اشتغال صاحب هذا المنهج الاحيائي بالقضاء، ولو حصل لاستفدنا منه كثيراً في ميدان التطبيق والاجتهاد الفروعى إلى جانب ما أفادنا به في علم الأصول ونحوه، مع العلم أن فتاواه التي ظفرنا ببعضها لم ترو مقدار تشوقنا إلى الانتفاع بهذا الجانب عنده. كما نأسف أيضاً لأن جهود أمثال الشاطبي من العلماء في هذا المجال لم تفلح في إعادة علم الأصول إلى

(236) الشاطبي : م : (38-37-35/1) وانظر عبد الرحمن طه : تجديد المنهج في تقويم التراث ص : (117-118) :

(237) الشاطبي : م : (249/4 وما بعدها). وقد أيد رأيه هذا بنقول عن المازري لاحظنا انها ترجع في جوهرها إلى ما اعترض به على المنطق الصوري من أنه : عقيم، إذ النتيجة فيه متضمنة دائماً في المقدمات. وأن فائدته الوحيدة شكلية وهي ترتيب الأفكار وتوضيحها لا غير.

(238) الشاطبي : م : (38-37-35/1).

(239) انظر الشاطبي : م : (16/1). دراز : مقدمة تعليقه على الموافقات : م : (6/1).

(240) يلاحظ هنا أن العلامة دارز قسم الفلسفة إلى قسمين : فلسفة نظرية محضة، وفلسفة عملية كالهندسة والطب والكيمياء.... وقد أدخل الثاني في جملة المصالح المرسله لتوقف حفظ المصالح الشرعية عليه. م : (41/1)، هامش : (3). ومن الواضح أن هذا التقسيم مبني على اصطلاح قديم لم يعد قائماً اليوم، أصله أن الفلسفة هي أم العلوم، وقد مر زمان قبل أن تستقل عنها العلوم الكونية إثر تمييزها بمنهجها التجريبي الخاص.

طبيعته العملية التي نشأ لتلبية دواعيها على يد الإمام الشافعي رحمه الله.
خامسا : اهتمامه الكبير بالتربية وقواعدها:

كما تدلنا آثار الشاطبي على أنه شخصية علمية فذة، جمعت بين الإحاطة العميقة بكثير من العلوم وبين بلوغ درجة التجديد في بعضها كعلم الأصول وفلسفة التشريع، فإنها تدل أيضا على أنه كان مريبا من الطراز الأول، ومرشدا بارعا في فن التعليم والتوجيه.

ففي كتابه الموافقات ذكر من مبادئ التربية وبسط من قواعدها جملة ارتقت به إلى مستوى المربي صاحب المدرسة الخاصة في هذا الميدان، التي كان في بعض نواحيها مبدعا سابقا يقتدي به ويستفيد من منهجه غيره من المربين، فضلا عن التلاميذ والطلاب، سواء في ذلك من عاصروه، أو من جاؤا بعد زمانه⁽²⁴¹⁾.

فإذا ما انتقلنا إلى دراسة رسائله وفتاواه، وهي التي تمثل الجانب التطبيقي لأرائه ونظرياته وتزيدها غنى ووضوحا، وجدناه فيها أيضا المربي الناصح والمرشد الموجه، الذي يجيب على أسئلة الناس بالحكمة المطلوبة لدى المفتين، ويحمل تلاميذه وأصحابه بأسلوب مؤثر على مناصرة الحق والثبات عند ملاقة الشدائد في هذا السبيل. مع أن هذه الفتاوى شملت أيضا قضايا تتصل مباشرة بالتعليم ومناهجه كانت موضوعا لبعض الأسئلة التي وجهت إليه⁽²⁴²⁾.

* الأركان الرئيسية للتربية، وما ذكره الشاطبي بخصوصها من

قواعد : تقوم عملية التربية^(242 مكر) على أربعة أركان معروفة، هي : العلم،

(241)

(242) أبو الأصفهان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : 98-99. وانظر مثلا الفتوى التاسعة المتعلقة بعوارض العبادة وسبل معالجتها.

(242 مكر) (عملية التربية) : تعبير لغوي صحيح برأي مجمع اللغة العربية في القاهرة من مراجعة «المعجم الوسيط» الذي أصدره المجمع المذكور، حيث ورد (العملية : جملة أعمال تحدث أثرا خاصا، يقال : عملية جراحية أو حربية أو مالية). فضلا عن قراره بجعل المصدر الصناعي قياسيا، أي لا يكتفى فيه بالسماع، وإنما يصاغ عند الحاجة. وذلك خلافا لما رآه الدكتور الهلالي في كتابه : تقويم اللسانين ص : 124-125.

والمتعلم، والمعلم، وطريقة التعليم. وقد تناول الشاطبي بالبيان هذه الأركان الأربعة⁽²⁴³⁾، وإن كانت عنايته الكبرى قد أولاهها لطريقة التعليم باعتبارها المقوم الأول والركن الأهم. وسوف نورد فيما يلي باختصار أبرز القواعد التي ذكرها بخصوص كل ركن :

أولا : العلم : ويقصد به المادة العلمية التي يلقتها الأستاذ للطالب ويعمل على إيصالها إليه واستيعابها من طرفه بالقدر الكافي. وهنا نجد الشاطبي يقرر قاعدتين هامتين :

أولاهما : أن العلم منه ما هو ملهم، ومنه ما هو مكتسب : فالله عز وجل وضع في الخلق العلم بوجوه تحصيل مصالحهم الدنيوية والأخروية، بعد أن كانوا غير عالمين بها، تارة عن طريق الإلهام كما في التقام الطفل ثدي أمه للرضاع، فهذا هو العلم الضروري الذي يدخل على الإنسان من غير اكتساب، وأخرى عن طريق التعلم الذي أمرهم به لإدراك سبل جلب المصالح لأنفسهم، ودرء المفاسد عنها، وهذا هو العلم الذي لا بد له من معلم⁽²⁴⁴⁾. لكن ذلك التقسيم لا يعني أبدا فصل طريقة التعليم عن الجبلة والالهام، إذ هي قائمة أساسا على تنمية الميول الفطرية وتقويتها في الاتجاه الذي خلق الطالب عليه، لأن الناس وإن اشتركوا جميعا في الملكات العامة، إلا أن العادة جرت بتفاوتهم في غلبة بعض منها على أحد في خاصة نفسه. وفي هذه القاعدة نلاحظ الربط المحكم بين عناصر الطبع وعوامل التنشئة والتهديب، على صورة في غاية الدقة والعمق، رحمه الله وأجزل له المثوبة عن المسلمين.

والثانية : ربط العلم بالعمل، وحصر العلوم المعتمدة من جهة الشارع بما يبعث على العمل، ويلجئ صاحبه إلى الانضباط تحت قوانين الوحي وأحكامه : وهي القاعدة التي فصلنا مضمونها في الميزة الرابعة آنفا. إن هاتين القاعدتين كافيتان، متكاملتان. فالأولى تفرز أنواع العلوم

(243) القرضاوي يوسف : الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : (129-130).

(244) الشاطبي : م : (129-64/1).

بموجب النظر إلى طبيعتها، وتبين ما هو منها الأساس، وما هو منها الذي يبنى على سابقه. أما الثانية فهي مبنية على المعيار الذي يحدد لنا بوضوح أي المعارف ينبغي طلبها، وأيها ينبغي اطراحها، بل إنها يمكن أن تعتبر ميزانا لتحديد العلوم التي تقدم على غيرها بالأولوية : فالعلم الأكيد في الطلب هو الذي يبنى عليه العمل الأهم.

ثانيا : المتعلم : أي التلميذ الذي يتلقى العلم. وقد خصه الشاطبي من أجلها اثنتان : الأولى : أن التحقق في العلم لا بد له من معلم : عرض الشاطبي خلاف الناس في أماكن حصول العلم بدون معلم، وعدم إمكانه. وبعد أن سلم بالإمكان المجرد، جزم بصحة الرأي القائل أنه لا بد من المعلم، ووصفه بأنه رأي متفق عليه في الجملة⁽²⁴⁵⁾، ثم أيدته مرة أخرى في حديثه عن العالم المتحقق الذي جعل له أمارات ثلاثا، الثانية منها : (أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم)، وقد فسر تلك التربية بأخذ العلم عن طريق الملازمة، وهو لفظ يعني المصاحبة، ويشير إلى المداومة. فبذلك وحده يمكن للتلميذ - حسب رأيه - أن يتصف بما اتصف به شيوخه من التحقق في العلوم⁽²⁴⁶⁾.

وكعادته لم يترك الشاطبي هذه القاعدة بلا دليل ولا بيان مقنع، وإنما بادر إلى الاحتجاج لها بأنها مسلك تلقى العلم الذي كان عليه سلفنا الصالح، كما أنها الواقع المؤيد بجريان العادة واتفاق الخلق، وهو كاف في الدلالة على أنها الحق. ثم بينها بتعداد فوائد الملازمة وثمراتها، مما تتطلع إليه همة المتعلمين ويزيدهم شرفا ومكانة.

وقد أكمل هذا البيان بتنبية ذكي إلى وصيتين عظيمتين يعرف قيمتهما الكبرى جرب الأخذ عن الشيوخ وذائق طعم عوارضه، وهما :

(245) لاحظ هنا أن الشاطبي كانت له مراسلات مع بعض شيوخ عصره حول مسألة ضرورة المرشد في سلوك طريق التصوف. انظر بعض تفاصيل ذلك في : الريسوني أحمد : نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي : ص : 117 وما بعدها.

(246) الشاطبي : م : (68-66-65-64/1). انظر آخر عبارة كتبها الشاطبي في الاعتصام وهي قوله : (إذا ثبت أن الحق هو المعتبر دون الرجال، فالحق أيضا لا يعرف دون وسائهم، بل بهم يتوصل إليه، وهم الادلاء على طريقه).

- الانقياد إلى العلماء : عند مظان الحق الذي لا يلبث أن يلوح للطالب وجهه المؤيد بالبرهان.

- والصبر عليهم في مواطن الإشكال : إلى أن يزول اللبس وينجلي الأمر، كما يستفاد مما حدث بين النبي صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه يوم صلح الحديبية مثلاً⁽²⁴⁷⁾.

الثانية : أن الالتفات إلى ثمرات العلم الدنيوية قاطع لطريق التحصيل، وموقع في مهلكة الفتوى بغير علم : فالعلم له قصد أصلي : هو اتخاذه وسيلة إلى التعبد لله عز وجل، ومقاصد تابعة : إن كانت خادمة للأول فبها ونعمت، وإن كانت غير خادمة له فالقصد اليها ابتداء غير صحيح، من حيث يكون معناها عندئذ تعلم رياء، أو مباهاة، أو ممارسة، أو لاتخاذ ذريعة لاستمالة قلوب العباد بغية النيل من دنياهم، أو نحو ذلك من دنيء المآرب. وقد بين الشاطبي نتائج مثل تلك المقاصد، تحذيراً وتنقيراً، فقال : إن صاحبها لن يلبث عند الوصول لشيء من أطرافها أن يصعب عليه تمكين ما حصل، ويزهد في متابعة ما بدأ به، مع الأنفة من الإقرار بالنقص التي هي دافع أمثاله إلى تحكيم العقل والقياس بالجهل، فينتهي به الحال إلى أن يصير واحداً ممن سئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا⁽²⁴⁸⁾.

إن هذه القاعدة جلية القدر، غزيرة المنافع، فهي توجيه رفيع إلى تحرير الإخلاص لله عز وجل في الأعمال، كما أنها استثمار بارع لتحليل المقاصد وأنواعها وروابطها في ميدان التربية والإرشاد، فضلاً عن كونها نموذجاً لطريقة الوعظ والاقناع بإحكام الصلة بين الفعل ونتائجه، وجعل ذلك توطئة لتنزيل نصوص الشرع على الجميع.

ثالثاً : المعلم : أي الأستاذ الذي يقوم بعملية التربية والتعليم. وأهم ما ذكره الشاطبي مما يتعلق به الشروط التي نص عليها العلماء والعقلاء وقالوا إن العالم ينبغي أن يتحلى بها حتى يسمى عالماً بعلم ما على

(247) الشاطبي : م : (66/1).

(248) الشاطبي : م : (46/1).

الاطلاق، وهي :

- 1 - أن يكون عارفا بأصول ذلك العلم وما ينبني عليه.
- 2 - أن يكون قادرا على التعبير عن مقصوده فيه.
- 3 - أن يكون عارفا بما يلزم عنه.
- 4 - أن يكون قادرا على دفع الشبه الواردة عليه فيه.

وهي الشروط نفسها التي حكاها في الافادات والانشادات عن شيخه أبي علي الزواوي، ثم قال إنه رآها منصوصة للفارابي في بعض كتبه⁽²⁴⁹⁾.

رابعا : طريقة التعليم : أي الطريقة التي يوصل بها المعلم المادة العلمية إلى المتعلم. والأستاذ هو المعني الأول بها، بينما يقف الطالب على عتبة التلقي منه والتفاعل معه، دون أن يعني هذا أن دوره معدوم في اختيار المنهج ونجاحه، بل والتأثير فيه أيضا. وكما أسلفنا بأن الشاطبي اهتم اهتماما خاصا بطريقة التعليم، ولذلك نجده قد أورد بحقها جملة من القواعد والمبادئ التي سنلاحظ فيما يلي تميزها بالقيمة العالية والسبق المدهش :

- القاعدة الأولى : أخذ العلم له طريقان : المشافهة، ومطالعة الكتب. والأول أنفع وأسلم : بعد أن أثبت الشاطبي ضرورة أخذ العلم عن أهله، بين أن لهذا الأخذ طريقين :

- الأول : هو المشافهة : التي حكم بأنها أنفع الطرق وأسلمها، لما جعله الله تعالى بين المعلم والمتعلم من خاصة مشهودة يحصل معها من الفهم ما لا يحصل بدونها.

- والثاني : هو مطالعة كتب العلماء ودواوينهم : التي قضى أيضا بأنها نافعة لكن بشرطين : تحري كتب المتقدمين من أهل العلم المطلوب، وفهم مقاصد ذلك العلم ومعرفة اصطلاحاته بالقدر الذي يؤهله للنظر في كتبه. لكنه قيد حصول الشرط الثاني بالطريق الأول، أي المشافهة، مما يعني أنه يعتبر ذلك الطريق هو الأساس الذي لا بد منه ولا غنى عنه، أما

(249) الشاطبي : الإفادات والانشادات - ص : 107.

الثاني فهو يتوقف على سابقه ويأتي بعده، وهذا ما أكدته صراحة بقوله : إن (الكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئاً دون فتح العلماء)، الذي هو توثيق لقاعدته السابقة : التحقيق في العلم لابد له من معلم⁽²⁵⁰⁾.

- القاعدة الثانية : طريق المعرفة غير اللائق بالجمهور خارج عن اعتبار الشرع له : لأن طرق معرفة المطلوب قد تتنوع إلى قريب سهل لائق بالجمهور، وبعيد صعب لا يليق بهم. فالأول هو المقصود، وعليه وقع بيان الشريعة. أما الثاني فهو خارج عن اعتبار الشرع له لأن مسالكه العسيرة موقعة للناس في الحرج، والحرج في الدين مرفوع.

وقد أيد هذه القاعدة بما كان عليه السلف الصالح في استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفية من تحري أقرب الطرق إلى العقول، مع تحاشي التكلف، ومجانبة الترتيب المصطنع، وعدم المبالاة إلا بأداء المعنى وحصول الفهم بأيسر السبل⁽²⁵¹⁾.

- القاعدة الثالثة : ذكر المسائل العلمية لمن ليس من أهلها، أمر على ضد التربية المشروعة : لأن عرض كبار المسائل على من لا يستوعب عقله إلا صغارها، يوقع في المصائب، وقد يكون فتنة على بعض السامعين، ولذلك ورد عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال : «حدثوا الناس بما يفهمون، أحببون أن يكذب الله ورسوله»، وقيل في الرباني : إنه الذي يعلم بصغار العلم قبل كبارها⁽²⁵²⁾.

- القاعدة الرابعة : توجيه المتعلم بما يتلاءم مع قابلياته الذهنية واستعداداته الفطرية : وهي القاعدة الجلية التي بسطها في الفصل الملحق بالمسألة الحادية عشرة من مسائل الأحكام التكليفية، وأدرج ضمن بيانها عددا من المبادئ التربوية والاجتماعية القيمة. وأساس هذه القاعدة هو الربط بين درجة استجابة التلميذ لما يتلقاه من أنواع العلوم، وبين ملكاته الفطرية الذهنية والنفسية، ولذلك ينبغي على أستاذه أن يبدأ معه

(250) الشاطبي : م : (68-67/1).

(251) الشاطبي : م : (40-39-38).

(252) الشاطبي : م : (60/1)، (74/4).

بالقدر العام المشترك من المعارف، ثم يتوجه به على التدرج الوجهة التي تناسب ميوله وطباعه منها، ولا يزال يترقى به من درجة الى أخرى حتى يبلغ الحد الذي تقف عنده طاقاته، وهو لا شك أحد مراتب فروض الكفاية المحتاج إليها في الجملة، وبذلك يصل الفرد غاية ما يعينه عليه جهده مما هو مهياً له، وتستوفي الجماعة حاجاتها من فروض الكفايات⁽²⁵³⁾.

- القاعدة الخامسة : مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين : هذه القاعدة التي تعتبر إحدى أهم قواعد علم التربية في العصر الحديث⁽²⁵⁴⁾ نص عليها الشاطبي وفي أكثر من موضع ضمن كتابه الموافقات، منها الفصل المشار إليه في القاعدة السابقة الذي تكلم أثناءه عن تفاوت الناس في قدراتهم الطبيعية وأثر ذلك على المستوى الذي يمكنهم بلوغه في العلم. كما تعرض لها أيضاً عند تفصيله لقاعدة تحقيق المناط الخاص حيث قال⁽²⁵⁵⁾: إن (النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزن واحد، كما أنها في العلوم والصنائع كذلك)، وقد استدل هناك على هذه الفكرة - ضمن عموم استدلاله على قاعدة تحقيق المناط - بكثير من النصوص والآثار.

- القاعدة السادسة : قاعدة التعلم بطريقة الاستنتاج المتوالي : وهي القاعدة التي يقوم عليها فن التربية العملية الذي يسمى اليوم (البيداغوجيا)، ومعناها : بناء المعلم تعليم تلميذه شيئاً جديداً على ما تعلمه قبل، أي توليد نتيجة جديدة من مقدمات معروفة لدى الطالب، وهذه النتيجة لا تلبث أن تصبح بدورها إحدى مقدمات نتيجة أخرى جديدة، وهكذا⁽²⁵⁶⁾. وقد أورد الشاطبي هذه القاعدة عند شرحه للصورة الثالثة من صور السؤال وهي : سؤال العالم للمتعلم، حيث قال⁽²⁵⁷⁾ : (وهو على

(253) انظر تفاصيل ذلك كله في الفصل المشار إليه، فإن بيان الشاطبي هناك من الصعب أن يغني عنه غيره.

(254) القرضاوي يوسف : الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي - مجلة الموافقات - العدد الأول - ص : 142-143.

(255) الشاطبي : م : (71/4).

(256) العلامة دراز : م : (230/4) هامش : (3).

(257) الشاطبي : م : (230/4-231).

وجوه... كتنبيهه على موضع سؤال يطلب رفعه، أو اختبار عقله أين بلغ... أو تنبيهه على ما علم ليستدل به على ما لم يعلم)، فالعبارة الأخيرة تمثل خير صياغة لذلك المعنى الهام.

هذه هي أهم القواعد المتعلقة بطرق التربية والتعليم التي بينها الشاطبي وأورد عليها الأدلة والحجج، وتوجه بها بصورة خاصة إلى المعلمين والمربين لتكون لهم خير عون على أداء مهمتهم النبيلة.

ولابد هنا من لفت الانتباه أيضا إلى أمر مفيد جدا، وهو ما يلاحظ من أن الشاطبي استخدم في مؤلفاته - خاصة الموافقات - أثناء عرضه للمسائل والآراء والبراهين طريقة (الاعتراض والجواب) وهي طريقة علمية ناجعة تتمتع بمميزات خاصة منها : تنبيه القارئ أو السامع، وتنشيط ذهنه، وشده إلى متابعة الموضوع⁽²⁵⁸⁾، وتنمية قدراته على المحاكمة والتحليل. ولذلك لجأ إليها القدماء وأقرها المحدثون، وعرفت عند متأخري فقهاءنا باسم «الفنقلة» أخذنا من عبارة : فإن قيل، قلنا ولا زالت من خير طرق عرض المباحث العلمية إلى اليوم.

* نماذج من توجيهات الشاطبي التربوية لأصحابه وتلاميذه :

تضمنت فتاوى الشاطبي ومراسلاته دررا ثمينة من النصائح والارشادات، أحببنا أن نورد شيئا يسيرا من نصوص بعضها، نظرا لقيمتها في ذاتها، ولأنها تعتبر بمثابة تطبيقات لمدرسته التربوية لا تزال حية مفيدة في زمننا الحاضر، كما كانت في وقتها كذلك.

قال⁽²⁵⁹⁾ رحمه الله : (أما سائر ما كتبتم به في الكتاب من طوارق عرضت، وامتحانات تواترت، واعتراضات أوردت... قلنا في سلفنا الصالح أسوة، غير أنه يجب علينا أن نتأدب بما أدب الله به نبيه صلى الله عليه وسلم، وذلك أن نبث الحق إذا تعين عينا، وليس علينا أن نأخذ بمجامع الخلق إليه، إذ ليس ذلك إلينا، بل الله وحده هو الهادي والمضل) وقال⁽²⁶⁰⁾:

(258) عطوة عبد العال : تقديمه لشرح مختصر الروضة للطوفي بتحقيق الدكتور التريكي - ص : 14-15

(259) الشاطبي : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : 182.

(260) المرجع السابق : ص : 183-184.

(فإذا كان كذلك، فهذا الحرص الشديد الذي ظهر منكم، أخاف فيه عليكم تبعة، لأنه قد ظهر فيه قصد الانتصار للنفس، وهذا القصد لا يكون خالص العمل، فإذا كان وجه الصواب لأنحافاً فاعمل به فيما استطعت، فمن جاءك مسترشداً فعلمه ما علمك الله، ومن جاءك مستشكلاً لأمر وعرفت من مخايله الصدق فأرشده لما عندك من الصواب، أو قل : لا أعلم. ومن جاءك متعنتاً فأعره الأذن الصماء واسأل ربك اللطف الجميل، ومن أتاك يخبرك بما فيك فاعلم أنه في الغالب نمام ينم عليك كما ينم لك فلا تثق به، ولا تتلقف كلام الناس فإنه مما يوقع العداوة والبغضاء بين المؤمنين، ومن خطأ صوابك فكله إلى الله تعالى، وأما المسيء فيك فإسأغه تكفيك من انتصارك لنفسك، وكل من عاملك بشر فعامله بخير، ومن قطعك فصله، ولا ترى أن ظهور حجة من يخاصمك نعمة عليهم، بل هو استدراج والعياذ بالله... فالتزم يا أخي هذه الوصاة ولا تطلب الناس بما ليس لك، واطلب نفسك بما قلدت من الالقاء وهو السبب الذي طلبت به، والمسببات ليست لك لأنها خلق الله، والله يعينني وإياكم على القيام بحقه والوقوف على حد الأدب مع الله). وقال⁽²⁶¹⁾: (أما قولكم إن إعلان الحق في زماننا عسير، فذلك حق، ولكنه واجب على من قلده الله من طريق الفقه قلادة فإنها أمانة في عنقه حتى يؤديها)، وقال⁽²⁶²⁾: (وعلى الجملة فالزمان زمان وقوع ما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم : وأن المتمسك بدينه كالقابض على الجمر، ولكن الأجر فيه - بحول الله - جزيل، ورب العزة بحفظ الحوزة كفيل، فلا عليكم فإن الله معكم ما قصدتم وجهه الله بأعمالكم، وثابرتم على اتباع الحق والمشى على طريق الصواب، ورضى المخلوق لا يغني من الله شيئاً).

ولعمري إنها مسك الختام، وقلادة يحلى بها صدر كل عالم وطالب علم، ووصية نفيسة تدل على علو كعبه في فن التربية، ورفعة مقامه في باب الارشاد، تضاف إلى أخواتها من عيون الوصايا التي وجهها بعض علمائنا

الأفذاذ لتلاميذهم، كوصية الإمام أبي حنيفة رحمه الله لتلميذه أبي يوسف⁽²⁶³⁾.
سادسا : سلفيته :

ذكر القرآن الكريم قصص الأولين لتكون لنا عبرة، فنقوم حاضرا ونزكيه على ضوء ما فيها من دروس ومعان وعظات، وذلك معنى ينطبق بالأولى على تاريخنا الإسلامي الخاص، الذي يتميز بأنه سيرة موصولة، أولها نبراس لباقيها، بما هو تاريخ سلفنا الصالح، المنظور اليه كجزء من ديننا، ولذلك نحفظه نموذجا للقدوة، وضابطا للفهم الصحيح، وحجة في مواضع الاختلاف، وحاكما على ما بعده، يسد خطاه بمعيار الكتاب وميزان السنة. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا كانت أغلب حركات التجديد الإسلامي سلفية المنزع والاتجاه، ولماذا حظيت حجة (ما كان عليه السلف) بذلك الأثر الحاسم عند علماء الشريعة وفقهائها، ومنهم الشاطبي المجدد، الذي قضى عمره في محاربة البدعة. ومناصرة السنة، والدعوة إلى الرجوع لمنهج السلف وطريقتهم، حتى عد أحد أئمة المدرسة السلفية إلى جانب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله⁽²⁶⁴⁾.

*** الشاطبي سلفي يحب السلف :** كان الشاطبي عالما سلفيا، انطلق في فهمه للشريعة وتطبيقه لها من قاعدتين التزمهما أبدا، ولم يفارقهما لا في موضع فهم، ولا في محل رأي أو احتجاج :

الأولى : (ان كتاب الله وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقائل ما يقول، ولا أبقيا لغيرهما مجالا يعتد به فيه. وإن الدين قد كمل، والسعادة الكبرى فيما وضع، والطلبة فيما شرع، وما سوى ذلك فضلال وبهتان، وإفك وخسران⁽²⁶⁵⁾...) .

والثانية : أن الجماعة الناجية التي ورد الأمر من صاحب الشريعة باتباعها، هي ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون

(263) انظرها - إذا شئت - في كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي - الفن السابع : الحكايات والمراسلات - ص : 516 وما بعدها، فإن فيها فوائد جمة.

(264) الفاسي علال : مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها - ص : 90.

(265) الشاطبي : ع : (31/1).

لهم بإحسان⁽²⁶⁶⁾.

ولهذا نجده يلح في مواضع عدة من كتبه على ترسيخ مبدأ كمال الدين وتمام الشريعة، ويشترط فيمن يطلب ادراك مقاصد الشارع وكليات أحكامه أن يتخذ القرآن الكريم أنيسه وجليسه، ويتشدد في الدعوة إلى اتباع السنن والتمسك بها قائلاً في هذا المعنى عبارته الجامعة⁽²⁶⁷⁾: (إن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة)، ثم هو يديم النظر في كلام السلف، ويتزود بأرائهم، ويكثر من الاحتجاج بمواقفهم، وإذا ما ذكرهم استرسل أحياناً في عبارات الدعاء والثناء بصورة تعكس مقدار تأثره بهم، ومحبته لهم : (رضي الله عنهم، وألحقنا بهم، وحشرنا معهم، ووفقنا لما وفقهم بمنه وكرمه⁽²⁶⁸⁾).

إن أقوى دليل على سلفية الإمام الشاطبي هو كثرة استدلاله بأعمالهم وأقوالهم على ما يذكره من أصول وقواعد وأحكام، ومواقع ذلك في كتبه أكثر من أن تحصى⁽²⁶⁹⁾، ولا يهمننا في هذا المجال استقصاؤها، وإنما الأمر الذي نريد ملاحظته والبناء عليه هو المرتبة التي أعطاها لدليل ما كان عليه السلف الصالح، حين جعل من طريقتهم : شاهد ما بين الخصمين⁽²⁷⁰⁾، والحاكم بين المختلفين. وقد عبر عن هذه المرتبة بصيغة أصل عام نص عليه بقوله⁽²⁷¹⁾ : (السلف الصالح... هم الأسوة والقودة)، ثم زاده توضيحاً في مكان آخر عندما بين أن السلف هم قدوتنا في فهم الشريعة، وأسوتنا في الجري على مقاصدها⁽²⁷²⁾.

وهذه القاعدة حكى اتفاق المسلمين عليها، وأيدها بكثير من النقول والآثار التي تدل جميعها على لزوم الاقتداء بهم، والاتباع لطريقهم الذي

(266) الشاطبي : ع : (37/1).

(267) الشاطبي : ع : (35/1).

(268) الشاطبي : م : (229/4).

(269) أنظر مثلاً : (35/1)(61/2)(303-308)(124/4-231-232).

(270) الشاطبي : م : (280/3-281).

(271) الشاطبي : م : (73/3). (272) الشاطبي : م : (94/4).

هو طريق الاستقامة والنجاة⁽²⁷³⁾. وقد أفاد منها وطبقها في مباحثه بشكل واسع وعميق يكفي في الدلالة عليه أن نشير إلى قوله في معرض الكلام عن المقاصد الشرعية الأصلية وفضائل مراعاتها في الأعمال⁽²⁷⁴⁾ : (ويجري مجرى العمل بالقصد الأول⁽²⁷⁵⁾ : الاقتداء بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بالصحابة أو التابعين، لأن ما قصدوا يشملهم قصد المقتدي في الاقتداء).

إن محبة الشاطبي للسلف، وتشبثه بمبدأ الاقتداء بهم، تظهر آثاره أيضا في فتاواه التي عضد بعضها بما كانوا عليه، وضمنها الحث على اتباعهم بأسلوبه التربوي المعهود، كقوله مثلا⁽²⁷⁶⁾ : كفى بالمرء خسرانا أن يفوته الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وبالسلف الصالح.

* خصائص السلف التي حددها الشاطبي وأعطتهم هذه المكانة :

عرف الشاطبي السلف بأنهم : الصحابة والتابعون ومن بعدهم من المقتدين بهم⁽²⁷⁷⁾. وقد ذكر لهؤلاء من الخصائص والميزات ما يفسر وضعهم في موضع القدوة، ورفع أعمالهم إلى درجة الحجة على من جاء بعدهم. وهذه الخصائص بعضها انفردوا به ولا يكون لغيرهم، وبعضها قد يتوفر لدى سواهم ولكنه لا يستطيع الجمع بينها وبين الباقي، فلا يزال دونهم في المرتبة والكمال حتما.

(273) الشاطبي : ع : (852-851/2).

(274) الشاطبي م (157-156/2).

(275) أي القصد الأصلي.

(276) الشاطبي فتاوى الإمام الشاطبي - ص 201.

(277) الشاطبي : م : (73/3). ويجدر بنا أن نشير بهذه المناسبة إلى أن مصطلح سلف وسلفية قد عرف في وقتنا الحاضر رواجاً أعقبه جدل لا يزال مستمرا حول مدلول هذه التسمية، ومدى الحق في انفراد طائفة من الأمة بها اليوم دون غيرهم، ونسبة الصدق في المطابقة بينهم وبين مضمونها العلمي والاخلاقي، مما اضطر بعض العلماء إلى التصدي لتحليل هذه الظاهرة وبيان حقيقتها وحقيقة آرائها وأفكارها، في مؤلفات نذكر منها :

- 1 - سر تأخر العرب والمسلمين : الشيخ محمد الغزالي - خاصة : ص : 52 وما بعدها.
 - 2 - السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي : محمد سعيد رمضان البوطي 221 وما بعدها.
 - 3 - اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية : للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.
- ولعل من المفيد بخصوص هذه القضية أن يفرق المرء بصورة علمية ودقيقة بين المصطلحات الأربعة التالية : الصوفية - الطريقة - السلفية - الوهابية.

وأبرز هذه الخصائص :

1 - إن أئمة السلف الصالح في العلوم الشرعية قد حازوا شروط العالم المتحقق - التي ذكرناها آنفا - واتصفوا بها على أحسن ما يمكن من الكمال⁽²⁷⁸⁾.

2 - إن السلف هم باتفاق الأئمة أفقه الناس في القرآن الكريم، وأعرفهم بعلومه وما أودع فيه، وأعلم العلماء بمقاصده ومعانيه المرادة منه، مع القطع بتحققهم في فهمه، ولذلك كان مأخذهم في تفسيره هو مأخذ التوسط والاعتدال⁽²⁷⁹⁾.

3 - إن السلف - وخصوصا منهم الصحابة رضي الله عنهم - عرفوا مقاصد الشريعة، وأصلوا قواعدها، وتفكروا في آياتها، وحققوا مبادئها وغاياتها، فأورثهم ذلك نورا في القلب، وحكمة على اللسان، مما جعلهم بصدق أهل الإسلام والإيمان والإحسان⁽²⁸⁰⁾.

4 - إن السلف اشتهروا بمعالي الأخلاق ومكارمها، مع إصلاح الأعمال، والمبادرة إلى نوافل الخيرات، ومشاركة الإخوان في الرشد والمال، مما لم يبلغه أحد غيرهم، وبه صاروا نجوما يهتدي بها خاصة الخلق وعامتهم⁽²⁸¹⁾.

5 - إن عمل الصحابة من السلف - أو خصوص الخلفاء الراشدين منهم - مما يطلق عليه لفظ السنة، وورد النص باتباعه والرجوع عليه، سواء وجد في الكتاب والسنة أم لا، لأنه لا بد أن يكون سندهم فيه سنة ثبتت لديهم ولم نطلع عليها، أو اجتهدا كان محل إجماعهم أو إجماع خلفائهم⁽²⁸²⁾.

6 - إن ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، هو المقصود بالجماعة الناجية التي ورد الأمر من صاحب

(278) الشاطبي : م : (65/1).

(279) الشاطبي : م : (61/2)، (306-301-281/3).

(280) الشاطبي : م : (15/1).

(281) الشاطبي : م : (83-15/1).

(282) الشاطبي : م : (3/4 وما بعدها 54).

الشريعة بالتزامها واتباعها⁽²⁸³⁾.

وقد انتهى الشاطبي من ذلك كله إلى وصف السلف الصالح بأنهم (أهل العمل الراجح الصريح، وأهل الدين الصحيح)⁽²⁸⁴⁾. وإلى الحكم بأن متابعتهم وتقليدهم واجب⁽²⁸⁵⁾. إلا أنه لم ينس أيضا أن ينبه على مسألة هامة وهي : إن قضايا الأعيان الواردة عن السلف، والمخالفة لما ثبتت صحته من الأصول، لا حجة فيها بمجردا، حتى يعقل معناها، فتصير بذلك إلى موافقة ما تقرر من أصول صحيحة إن شاء الله⁽²⁸⁶⁾. أي إن هذا التعارض ظاهري، يزيله التعمق والتدقيق.

*** ما بناه الشاطبي على هذه الخصائص من نتائج : تلك الخصائص التي تميز بها السلف عن غيرهم، وحددها الشاطبي وأثبتها، بنى عليها عددا من النتائج التي هي في حقيقتها قواعد علمية لا بد من إدراكها لفهم الشريعة، والنظر في نصوصها :**

1 - لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، ولا هم أعلم بشريعة الإسلام منهم. وكل ما كان معروفا عندهم ومعهودا بينهم قد تم نقله إلينا ولا بد، إذ القول بغير ذلك يتنافى مع بداهة العقول⁽²⁸⁷⁾.

2 - من أراد الاطلاع على كليات الشريعة وإدراك مقاصدها بملازمة القرآن الكريم نظرا وعملا، فإن كلام الأئمة السابقين والسلف المتقدمين أخذ بيده إلى تحقيق هذا المقصد، من بعد السنة النبوية الشريفة المبينة للكتاب⁽²⁸⁸⁾.

3 - وعليه فإن بيان السلف الصالح للقرآن الكريم هو المعتمد عندما تعوزنا السنة المبينة للموضع، لأنهم أعرف بتفسيره من غيرهم⁽²⁸⁹⁾.

(283) الشاطبي : ع : (37/1).

(284) الشاطبي : ع : (343/1).

(285) الشاطبي : م : (57/4).

(286) الشاطبي : م : (152/4).

(287) الشاطبي : م : (301/3).

(288) الشاطبي : م : (257/3).

(289) الشاطبي : م : (276/3).

4 - سنة ولاة الأمر بعد النبي عليه الصلاة والسلام سنة، لا بدعة فيها أبداً، وإن لم يوجد عليها نص شرعي خاص، وذلك لمجيء النقل المؤيد لها في الجملة، والقاضي بأن سنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كسنة صاحب الشرع ينبغي التمسك بها، وما هذا إلا لأنهم في أحوالهم إما متبعون لسنة نبيهم عليه السلام بذاتها، أو متبعون لما فهموه منها في الجملة والتفصيل مما يخفى على غيرهم⁽²⁹⁰⁾.

وهذا الكلام فيه كما هو واضح تأصيل متين لقاعدة التزام عمل السلف الصالح، وبيان لحججه وأنه يستند إلى أمرين :

الأول : ورود النص بذلك.

الثاني : أنهم في أعمالهم : - إما متبعون لحكم من النقل عرفوه بعينه.

- وإما متبعون لما فهموه من النقل على الجملة والتفصيل، وهم في فهم النصوص أرسخ قدما وأطول باعا من غيرهم بلا شك.

*** اعتماد الشاطبي على المصادر العلمية القديمة دون غيرها :** في سياق كلامنا عن سلفية الشاطبي يجدر بنا الالتفات إلى واحدة من أهم خصائص منهجه في حياته العلمية وهي اعتماده على المصادر القديمة دون غيرها. وقد صرح بذلك أكثر من مرة في كتاباته مبينا أن عمدته ليس فقط كتب الأقدمين، بل المشاهير منهم على وجه التحديد، ولذلك هو لا يعرف كثيرا من التأليف المتأخرة، ولا يقتنيها، وينصح غيره أيضا بعدم التعويل عليها⁽²⁹¹⁾.

(290) الشاطبي : ع : (118-117/1). وقارن مع نصه الآخر الوارد في الموافقات (3/4 وما بعدها - 54) والذي ذكرنا مضمونه آنفاً، ففيه ذكر أجماعهم أو إجماع خلفائهم على فهمهم واجتهادهم، أما هنا فلم يتحدث عن الإجماع، وإنما قال : إن فهمهم قد يكون على وجه يخفى مثله على سواهم. المهم أن هذا النص زاد على سابقه بقوله : إن عمل السلف طالما أنه سنة، فهو لا يمكن أن تتطرق إليه صور الابتداع، وإن لم يعلم له أصل صريح في النصوص

(291) أنظر ترجمة الشاطبي التي صدرت بها بعض طبعات كتابه الاعتصام : ص 11 - طبعة دار الكتب العلمية الثانية - 1411هـ. - العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة - ص : 58-57.

- أبو الاجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : (97-120-121-122).

ومن المواضع التي تعرض فيها لهذه المسألة الفصل الثاني من المقدمة الثانية عشرة من مقدمات الموافقات، الذي تكلم فيه عن طرق أخذ العلم عن أهله، فهناك ذكر من شروط الانتفاع بطريق مطالعة كتب المصنفين : تحري كتب المتقدمين من أهل العلم المراد، وبهذه المناسبة بسط الأسباب التي لأجلها (صارت كتب المتقدمين، وكلامهم، وسيرهم، أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أي نوع كان، وخصوصا علم الشريعة).

ولكن : ما المقصود بالتأخرين الذين لم يكن الشاطبي يعول على كتبهم، ولا يرى لأحد أن ينظر فيها؟ لقد حدد بنفسه مراده من كلمة (متأخرين)، بيد أن عبارته في ذلك اختلفت نقولها اختلافا يسيرا لا يضر بجمله المعنى، إذ تتفق كلها على التمثيل للمتأخرين بابن بشير المهدي*، وابن شاس**، وابن الحاجب***، ومن بعدهم، مع تمييز إحداها بقيد (المتقدمين من المتأخرين) الذي يفيد أن كتب معاصريه ومن سبقهم بقليل لا يعتمد عليها بالأحرى، إذ هي بذلك الاعتبار مؤلفات متأخري المتأخرين⁽²⁹²⁾.

وهذا الموقف من الشاطبي كان موقفا علميا مدروسا أقامه على

نوعين من الأدلة :

* ابن بشير المهدي : أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد، الفقيه المالكي التونسي، له مؤلفات عديدة منها (التنبيه) و(التذهيب)، ومختصره المعروف في الفقه الذي يحفظه عادة طلبة العلم المبتدئون. توفي سنة (527 هـ)، ودفن في (عقبة) وقبره بها معروف. انظر ترجمته في الديباج المذهب : (266-265/1).

** ابن شاس : أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشائر، الملقب بالجلال، فقيه مالكي، صنف في مذهبه كتابا مشهورا سماه (الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة). تصدر للتدريس في المدرسة المجاورة للجامع العتيق بمصر. توفي بدمياط سنة (610 هـ). انظر ترجمته في الديباج المذهب : (444-443/1).

*** ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الرويني ثم المصري الدمشقي ثم الاسكندري. الملقب بجمال الدين فقيه مالكي، ولد بالصعيد الأعلى سنة (590 هـ)، وتوفي بالاسكندرية سنة (646 هـ). صنف عددا من المؤلفات أشهرها مختصراته في الفقه وفي الأصول. انظر ترجمته في الديباج المذهب : (86/2 وما بعدها).

(292) قارن النص الذي نقل عنه بخصوص ذلك في ترجمته المذكورة في صدر بعض طبعات كتابه الاعتصام (ص : 11 من الطبعة الثانية لدار الكتب العلمية) مع النص الوارد في نيل الابتهاج للتبكتي : ص : 52.

*** أولا : التجربة :** وقد عنى بها خبرة بعض شيوخه التي تمثلت في

نصائحهم وتوجيهاتهم لطلابهم، إضافة إلى خبرته الشخصية.

أما خبرة شيوخه فقد أشار إليها بقوله : (ولأن بعض من لقيته من العلماء بالفقه أو صاني بالتحامي عن كتب المتأخرين، وأتى بعبارة خشنة في السمع ولكنها محض النصيحة) وهي وصية شيخه القباب الذي كان يقول في ابن بشير وابن شاس وأمثالهم : إنهم أفسدوا الفقه (293).

وأما خبرته الشخصية فقد بناها على قاعدة كان يراها مطردة عامة، وهي : أن المتقدمين أقعد في العلم وأكثر رسوخا من المتأخرين. ثم على ما لاحظته بالمشاهدة والتتبع عند اطلاعه على كتب المتأخرين ومقارنتها بكتب المتقدمين من العلماء، فقد وجد التأليف المتأخرة معيبة بنقائص فادحة لما عمد إليه أصحابها من الاختصار المعقد، والتساهل في النقل حتى صاروا لا يختلفون عن الفقهاء الذين يفتنون الناس بالأقوال الضعيفة، فكيف يعتمد الشاطبي على هذه الكتب وينقل عنها (والتساهل في النقل عن كل كتاب جاء لا يحتمله دين الله) (294) ؟.

ومما له صلة بهذه الناحية بعض ما ذكره في كتابه الافادات والانشادات، كنقله عن شيخه الزواوي أن تفسير الرازي احتوى على أربعة علوم نقلها من أربعة كتب مؤلفوها كلهم معتزلة، وأن ابن الحاجب ربما احتاج في فهم بعض كتبه إلى فكر وتأمل كما أقر بنفسه. وكذلك ما وجده في أثناء قراءته على أستاذه أبي جعفر بن الراوية - بعد شهادة ذلك الأستاذ - من أن ابن البناء (294مكرر) قد استنسخ بعض كتبه من كتب أخرى

(293) أنظر : - الاعتصام : طبعة دار الكتب العلمية - ص : (11).

- أبو الإحسان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : 120-121.

(294) أنظر : المرجعين السابقين، إضافة إلى الموافقات : (68/1)، والبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصده الشريعة - ص : 58-59.

(294مكرر) ابن البناء : أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي أبو العباس المراكشي المعروف بابن البناء : عالم مشارك في علوم الشريعة والمعارف العقلية وفنون الحساب والهيئة والنجوم، ولد بمراكش سنة (654هـ) وقيل سنة (649هـ). توفي سنة (724هـ) وقيل سنة (721هـ). انظر ترجمته في نيل الابتهاج : ص : 83 وما بعدها.

بالنص والعبارة، مما أوقعه في إحالات على ما أسقطه من النقل بدون أن يشعر⁽²⁹⁵⁾.

* ثانيا : الخبر : حيث ساق نقولا كثيرة تدل جميعها على أن أمر الدين والدنيا لازال في نقص ابتداء من زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأعظم ما ينطبق عليه ذلك هو العلم، فحاله حال نقص مستمر بلا شك. وهو ما يصدقه واقع علم الصحابة رضي الله عنهم بمقارنته مع علم التابعين، وكذلك شأن علم التابعين مع علم من جاء بعدهم⁽²⁹⁶⁾.

هذه هي الأسباب الحقيقية التي دعت الشاطبي الى اطراح كتب المتأخرين، أما تعليله لهذا الأمر في أحد نصوصه بأنه : (إما للجهل بمؤلفيها، أو لتأخر زمان أهلها جدا، أو للأمرين معا⁽²⁹⁷⁾) فهو مبني على ما ذكرناه سابقا من أسباب، وليس تعليلا منفردا قائما بنفسه، إذ إن جهله بمؤلفيها لا يمكن أن يجتمع مع كونهم من مشاهير العلماء الأقدمين، وهو الرجل الواسع الاطلاع على آثارهم، كما أن تأخر أزمنتهم يعني اتصاف كتبهم بما ذكره من عيوب عامة في مؤلفات المتأخرين. وهذا صحيح سواء قلنا إن مقصوده بعبارة: (أو لتأخر أزمنتهم جدا): إن تأخرها الشديد يجعلها عنده أولى بالترك، أم قلنا إن قصده منها: إن هذه الدرجة من التأخر تحول بينه وبين إمكان الاطلاع عليها لما كان يكتنف نسخ الكتب ونقلها من صعوبات في عصره، وهو تفسير يؤيده قوله بعدها: (فلذلك لا أعرف كثيرا منها).

ورأي الشاطبي على كل حال رأي سديد، فكتب المتأخرين حملت عيوبها يعرفها كل من خبرها ولاحظ ما فيها من مظاهر الجمود والتعصب، وانعدام التجديد والابتكار بسبب اكتفاء أصحابها باجترار القديم واعادته:

(295) الشاطبي : الإفادات والإرشادات - ص : 100-163-164-165.

(296) الشاطبي : م : (69-68/1).

(297) الاعتصام : طبعة دار الكتب العلمية - ص : (11).

أبو الأصفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي - ص : 121-122.

اختصارا، أو شرحا، أو نظما لمنثور، أو نثر المنظوم...، إضافة إلى تأثر هذه الكتب بالواقع السياسي والاجتماعي لمؤلفيها، وبالتالي افتقارها إلى النقاء العلمي المطلوب، وهبوط مستوى بعضها نظرا للفوضى العامة التي أدت إلى تناول الكثيرين على التأليف وهم من غير أهله، كما تناول أمثالهم على التدريس⁽²⁹⁸⁾ ونحوه من وجوه النشاط العلمي والتربوي ! لكن هذا كله يبقى في حيز النمط الغالب والطابع العام، ولا ينبغي له أن يحجب عنا الحقائق التالية :

أولا : إن العصور المتأخرة لم تخل من مؤلفات قيمة توفرت على عنصر الإثراء والتجديد، ودليلا الحاضر البارز على ذلك هو الشاطبي نفسه، وكتبه النفيسة التي تكلمنا سابقا عن مكانتها وميزاتها العالية.

ثانيا : إن بعض العلماء والدارسين يسوي في المرتبة والخصائص بين قديم الكتب وجديدها، ويرى أن كل عصر فيه الغث وفيه السمين، وما قديم اليوم الا جديد الأمس⁽²⁹⁹⁾. بل إن بعض الباحثين⁽³⁰⁰⁾ يرى أن ما كانت عليه مؤلفات العلماء في العصور المتأخرة هو أمر طبيعي، ومرحلة لازمة، أتمت ما قبلها، ورجعت عليه بنظر الترتيب والتهذيب، وذلك شيء يمثل خطوة عرفتها المسيرة العلمية لكل الأمم، ولا يعتبر أبدا علامة انحطاط أو أمارة جمود.

ثالثا : إن كتب التراث الإسلامي كانت النزاهة فيها - على الجملة -

(298) - من انشادات الشاطبي المتعلقة بوصف بعض المتأخرين ممن تصدوا للتدريس وليسوا من أهله :

تصدر للتدريس كل مهوس	بليد تسمى بالفقيه المدرس
فحق لأهل العلم أن يتمثلوا	ببيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى بدا من هزلها	كلاها وحتى سامها كل مفلس

انظر : الافادات والانشادات : الإنشادة الرابعة - ص : 87.

(299) وهو المعنى الذي عبر عنه أحد هؤلاء بقوله :

قل لمن لا يرى للمعاصر شيئا	ويرى للأوائل التقديما
إن هذا القديم كان حديثا	وسيفقد هذا الحديث قديما

قلت : لعل صوابه : (قل لمن لا يرى المعاصر شيئا)، حتى يستقيم الوزن.

(300) منهم الصابوني عبد الرحمن : في كتابه المدخل لدراسة التشريع الإسلامي.

عرفا اخلاقيا يعكس روح العلم الصادقة، ويمنح القارئ الثقة والاطمئنان. فتراثنا العلمي لم يعرف أصحابه مفسدة التوظيف الماكر ولا قلب الحقائق ولا التشويه المتعمد، وإنما أخطاؤه هي أخطاء العلماء بذاتها التي ترجع إلى مستوى العصر وطبيعة أدوات البحث المتوفرة فيه. أما الكتب الحديثة فإن قارئها لابد له من التحري والتدقيق حتى يصل إلى مرحلة الإطمئنان لنزاهة مضمون الكتاب الذي بين يديه⁽³⁰¹⁾. فإذا ما أضفنا إلى هذه الخاصة عمق المعرفة وشموليتها، عرفنا أهم ما يميز كتب تراثنا ويعطيها دورها البارز في فكرنا وثقافتنا.

(يتبع)

(301) محمود زكي نجيب : ندوة : «نحو فلسفة إسلامية جديدة» - مجلة العالم - العدد : (493) - ص : 30.

الإمام الشاهبي والخصائص

العامّة لفكره (2)

للأستاذ
تميم الحلواني

سابعا : استقلاله الفكري :

كان الشاطبي عالما موسوعيا، ذا قدم راسخة في شتى المعارف العقلية والنقلية، مع عناية خاصة باللغة العربية وعلومها تفصح عنها غلبة الموضوعات المتعلقة بالعربية وآدابها وقواعدها على إفاداته وإنشاداته⁽¹⁾.

وقد مكنه هذا الزاد المعرفي الكبير من بناء منهجه العلمي الخاص الذي جاء ثمرة لنظره الكلي، وإحاطته الشاملة بمقاصد الشريعة ومبادئها، فكان منهاجا متصفا بنفاذ البصر، وبعد النظر، مع عمق التحليل، والدقة في التطبيق والتنزيل. ومعنى ذلك أنه وصل إلى مرتبة الاستقلال الفكري، فلم يعد مجرد عالم مقلد يتبع خطى غيره من سابقيه أو معاصريه، بل أصبح رجل حجة وبرهان، لا يقبل رأيا بدون بينة، ولا يرضى قولاً بلا دليل. وهذا ما أكدته مترجموه، وصدق عليه علماء الأمة المعاصرون والمحدثون⁽²⁾ حين قالوا : إن الشاطبي صاحب فكر مجدد، ورجل علم مستقل.

إن ميزة الاستقلال الفكري عند الشاطبي تظهر لنا من خلال أمرين اثنين :

(1) أبو الأجفان محمد : تعريفه بكتاب الإفادات والإنشادات، ص 63 من ذلك الكتاب.

(2) منهم :

- محمد رشيد رضا : في تعريفه بكتاب الاعتصام : ص : 3 من طبعة دار الكتب العلمية.

- والعلامة الزرقاء : في تقديمه لكتاب فتاوى الإمام الشاطبي : 9 - 10.

- والشيخ يوسف القرضاوي : في مقاله : الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي - المنشور في مجلة الموافقات العدد الأول - ص : 127.

الأول : محاوراته العلمية : فلقد كانت له مع أعلام عصره محاورات ومراجعات تناولت عددا من مشكلات المسائل العلمية التي كان يسعى إلى بحثها وتدقيقها كي يصل فيها إلى رأي يطمئن له قلبه ويرضي نزعتة إلى المتابعة والتحرير. وفي هذه المحاورات تتجلى للعيان ملكاته الرفيعة ونضجه المتقدم، حيث كان يناقش فيقبل أو يرد، يسلم أو يعيد الاعتراض، كما كان أحيانا يتعقب آراء غيره من العلماء، فيحكم عليها بالصحة أو الخطأ، مع بيان وجه ذلك⁽³⁾.

الثاني : فتاواه الفقهية : وهي إضافة إلى ما تنبى عنه من منهجه الخاص في تحليل الوقائع والحكم عليها، فقد كان بعضها محلا لاختلاف الرأي بينه وبين أهل عصره، وهنا تبدى شعوره الكبير بالأمانة العلمية، وتمسكه الشديد بما يرى أنه الحق والصواب مهما كثر مخالفوه، ومن ذلك قوله في إحدى تلك الفتاوى⁽⁴⁾ : «وكون الجماعة تأبى تلك الزيادة ليس بحجة ... فينبغي لكم ألا تلتفتوا إلى قول الجماعة»، وقوله في أخرى⁽⁵⁾ : «... وربما يخالفني في ذلك بعض الشيوخ، ولكن ذلك لا يصدني عن القول به»، وإصراره في ثالثة على رأيه وإن غلب في الناس عدم العمل به : «وهو الذي أعمل عليه وإن كان غالب الناس لا يعملون عليه⁽⁶⁾».

في هذين المظهرين يبدو لنا الشاطبي مستقل الذهن والتفكير بشكل بارز، ولكن هذا لا يعني أن بؤادر استقلاله وتميزه قاصرة عليهما، بل هناك جوانب أخرى في شخصيته تؤيد هذا الاستنتاج بقوة، من أهمها ما ذكرناه سابقا من أنه معتبر في عداد مجددي الأمة، وما بيناه كذلك من وجوه سبقه وابتكاره في مؤلفاته، خاصة (الموافقات).

(3) أبو الأجفان محمد : - فتاوى الإمام الشاطبي ص 31 - 58.

- الإفادات والإنشادات ص 40 - 43.

(4) الشاطبي : فتاوى الإمام الشاطبي، ص 167.

(5) المرجع السابق ص 25.

(6) المرجع نفسه ص 148.

لقد اختلف العلماء الذين عاصروا الشاطبي في مواقفهم من آرائه العلمية، فمنهم من عارضه في بعضها كشيخه ابن لب، ومنهم من وافقه عليها كتلميذه ابن عاصم. ثم استمرت مناقشة تلك الآراء بعد وفاته، كما نجد عند المواق* في كتابه "سنن المهتدين" حيث ذكر ما خالف فيه شيخه ابن سراج الشاطبي من مسائل، وانتقده بدوره في بعضها، وأخذ بهما بين جملة منها من تناقض (7).

وبمناسبة الكلام عما يبدو بين آراء الشاطبي أحيانا من تناقض، نقول : إن من يقرأ كتابه الاعتصام لا بد أن يجد شيئا من الغرابة عند اطلاعه على فتواه المتعلقة بدفع الوسواس (8)، فإنه أورد فيها دعاء طلب من السائل المواظبة عليه عند طروق دواعيه، ثم قال: «فإني رأيت في بعض المنقولات أنه دافع للوسواس» إذ من المعروف أن نسبة خاصة معينة إلى دعاء محدد أمر تعبدي لا يثبت إلا بنقل يعضده سند معتمد عند أهل الفن، فأين هذا من عبارته السابقة ؟ أخرى بطلب المواظبة عن اللزوم على هذا الدعاء المجرد عن أي نسب واضح ! ومثله يقال أيضا عن إفادته الثالثة عشرة (9) التي ضمنها دعاء عن الخضر عليه السلام لتفريج الكرب، وإن كان يمكن الاعتذار عنه هنا بأن كتاب الإفادات والإنشادات هو كتاب ملح وتفكه، لا كتاب علم أصيل أو فتوى.

هل الشاطبي مجتهد أم مقلد ؟ : قلنا إن الشاطبي اشتغل بتحصيل العلم حتى برع فيه، وحاور وباحث وأفتى وبلغ درجة من التحقيق عد معها من كبار العلماء المرموقين، وهذا كله أمر مسلم شهد له به أهل الدراية، وأبانت عنه آثاره بكل وضوح لكن السؤال الذي نريد الإجابة عنه هنا : هل بلغ الشاطبي درجة الاجتهاد المطلق، أم أنه استمر مقلدا لمذهبه وهو المذهب المالكي طيلة حياته ؟

(*) المواق : محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بالمواق : الفقيه المالكي الغرناطي، له تأليف منها شرحان على مختصر خليل، وكتاب (سنن المهتدين في مقامات الدين). توفي سنة 897 هـ. انظر ترجمته في نيل الابتهاج - ص 561 وما بعدها.

(7) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي، ص 58 وما بعدها.

(8) فتاوى الإمام الشاطبي، ص 129.

(9) الإفادات والإنشادات، ص 94 - 95.

إن الذي أثار في خاطري هذا السؤال هو ما لا حظته من أن الذين ترجموا له - كالحجوي في الفكر السامي وصاحب طبقات المالكية وغيرهم ⁽¹⁰⁾ - قد وصفوه دوماً (بالمجتهد)، وهي صفة على درجات، يلحق كل موصوف بما استحقه منها، إلا أن التنبكتي في (نيل الابتهاج)، وبعد أن وصفه (بالمجتهد) كغيره، عاد فخلع عليه رتبة (الإمامة العظمى) وقال إنه كان «إماماً مطلقاً» ⁽¹¹⁾، وهو استرسال معهود عند أصحاب كتب الطبقات والتراجم، إلا أنه يحتاج منا إلى توقف وتمحيص لتناقضه مع ما قاله الشاطبي عن نفسه أكثر من مرة كما سنرى.

وقد وجدت أن خير ما يمدنا بالإجابة عن هذا السؤال هو فتاوى الشاطبي، لأن فتاوى العالم، وبالأخص توجيه لها، هي التي تعرفنا إلى أي مرتبة من مراتب العلم وصل واستقر، وهناك ظهر لي بشكل واضح وجلي أن أبا إسحاق كان في الفقه مالكيًا مقلداً، بل هو من المتشددين في ضرورة التمسك بمشهور المذهب والعمل به.

يدلنا على ذلك أولاً تصريحه عن نفسه بأنه مقلد في مواضع عدة، من أبرزها قوله ⁽¹²⁾: «ومراعاة الدليل أو عدم مراعاته ليس إلينا معشر المقلدين»، وقوله ⁽¹³⁾: «وأنا لا أستحل إن شاء الله ... أن أجد قولين في المذهب فأفتي بأحدهما على التخيير مع أنني مقلد».

ويدل عليه ثانياً صيغ فتاواه التي تشير إلى أنه كان يفتي بما في المذهب المالكي ويكتفي بالنقل عنه، كقوله مثلاً ⁽¹⁴⁾: «الأصل المذهبي كذا...»، «والصحيح في المذهب...»، «إذ من أصلهم أن...» إلى غيرها من العبارات التي تفيد أن إجاباته منقولة وليست ثمرة اجتهاد مبني على أصول خاصة.

(10) انظر أبو الأجفان محمد: فتاوى الإمام الشاطبي: ص: 56 - 57، ويلاحظ أن كتاب (طبقات المالكية) مؤلفه مجهول كما ذكر أبو الأجفان في المصدر نفسه ص: 23.

(11) نيل الابتهاج، ص 48.

(12) الفتاوى، ص 119.

(13) المرجع السابق، ص 176.

(14) نفسه، ص 135 - 140 - 142.

ويدل عليه ثالثاً إحالاته في تلك الفتاوى على رجال المذهب المالكي ومصادره الفقهية المعروفة، كما نلاحظ في قوله (15) «إن مذهب مالك كذا...»، وقوله: «والنص في المدونة وغيرها...»، ونحوه مما هو موجود في فتاواه كثيراً.

ويدل عليه رابعاً إصراره على ضرورة الفتوى بما هو مشهور أو معمول به أو راجح في المذهب، مع تصريحه بالتوقف إن لم يجد في المسألة شيئاً من ذلك، قال: (16) «وأنا لا أستحل إن شاء الله في دين الله وأمانته، أن أجد قولين في المذهب فأفتي بأحدهما على التخيير مع أنني مقلد، بل أتحرى ما هو المشهور والمعمول به... فإن أشكل على المشهور ولم أر لأحد من الشيوخ في أحد القولين ترجيحاً توقفت»، ثم أيد رأيه هذا بما كان عليه كبار علماء المذهب المالكي كالمازري* رحمه الله، وقد لفت نظري قوله في إحدى فتاواه (17) «فإن كان مبدأ تفرق الغصنين من الأرض فالظاهر أنهما كالشجرتين، وإن كان مبدؤه من الساق الظاهرة فلا أعرف حكم هذه القسمة»، فالعبارة الأخيرة معناها أنه لم يجد في المذهب نصاً على حكم تلك القسمة فقال: «لا أعرف» وإذا كان المجتهد المطلق يقول أحياناً: «لا أعرف» لأن اجتهاده لم يؤده إلى حكم في المسألة، إلا أن جملة ما سقناه يورد عبارته على ما ذكرناه من مورد.

هذه هي الأدلة التي تؤكد أن الشاطبي كان في الفقه مقلداً، لم يرق فيه إلى درجة الاجتهاد المطلق، ولكنها لا تنفي عنه جميع معاني الاجتهاد، إذ تدل دراسة فتاواه أيضاً على أنه كان مجتهداً في المذهب، أي مجتهداً وفق أصول المذهب المالكي وقواعده (18) كما تدل

(15) نفسه، ص 147 - 150.

(*) المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري: الفقيه الأصولي المعروف بالإمام، ينسب إلى (ماز) وهي مدينة في جزيرة (صقلية). له تأليف نفيسة منها (المعلم في شرح مسلم)، وشرح البرهان للجويني الذي سماه (إيضاح المحصول من برهان الأصول). توفي سنة 536 هـ انظر ترجمته في الديباج المذهب: 250/2 وما بعدها.

(16) الفتاوى، ص 176.

(17) المرجع نفسه، ص 162.

(18) أبو الأجفان، محمد: فتاوى الإمام الشاطبي، ص 94 - 95.

كذلك على أنه كان يجتهد في الاختيار والترجيح عندما يتعلق الأمر بمسألة خلافية، وهو ما أُلحنا إليه في كلامنا السابق عن تمسكه بما يراه حقا وصوابا وإن خالفه غير من العلماء، وتأييده نصوص بعض فتاواه كقوله مثلا ⁽¹⁹⁾: «هذا مقتضى المذهب عندي...» ولا يخرج عما ذكرناه قول الأستاذ أبي الأجفان إن الشاطبي كان يعتمد في فتاواه على النص من الكتاب والسنة، وإنه كان عندما لا يجد نصا شرعيا أو رأيا لأحد الفقهاء، يجتهد اعتمادا على المقاصد العامة المعبرة عن روح الدين ⁽²⁰⁾، لأن الاستشهاد بالنصوص في الفتاوى لا يرفع عنها طابعها المذهبي فالمذاهب كلها أصلا مستمدة من النصوص والنقل رأس أدلتها وأولها. أما المقاصد الشرعية فهي من أبرز أصول المذهب المالكي، وإن لم ينفرد بها عن غيره. أما قوله إنه كان يخالف أصل المذهب عندما يرى داعيا لذلك، فإن الفتوى التي أوردها شاهدا على هذا ⁽²¹⁾، بنى الشاطبي رأيه فيها على قول للمازري وآخر لابن رشد، وهما من أعلام المالكية، بل المازري هو الرجل الذي قال عنه الشاطبي ⁽²²⁾: إنه لم يكن على إمامته يفتي بغير المشهور من مذهب مالك.

وإذا كان الشاطبي مقلدا في الفقه، فهو حتما مقلد في الأصول، إذ الأول هو نتيجة للثاني، وهذا ما نجده بينا في كتابه الموافقات، الذي يعتبر أحد أهم المصادر المعروفة بأصول المذهب المالكي، رغم ما فيه من تجديد في المنهج، وسبق في الآراء والأفكار، مع سعي صاحبه إلى الأخذ بالمختلفين على طريق مستقيم يخرجهم عن طرفي التشدد والانحلال ⁽²³⁾.

نفور الشاطبي من التعصب المذهبي : من أهم مظاهر الاستقلال الفكري عند الشاطبي نفوره من التعصب المذهبي، وانتقاده الشديد للتقليد الأعمى الذي هو صنو التعصب ولازمه.

(19) فتاوى الإمام الشاطبي : ص 164.

(20) أبو الأجفان محمد : فتاوى الإمام الشاطبي ص 94 - 95.

(21) وهي الفتوى (32) الواردة في الصفحة 162 من كتاب : فتاوى الإمام الشاطبي.

(22) فتاوى الإمام الشاطبي : ص 176.

(23) الشاطبي : (م116).

وهذه الميزة عنده نصادفها منذ مطلع كتابه الموافقات، حين خاطب قاريء كتابه ذاك، فقال له (24) : «فارق وهذ التقليد راقيا يفاع الاستبصار ... واجعل طلب الحق لك نحلة والاعتراف به لأهله ملة ... وقف وقفة المتخيرين لا وقفة المتحيرين ... ولا ترد مشرع العصبية ولا تأنف إذا لاح وجه القضية»، فهو يوصيه بنبذ التقليد، والتمذهب بمذهب طلب الحق، واختياره وحده إذا لاح وعرف بنفسه، ثم يلح عليه بأن يسبق الاختبار على الإنكار إذا عارضه ذلك الخاطر بصدد ما يطلع عليه، ومنه كتاب الموافقات ذاته. بل إنه جعل من شروط الناظر في ذلك الكتاب نظر مفيد أو مستفيد أن يكون غير مخذ الى التقليد والتعصب للمذهب، وإلا خيف أن ينقلب عليه ما فيه فتنة بالعرض، وإن كان بذاته سفرا من أسفار الحكمة (25).

وهذا الشرط مع ذلك المطلع يعكسان في الحقيقة طبيعة الأجواء العلمية والثقافية التي كانت سائدة في عصر الشاطبي، وهو عصر سرى فيه التعصب وانتشرت المغالاة سواء بين صفوف المقلدة، أو عند أدياء التصوف، كما يؤخذ من مواضع كثيرة في كتاب الاعتصام.

ويبدو أن تلك الطائفة من الناس ابتلي بها المجتمع الأندلسي منذ وقت مبكر كما يفهم من حكاية الشاطبي لما لاقاه بقي بن مخلد عند رجوعه من رحلته الى المشرق على يد مقلدة المذهب المالكي من المتعصبين الذين صمموا على مذهب إمامهم وانكروا ما عداه ولو جاء من أمثال ابن مخلد الذي لقي ابن حنبل وغيره وأخذ عنهم ما لا يد لهؤلاء به من العلم (26).

ولذلك نهض الشاطبي لمقاومة هذا العيب ومحاربتة، بصفته عالما منصفًا ومصلحا يأمر بالمعروف وينهى عن كل منكر، وقد عمل على بيان وجه الصواب في المسألة ضمن مؤلفاته وبشكل خاص كتاب الاعتصام الذي أطال فيه تفصيل الكلام عن ضرورة نبذ التعصب والتقليد الأعمى، والدعوة الى اتباع الحق الذي يمثلته

(24) الشاطبي : (م/17).

(25) الشاطبي : (م/ 61).

(26) الشاطبي : ع : (865/2)، وبقي بن مخلد توفي سنة 276 هـ انظر : الرسالة المستطرفة

للكتاني : ص : 74 - 75 طبقات المفسرين للسيوطي : ص : 42.

الشرع وحده بأدلته وأحكامه (27)، واعتمد لتأصيل هذا الاتجاه كعاداته على وضع القواعد العامة التي تضبط القضية إلى ميزان واضح، وتزيل اللبس فيها، ومن أهم هذه القواعد.

أ - إن العالم بالشرعية إنما يتبع من حيث هو حاكم بها : فالخلق في انقيادهم للعالم واتباعهم لقوله، لا يفعلون ذلك من جهة شخصه ورأيه المحض، بل من حيث هو عالم بالشرعية، وحاكم بمقتضاها. فهو طريق لاستفادة العلم، قائم مقام التبليغ عن رسول الله ﷺ المبلغ بدوره عن الله عز وجل صاحب الأمر والنهي أولا وأخيرا. وهذا المعنى أراد التأكيد عليه وترسيخه إلى درجة تكراره ثلاث مرات في صفحات متقاربة (28).

ب - إن تحكيم الرجال شأن أهل الضلال : وهي مبنية على سابقتها، لأن الرجال إذا كانوا مجرد وسائل لمعرفة الحكم الشرعي المطلوب، وكان الحاكم الأعلى هو الشارع لا غير، فإن من وجوه الضلال البينة أن يتبع الرجل الذي ظهرت مفارقتها وجه الحق في آرائه. ولذلك يجب على غير المجتهد أن لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ، وألا يتعصب لمتبوعه، وإلا وقع في نوعين من المخالفة : مخالفة الشرع أولا، إذ هو مأمور باتباع حكم الشارع وحده ؛ ومخالفة متبوعه ثانيا، لأن كل العلماء صرحوا أو عرضوا بأن اتباعهم مشروط بحكمهم على مقتضى الشريعة لا بغيرها (29).

ج - العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا : أي إن الجماعة التي ورد الأمر باتباعها والتزام منهجها يقصد بها العلماء المتمسكون بسنة النبي ﷺ وآثاره، وإن قل عددهم وغلب سواهم، فهم أصحاب الحق الذين يعرفون باتباع الكتاب والسنة، لا بكثرة العدد (30).

تلك هي القواعد التي تعالج ببيانها صور المغالاة عند الجاهل والمقلد البليد، والتي تردهم إلى أصل الوسطية والاعتدال الذي قرره

(27) الفصل الأخير من كتاب الاعتصام مثلا يدور معظمه حول هذه المعاني.

(28) الشاطبي : (ع 2 / 857 - 860).

(29) الشاطبي : (ع 2 / 861 - 862 - 864 - 865 - 866 - 867 - 872 - 877 - 878).

(30) الشاطبي : (ع 2 / 776 - 778).

الشاطبي وتبناه وعمل به، ونص عليه مبدأ عاما بقوله : (31) «إن لكل علم عدلا وطرفا إفراط وتفریط، والطرفان هما المذمومان والوسط هو المحمود»، ولعل هذا المبدأ هو منطلقه في عدم تعصبه، ولذلك نلاحظ ميله إلى موقع التوسط في كثير من المسائل الخلافية التي تعرض لها، حيث تبنى فيها مارأه حقا وصوابا متجنباً كلا الطرفين المذمومين حينما يصدران عن شطط أو تعصب مقيت (32).

ولقد اعتمد الشاطبي في مناهضة التعصب المذهبي خطة أخرى بناها على توضيح أسباب هذا التعصب، وإبراز مساوئه، لتكون معرفة الأولى مبدأ الخطى في طريق استئصالها، وليكون إدراك الثانية أنجع وسيلة للتحذير منها.

فمن الأسباب التي أعاد إليها هذه الظاهرة (33).

1 - الإعراض عن الحجة والدليل، والاعتماد على أقاويل الرجال (34).

2 - اتباع الهوى بغير علم، وما يؤدي إليه من الضلال عن سواء السبيل (35).

3 - اعتقاد أن إمام المذهب هو الشريعة، مما يورث الأتباع أنفة من نسبة فضيلة إلى العلماء دون إمامهم، مع الإنكار على كل من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم بلسانها في الوقائع والحوادث إذا لم يرتبط بالإمام الذي يقلدونه (36).

(31) الشاطبي (م 308/3).

(32) مثال ذلك : موقفه من التفسير الإشاري للقرآن الكريم. انظر تفصيل ذلك في الموافقات : 286/3 وما بعدها.

(33) رد الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله ظاهرة التعصب للمذهب الى سببين رئيسيين : قصر النظر، وعدم التفقه في الأصول العالية. انظر : تعليقه على الموافقات : 35/1 - هامش : (1) - طبعة دار الفكر.

(34) الشاطبي (ع 2 / 863).

(35) الشاطبي (ع 2 / 863).

(36) الشاطبي (ع 2 / 864 - 865).

4 - اللجوء إلى الطعن والتقبيح في مساق الرد على المخالفين أو بيان رجحان مذهب المحتج على مذهب غيره، مما يدفع بهؤلاء إلى المعاندة وزيادة التمسك بما هم عليه، لأن «النفوس مجبولة على الانتصار لأنفسها ومذاهبها وسائر ما يتعلق بها» ومعناه أن التعصب يأتي أحيانا بمثابة رد فعل على تعصب آخر مقابل، كما يمكن أيضا أن يكون انسياقا مع تعصب صادر عن هو في محل القدوة، وذلك ما نراه مثلا في صورة انجراف العامة مع تعصب بعض المفتين والجامدين من العلماء⁽³⁷⁾.

ذلك أهم ما أورده من أسباب المغالاة في نصرة المذهب والإصرار على اتباعه في كل حال أما المساوئ المترتبة على هذا الأمر فقد ذكر منها :

1 - إنه مظنة لمزلة الأقدام في اتجاه يخرج أصحابه عن جادة الصحابة والتابعين⁽³⁸⁾.

2 - إنه قد يؤدي إلى إنكار لما أجمع الناس على عدم إنكاره، ومنه الإنكار على من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل باجتهاده إذا لم ينتسب إلى إمام أهل بيئته ومحيطه، مما يحرم الأمة من ثمرات علمه وفوائده بحثه ونظره⁽³⁹⁾.

3 - ترسيخ الجهالات في قلوب العوام، ودفع الخصوم إلى التمسك باعتقاداتهم وآرائهم الباطلة⁽⁴⁰⁾.

4 - إن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد دون غيره ربما يكسب الطالب نفورا من المذاهب الأخرى وإنكارا لها وهو الذي لم يطلع على مأخذها وحججها، مع ما يترتب على ذلك من اعتقاد غير لائق ولا صادق في الأئمة الذين أجمع الناس على علمهم وفضلهم⁽⁴¹⁾.

(37) الشاطبي (م 4 / 194 - 195) (ع 2 / 732).

(38) الشاطبي (ع 2 / 863).

(39) الشاطبي (ع 2 / 864 - 865).

(40) الشاطبي (م 4 / 195).

(41) الشاطبي (م 2 / 296).

5 - إثارة الأحقاد، والتسبب في التدابر والتقاطع بين أرباب المذاهب، والخروج في معرض الموازنة والترجيح بين وجوه الاجتهاد عن النمط الصحيح إلى تتبع النقائص والعيوب، وهو أمر لا يليق بالعلماء وليس من شأنهم⁽⁴²⁾.

وبتمام ذكر القواعد العلمية الحاكمة لموضوع تقليد الأئمة في اجتهاداتهم، وبيان أسباب التعصب ومساوي التغالي، يكون الشاطبي قد أمدنا بعرض متكامل لهذه المسألة : تحليلًا وتعليلًا، مع الإرشاد إلى وجهة الحق ومناطق الإنصاف فيها. ولكن يبقى الأمر بحاجة أخيرا إلى تذييل ببيان النقاط الآتية :

أ - إن الشاطبي وبعد أن أوضح قاعدة بطلان الاستئناس بالرجال في الدين وتحكيمهم فيه والتعصب في اتباعهم وتقليدهم، ألحق بتلك القاعدة شطرها الثاني الذي لا يمكن أن يفهم المقصود منها إلا به، فقال⁽⁴³⁾ : «إذا ثبت أن الحق هو المعتبر دون الرجال، فالحق أيضا لا يعرف دون وسائلهم، بل بهم يتوصل إليه وهم الأدلاء على طريقه».

ب - نبه الشاطبي إلى أن من أراد النظر في الكتاب والسنة فعليه أن يتقن اللغة التي بها وردت، وأن لا يعطي نفسه رتبة استحقاق النظر قبل أن يشهد له بذلك أهل علم العربية، وأن لا يستقل بإبداء الرأي في المشكل من المسائل التي لم يحط بها علما، بل يسأل عنها المعتبرين من أهلها⁽⁴⁴⁾.

ج - إن الشاطبي ورغم كلامه السابق، ومع استقلاله الفكري ورسوخ قدمه في علوم الشرع، كان مالكي المذهب، بل كان من المتمسكين بالاعتصار في الفتوى على المشهور من أقواله كما أسلفنا، ولكن هذا لم يكن عنده مظهرا من مظاهر التعصب، بل هو موقف علمي سليم بناه على اعتبارات عدة، منها : إقراره بعدم

(42) الشاطبي (م 4 / 193 - 195).

(43) الشاطبي (ع 880/2).

(44) الشاطبي (ع / 811).

التفقه في المذاهب الأخرى وعدم الاطلاع على أصولها ومعانيها وقواعدها، ومنها : أن المصلحة الضرورية تقتضي ذلك بسبب قلة الورع وسيطرة الشهوات وكثرة أدعياء العلم المتجاسرين عليه مما يهدد بانحلال عرى كل المذاهب (45).

وبعد : فإننا إثر ما بسطناه من كلام، نطرح السؤال التالي :

الشاطبي في دعوته إلى نبذ التعصب، هل طابق فعله قوله وهو العالم المالكي الذي كتب وأفتى وخاض في كثير من مسائل العلم وقضاياها ؟ الجواب : نعم، والدليل عليه مواقف عديدة له منشورة في غرضون كلامه، من أجلها في هذا المقام أنه لما كان يتحدث عن الأمانة الثالثة من أمارات العالم المتحقق - وهي الاقتداء بمن أخذ عنه والتأدب بأدبه - قال (46) : «وبهذا الوصف امتاز مالك عن أضرابه، أعني بشدة الاتصاف به، وإلا فالجميع ممن يهتدى به في الدين كذلك كانوا» فهذا الاستدراك التوضيحي يفيد اتصافه بالموضوعية وعدم الانسياق مع دواعي التغالي في التقليد. ومنها أنه عقد المسألة السابعة من الطرف الثالث من كتاب الاجتهاد لذكر بعض أوصاف العلماء الذين يصح تقليدهم، وقد اقتصر فيها على إيراد ما كان يتصف به الإمام مالك رحمه الله من صفات أكابر أهل العلم، ثم قال في آخرها (47) : «هذه جملة تدل الإنسان على من يكون من العلماء أولى بالفتيا والتقليد له ... ولم أت بها على ترجيح تقليد مالك - وإن كان أرجح بسبب شدة اتصافه بها - ولكن لتتخذ قانونا في سائر العلماء، فإنها موجودة في سائر هداة الإسلام» أما قوله إن الإمام مالكا قد تميز عن غيره بشدة الاتصاف بهذه المحاسن والمكارم، فهو من شأن كل مقلد على بصيرة، ترجح لديه مذهب إمامه بالحجة، ولا يمس أبدا اعتداله وإنصافه الذي عبر عنه بشكل حاسم حين قال (48) : «وعين الإنصاف ترى أن الجميع أئمة

(45) فتاوى الإمام الشاطبي : ص 176 - 177 (م : 106 / 4).

(46) الشاطبي : (م : 67 / 1).

(47)

(48) الشاطبي : (ع : 864 / 2 - 865).

فضلاء، فمن كان متبعاً لمذهب مجتهد لكونه لم يبلغ درجة الاجتهاد، فلا يضره مخالفة غير إمامه لإمامه، لأن الجميع سالك على الطريق المكلف به .»

ثامناً : تأثيره بحجة الإسلام الغزالي :

يعتبر حجة الإسلام الغزالي واحداً من أكبر العلماء والمفكرين في تاريخ الإسلام، تركت مؤلفاته وآراؤه أثراً بالغاً في عصره وما بعده إلى يومنا هذا الذي لا يزال فيه ننهل من معين ذهنه الثاقب ونظراته العميقة، ونستفيد من فهمه الشامل للدين، وإضافاته العلمية الغزيرة، حتى إننا نستطيع القول بأن معظم الذين جاؤوا بعد الغزالي وخاضوا في غمار ما اهتم به من علوم، تأثروا به وبنوا على ما أسس وأنشأ. وقد تنوع هذا التأثير إلى : تأثر بالمنهج، وتأثر بالمضمون والأفكار، وتأثر بالمنهج والمضمون معاً، وهو الأمر الذي رده أستاذنا الدكتور محمد الروكي إلى انتساب الغزالي للمدرسة الأصولية الشافعية التي ولدت على يد إمام المذهب ومبدع علم الأصول ابن إدريس الشافعي رحمه الله.

وكان من جملة الذين تأثروا بالغزالي واستفادوا من عطائه العلمي الكبير، خاصة في ميدان علم المقاصد وفلسفة التشريع، الشاطبي المجدد، وشيخ المقاصد في الغرب الإسلامي، وهو شيء يبدو منطقياً وطبيعياً إذا ما لاحظنا أولاً أن علماء الأندلس كانت لهم صلات وثيقة مع علماء المغرب والمشرق معاً، كما تشهد بذلك فهرس الأندلسيين وبرامج شيوخهم⁽⁴⁹⁾. يضاف إلى ذلك ثانياً أن الغزالي يعتبر أحد أبرز علماء الأصول عامة وعلم المقاصد خاصة، ودوره في تأصيل وتنقيح وصياغة علم المقاصد جعله الرائد في هذا المجال وصاحب السبق فيه⁽⁵⁰⁾.

وأول دليل على هذا التأثير هو كثرة استشهاد أبي إسحاق بأقوال وآراء الغزالي في مواضع عديدة من كتبه، خاصة الموافقات،

(49) أبو الأجنان : فتاوى الإمام الشاطبي، ص 31 - 32.

(50) أنظر : الريسوني أحمد نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي : ص 37 وما بعدها.

الذي أحصينا له فيه وفي الاعتصام والفتاوى أربعا وأربعين إحالة، تدل فضلا عن عمق التأثر - إذ لم يحظ غيره بهذا المقدار من الإحالات أبدا - على أن الشاطبي قارئ متتبع لكتب الغزالي بشكل واسع حيث ذكر منها في تلك النقول : إحياء علوم الدين ⁽⁵¹⁾، والمنخول ⁽⁵²⁾، وشفاء الغليل ⁽⁵³⁾، وفصائح الباطنية ⁽⁵⁴⁾، والمستظهري ⁽⁵⁵⁾، والمنقذ من الضلال ⁽⁵⁶⁾. مع العلم أنه كان أحيانا يحيل على كتبه دون أن يسمى المصدر بالتحديد ⁽⁵⁷⁾.

أما الدليل الثاني فهو أن نصوص الشاطبي يسري فيها بوضوح إشعاع التأثر بروح الإمام الغزالي من خلال منهجه الفكري، وطريقته في التحليل، ومحال اهتمامه الخاص. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، ولهذا سنكتفي منها بالنماذج التالية :

- النص المتعلق بالتعلم والتربية وصلة ذلك بالعوامل الفطرية والاستعدادات الموهوبة ⁽⁵⁸⁾.

- الفصل الثالث من الفصول الملحقه بالمسألة الأولى من مسائل العزائم والرخص، وفيه تحدث عن معنى الرخصة والعزيمة على اصطلاح الأولياء من أصحاب الأحوال، وأن الأحكام عندهم دائرة على الأمر والنهي فقط.

(51) وقد أحال عليه أكثر من غيره، انظر مثلا :

م : (168 / 1 - 221).

(163/2)

(304 - 303 - 302 - 182 - 173 / 3).

ع : (434 / 1).

(623 - 559 / 2).

(52) أنظر : (ع : 2 / 623).

(53) أنظر : (ع : 2 / 623).

(54) أنظر : (ع : 2 / 654).

(55) انظر مثلا م : (84 / 4) - م : (13 / 2).

(56) انظر مثلا م : (240/4).

(57) كقوله مثلا : «قال الغزالي في بعض كتبه» : م : (195/4) - ع : (732 / 2).

وقوله : «هذه المسألة نص عليها الغزالي في مواضع من كتبه» ع : (620/2).

(58) الشاطبي : (م : 1 / 129).

- أواخر الفصل الرابع من المسألة الرابعة من مسائل وضع الشريعة للإفهام وحديثه هناك عن النفوس وما يلائمها، والعادات ودورها، وأهمية التأنيس في قبول التكليف، وأثر الأعمال في تنوير القلوب.

- كلامه في المسألة الأولى من مسائل بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة عن عدم وضع الشرائع على مقتضى تشهي العباد وأغراضهم، وتخريجه الأحكام الشرعية التكليفية الخمسة على هذا الأصل، خاصة المباح، وطريقة برهانه على أنه تابع لوضع الشارع لا إلى اختيار المكلف بإطلاق.

- وانظر كلامه في الاعتصام عن الرقة والوجد ومعانيهما، وعن التفريق بين مناطين في الشعر المغنى، وعن الطرب والسكون والخشوع والسماع والغناء وحقائقها ...، تجد التأثير بالغزالي واضحا وروحه حاضرة في المقام⁽⁵⁹⁾.

بل إن قول الشاطبي⁽⁶⁰⁾ : «الخوف سوط سائق، والرجاء حاد قائد، والمحبة تيار حامل»، أو قوله⁽⁶¹⁾ : «المر في طاعة الله يحلو للمحبين»، لو أنه عرض علي قبل أن أعرف نسبته للشاطبي، وسئلت عن أتوقع أن يكون صاحبه، لقلت بلا تردد: حجة الإسلام الغزالي.

يضاف إلى هذين الدليلين أن المتأمل في حديث الشاطبي أول كتابه الاعتصام⁽⁶²⁾ عن سيرته الشخصية، ونشأته العلمية، وغوصه في بحار العلم، ونظره في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، وما لاقاه في سبيل ذلك، إلى أن من الله عز وجل عليه فشرح صدره لطريق الحق، وألقى في نفسه نبذ محض التقليد والاعتصام بالكتاب والسنة ...، يجد نفسه أمام وصف لمعتك وجداني يكاد يطابق تجربة الغزالي المعروفة، حتى إن كلام الشاطبي هنا يشبه كثيرا كلام أبي حامد في "المنقذ من الضلال"⁽⁶³⁾.

(59) ع : 349/1 وما بعدها.

(60) (م : 107/2) ونحوه في (ع : 401/1).

(61) (م : 2 / 108).

(62) (ع : 31 / 1 وما بعدها).

(63) وهو ما لاحظته وأشار إليه أيضا الدكتور يوسف القرضاوي في مقاله : الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي، المنشور في مجلة الموافقات : العدد الأول - ص : 127.

أعتقد أن هذه الأدلة كافية لإثبات ذلك التأثير، لكنني أحب أن ألفت الانتباه إلى أن الدليل الثاني لا يمكن أن يلمسه ويطمئن إليه إلا من قرأ كتب الغزالي وأحاط بها بصورة جيدة، خاصة كتابه إحياء علوم الدين، أولاً، ثم قرأ مؤلفات الشاطبي بدقة وتعمق، خاصة منها الموافقات، ثانياً. فإذا ما توفر على هذين الشرطين وجد أن القضية أوضح من أن تكون محل جدل.

مظاهر تأثير الشاطبي بالغزالي : اتخذ تأثير الشاطبي بأبي حامد مظاهر متنوعة تتجاوز الأطر العامة التي ترسمها الأدلة السابقة، كي تصل إلى مسائل محددة وآراء علمية دقيقة، ولعل من أبرز تلك المظاهر :

أ - الاهتمام بعلم مقاصد الشريعة : تعتبر المعرفة بالمقاصد والعناية بها أحد أهم شروط فهم الأحكام الشرعية واستنباطها، وترجع أولى التنبيهات لهذا العلم والإشارة لدوره الكبير إلى النصوص الشرعية نفسها، ثم اجتهادات الصحابة رضي الله عنهم، وبالأخص منهم سيدنا عمر بن الخطاب صاحب المدرسة الاجتهادية الأم في الإسلام. وبعد ذلك حظي هذا العلم كغيره من العلوم الدينية بمتابعة العلماء ودراستهم، فعرف تطوراً بنيت فيه الخطوة على سابقتها كما يلاحظ من استقرائه في نشأته ونموه على يد أعلامه الكبار كالحكيم الترمذي* في «الصلاة ومقاصدها» و«علل الشريعة» والراغب الأصفهاني** في «الذريعة إلى مكارم الشريعة» والجويني في «البرهان» والغزالي في «إحياء علوم الدين» و«شفاء الغليل» و«المستصفى» والآمدي في «الإحكام» وابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» وكتابه «مقاصد الصلاة» و«مقاصد الصوم»⁽⁶⁴⁾ والقرافي

(*) الحكيم الترمذي : أبو عبد الله محمد بن علي، الصوفي الحكيم، من علماء القرن الثالث الهجري : اختلف في سنة وفاته على أقوال كثيرة.

(**) الراغب الأصفهاني : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، صاحب كتابي «الذريعة» و«المفردات في غريب القرآن» توفي سنة 502 هـ.

(64) كلاماً مطبوع بتحقيق الأستاذ إبياد خالد الطباع.

استنباته (70)، وأجاد إقامته كيانا مستقلا، بأصول ثابتة، وأقسام متميزة، وفروع متشعبة يجمعها معقد جلب المصالح ودرء المفساد، مع جوانب توسع وتجديد تعرف تفاصيلها من مظانها (71).

ب - اقتناص القطع من ضم الظنيات: في بداية كتابه الموافقات ذكر الشاطبي المنهج الذي اعتمده في الاستدلال على مسائل ذلك الكتاب، فبين أنه يقوم على اقتناص القطع من الظن، أي تتبع الأدلة الظنية التي تتضافر على إفادة معنى واحد، وضم بعضها إلى بعض وصولاً إلى ما يعد قاطعاً في الموضوع، على طريقة التواتر المعنوي (72). وقد احتفى بهذا المسلك حتى وصفه في آخر الموافقات بأنه (73) «خاصة هذا الكتاب لمن تأمله. والحمد لله» مع قوله في الموضع السابق إنه مأخذ الأصول الأول «إلا أن المتقدمين من الأصوليين ربما تركوا ذكر هذا المعنى والتنبية عليه، فحصل إغفاله من بعض المتأخرين» وقد توقف الشيخ دراز عند قوله «ربما» ليوضح لنا أنه «إنما قال "ربما" ولم يقل إنهم تركوه قطعاً لأن الغزالي أشار إليه في دليل كون الإجماع حجة»، ومن ثمة ليرد الفضل في هذا المنهج للغزالي الذي بإشارته تلك «جعل الشاطبي يستفيد منه كل هذه الفوائد الجلية ويتوسع فيه هذا التوسع» (74).

وما قاله دراز حق، إلا أننا لاندرى سبب اقتصاره في رد هذا الأمر لصاحبه الأصلي على الإحالة لمبحث حجية الإجماع فقط (75) في حين أن الغزالي عبر عن هذا الأصل ولجأ إليه مرات عديدة في المستصفي فضلاً عن كتابه «المنحول» أيضاً الذي إن لم يكن دراز قد اطلع عليه، فإنه عن المستصفي ينقل وبه يستشهد. ولذلك نرى من المفيد هنا أن نذكر بعض المواضع التي استدلل بها الغزالي بهذه الطريقة في الكتابين المذكورين سوى مبحث حجية الإجماع.

(70) من أصحاب هذا الرأي العلامة الزرقاء في تقديمه لكتاب فتاوى الإمام الشاطبي، ص : 8.

(71) أنظر : الريسوني أحمد : نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص 292 وما بعدها.

(72) الشاطبي (م 24 / 1 - 25).

(73) الشاطبي (م 4 / 242).

(74) دراز : تعليق على الموافقات : 25/1، هامش (6).

(75) انظر المستصفي للغزالي : 175/1 - 176.

قال في المستقصى عند كلامه عن المصلحة الضرورية القطعية الكلية وتمثيله لها بمثال الترس (76): «وكان هذا التفاتا إلى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع لا بدليل واحد وأصل معين، بل بأدلة خارجة عن الحصر» وقال في مكان آخر منه (77): «وكون هذه المعاني مقصودة عرفت لا بدليل واحد، بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الأحوال وتفاريق الأمارات» وقال فيه أيضا (78): «قد عرفنا ذلك لا بنص واحد معين، بل بتفاريق أحكام واقتران دلالات لم يبق معها شك».

أما في المنحول فنجد قوله (79): «بعد أن ثبت لكل واحد أثر، وأن ازدحام الأسباب مؤثرة في تغليظ الأحكام، لا يحتاج فيه إلى أصل معين، فإن أصول الشريعة شاهدة له على الإجمال وإن لم تتعين قطعاً» وقوله (80): «فهذا معنى مرسل، لا حاجة فيه إلى الاستشهاد بأصل معين، لأن أصول الشرع على إجمالها تشهد له». هذه المقاطع كلها صياغات متقاربة لذلك الأصل، وتكررها يعني أنها كانت عند الغزالي منهجا راسخا واسع التطبيق، ويؤكد بصورة أشد أن الشاطبي قد استفادها من هناك.

ج - الاستفادة من المعطيات النفسية في مناقشة الأفكار والاستدلال على الآراء : من المعروف عن الغزالي أنه يعتمد في كتبه كثيرا على الغوص في غمار النفس البشرية واكتشاف طبائعها وميولها وقوانينها للاستفادة من نتائج ذلك في بيان حقائق أفكار المكلفين وآرائهم وسائر وجوه تصرفاتهم. وهي الميزة التي يتصف بها بشكل خاص كتابه «إحياء علوم الدين» دون أن تخلو منها كتبه الأخرى حتى الأصولية منها كالمستقصى، فمن يطالع - مثلا - في ذلك الكتاب معالجته لمسألة التحسين والتقبيح العقليين (81) يجد أمامه تحليلات نفسية، واستثمارا لنتائجها، في غاية البراعة والذكاء.

(76) المرجع السابق 295/1.

(77) المرجع نفسه : 311/1.

(78) المرجع نفسه : 313/1.

(79) والغزالي : المنحول، ص 361.

(81) الغزالي : المستقصى، 55/1 وما بعدها.

ويبدو أن الشاطبي قد تأثر بهذا المنهج عند الغزالي كما يظهر من نصوص عديدة وردت في كتابيه الموافقات والاعتصام، نختار منها الأمثلة التالية :

- قال في كلامه عن لذة العلم ⁽⁸²⁾ : «إن في العلم بالأشياء لذة لا توازيها لذة، إذ هو نوع من الاستيلاء على المعلوم والحوز له، ومحبة الاستيلاء قد جبلت عليها النفوس، وميلت إليها القلوب، وهو مطلب خاص برهانه التجربة التامة والاستقراء العام، فقد يطلب العلم للتفكه به والتلذذ بمحادثته ولا سيما العلوم التي للعقول فيها مجال، والنظر في أطرافها متسع، ولاستنباط المجهول من المعلوم فيها طريق متبع».

- وقال في بيانه لمعنى أن الأخذ بالترخص على الإطلاق ذريعة إلى انحلال عزائم المكلفين ⁽⁸³⁾ : «إن الخير عادة، والشر لاجابة ... والمتعود لأمر يسهل عليه ذلك الأمر ما لا يسهل على غيره، كان خفيفا في نفسه أو شديدا، فإذا اعتاد الترخص صارت كل عزيمة في يده كالشاقة الحرجة، وإذا صارت كذلك لم يقدّم بها حق قيامها، وطلب الطريق إلى الخروج منها ... وسبب هذا كله أن أسباب الرخص أكثر ما تكون مقدرة ومتوهم لا محققة ... فقد يتوهم الإنسان الأمور صعبة وليست كذلك إلا بمحض التوهم ...».

- وتكلم عن تهيئة الشروط النفسية لقبول الدعوة من خلال حديثه المتعلق بالتدرج في الأحكام وملاءمته للنفوس وطباعها، وأهمية تأنيس الإنسان بالعمل عن طريق نسبته إلى آبائه «كما يؤنس الطفل في العمل بأنه من عمل أبيه» ودور العادة في تقبل الأعمال وكيف «أن النفس أقرب انقيادا إلى فعل يكون عندها فعل آخر من نوعه» ⁽⁸⁴⁾.

(82) الشاطبي : (م 46/1).

(83) (م : 247/1).

(84) (م : 72/2).

- وقال عن قضية تحسين الظن، واستدلاله على عدم جواز الاعتماد عليه في الاقتداء بالأفعال⁽⁸⁵⁾ : «وتحسين الظن أمر اختياري للمكلف غير ناشيء عن دليل يوجبه، وهو يرجع الى نفي بعض الخواطر المضطربة الدائرة بين النفي والإثبات في كل واحد من الاحتمالين المتعلقين بالمقتدى به : فإذا جاءه خاطر الاحتمال الأحسن : قواه وثبته بتكراره على فكره ووعظ النفس في اعتقاده. وإذا أتاه خاطر الاحتمال الآخر : ضعفه ونفاه وكرر نفيه على فكره، ومحاه من ذكره».

- وانظر كلامه عن «سر التآسي» حيث قال⁽⁸⁶⁾ : «ولكل صاحب مخالفة فمن شأنه أن يدعو غيره إليها، ويحض سواه عليها، إذ التآسي في الأفعال والمذاهب موضوع طلبه في الجبلة، وبسببه تقع من المخالف المخالفة وتحصل من الموافق الموافقة، ومنه تنشأ العداوة والبغضاء للمختلفين» وقال أيضا⁽⁸⁷⁾ : «والفعل أغلب من القول في جهة التآسي».

- وقال في معرض تحليله لدوافع الابتداع في الدين⁽⁸⁸⁾ : «إن النفوس قد تمل وتسأم من الدوام على العبادات المرتبة، فإذا جدد لها أمر لا تعهده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الأمر الأول، ولذلك قالوا : لكل جديد لذة، بحكم هذا المعنى...».

إلى غير ذلك من النصوص الأخرى⁽⁸⁹⁾ التي يظهر فيها لجوء الشاطبي إلى تحليل النفس البشرية وهو بصدد تفصيله لبعض القضايا والمسائل الأصولية والعلمية، مما يعتبر منه اتباعاً لخطى الغزالي في ذلك.

(85) (م : 204/4).

(86) الشاطبي : ع : (29/1). وانظر مثله : ع : (30/1). ولاحظ أنه سماه «سر» ولم يقل «قانون التآسي» مثلاً، وفي هذا ما فيه من الإشارة الى ما قلنا.

(87) (ع : 595 /2)

(88) (ع : 55 /1).

(89) انظر مثلاً م : (248/1) وحديثه عن دخول المشقات من جهة مخالفة الأهواء.

د - العناية الخاصة بالأخلاق : يعتبر الغزالي من علماء الأخلاق الذين جعلوها محل اهتمامهم البالغ حتى ربطوا بها إطلاق الحكم بالصحة على الأعمال ولو كانت مما هو داخل في المعاملات لا في العبادات. فقضية الأخلاق تحتل موقعا مركزيا في فكر الغزالي ومؤلفاته، بل وفي سيرته الشخصية أيضا، بحيث تتجاوز عنده وعند أمثاله حدود المكارم المطلوبة والمحاسن المندوبة، لتمثل الجوهر المطرد في كل حكم شرعي أمرا كان أم نهيا.

وهذا الاهتمام نفسه نجده عند الشاطبي الذي حافظت الأخلاق في آرائه على رتبة عالية ومعنى شامل، الأمر الذي نلاحظه أولا في كتاب المقاصد الواسع والمستقل، بما هو عند نهاية التأمل صياغة وفق مناهج الأصول ومراميها لعلم الأخلاق ذاته. ثم نلاحظه أيضا في مباحث أخرى أصولية وفقهية زادها رافد الأخلاق عمقا وقربها أكثر من معناها الشرعي الأتم، ومنها مثلا مبحث الصحة والبطلان الذي بين فيه الشاطبي أن لفظ الصحة يطلق باعتبارين⁽⁹⁰⁾ ثانيهما : «أن يراد به ترتب آثار العمل عليه في الآخرة كترتب الثواب، فيقال : هذا عمل صحيح، بمعنى أنه يرجى به الثواب في الآخرة». وهو إطلاق لا يشمل فقط العبادات بل تدخل فيه أيضا العادات إذا نوى بها المكلف امتثال أمر الشارع ونهيه، أو عمل بالخير من حيث إن الشارع خيره فيه لا من حيث قصد به مجرد نيل الحظ وتحيل الانتفاع. وقد أوضح أن هذا الإطلاق للفظ الصحة «وإن كان إطلاقا غريبا لا يتعرض له علماء الفقه، فقد تعرض له علماء التخلق كالغزالي وغيره. وهو مما يحافظ عليه السلف المتقدمون⁽⁹¹⁾». وبذلك النص أحال صراحة على الغزالي وسائر علماء الأخلاق مفصحا عن تأثيره بهم ومؤكدا بهذا ما تفيدته إشارات الخفية التي لا تكاد تتقطع في كتابه الموافقات لعلم الأخلاق وأهله⁽⁹²⁾، إضافة إلى ما ذكرناه سابقا.

(90) و(91) الشاطبي (م : 216 / 1 - 217).

(92) عبد الرحمن طه : تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 121.

هـ - تفصيل القول في مباحث الإيمان والوعظ والسلوك ...
ونحوها : من مظاهر تأثر الشاطبي بالغزالي أيضا تناوله على وجه التفصيل بعد المباحث التي اشتهر الغزالي باهتمامه بها، كالمباحث التي عقدها حول الإيمان ودورانه بين الخوف والرجاء⁽⁹³⁾، وما سبقها من مقدمات تحدث فيها عن أسلوب الترجية والتخويف في القرآن الكريم⁽⁹⁴⁾، ومثلها كلامه عن أرباب الأحوال وأصحاب الخوارق، واعتباره لخصوصيات أهل السلوك وتعدد مراتبهم ومقاماتهم ...، مع أنه ليس من المتبادر والمعتاد في كتاب ككتاب الموافقات مثلا، موضوعه أصول الفقه وقواعد التشريع والاستنباط، معالجة مثل هذه المسألة على سبيل الإطالة والتفصيل كما فعل الشاطبي، وإنما هذا - فيما نحسب - صدى لإلحاح الغزالي على تسليط الاهتمام نحو هذه المعاني في كتابه إحياء علوم الدين والله أعلم.

و - مساعي الإحياء وجهود الإصلاح : ونقصد به توجه الغزالي الكبير إلى إحياء علوم الدين بإعادتها إلى دورها ووظيفتها الأصلية في حياة المسلمين : اعتقادا وعملا، وهو الجهد الذي يرجع في مضمونه ومعناه إلى ما سميناه عند الشاطبي بالدعوة إلى التجديد والإصلاح.

ز - تنقية علم الأصول مما داخله وهو خارج عن موضوعه :
 فقد بينا أنفا أن الشاطبي دعا إلى تنقية علم الأصول مما دخل فيه من علوم ومسائل لا صلة لها بموضوعه الأصلي، وأن ممن سبقه إلى هذا المعنى : الغزالي في كتابه المستصفى حيث انتقد إسراف المؤلفين في خلط هذا العلم بغيره كالنحو والكلام والفروع، ولكنه لم ير تخلية كتابه عن شيء من ذلك جريا منه على العادة والمألوف وبحيث يقتصر فقط على ما تظهر فائدته في جملة العلوم⁽⁹⁵⁾.

(93) الشاطبي (م : 3 / 273 وما بعدها).

(94) الشاطبي (م : 3 / 267 وما بعدها).

(95) الغزالي : المستصفى 1 / 9 - 10.

تلك هي أهم أدلة ومظاهر تأثر الشاطبي بحجة الإسلام الغزالي، وحاصلها : أن روح أبي حامد فكرا ومنهجاً، المعبر عنها خاصة في كتابيه الإحياء والمستصفى، سارية في مؤلفات الشاطبي كما يسري الماء في فروع النبت، متشعبة في مسائله وفصوله تشعب العروق في البدن. ولعل أول ما يتلاقى عليه الرجلان ويتفقان حوله : هو الرغبة الصادقة في الإحياء والتجديد : إحياء الأمة بإحياء دينها، وتجديد الواقع بتجديد العلم والعمل. ثم تأتي النزعة الربانية المؤكدة على الأهمية الكبرى لمعاني التزكية وقواعد التربية التي ترقى بالمسلم في مدارج القلب ومعارج الروح، الكاشفة لموقع الأخلاق من الشريعة، ورتبة الإخلاص من الإيمان، الجامعة لأصول الإسلام وفروعه طرا في مقام العبودية الأسمى.

بقي علينا أن نتناول باختصار في ختام هذه الميزة القضية الآتية : هل اقتصر تأثر الشاطبي على الغزالي وحده ؟ الواقع أن كتب أبي إسحاق تدل على تأثره أيضا بأعلام آخرين : منهم ابن العربي : الذي ذكره واستشهد به في مناسبات عدة من سياق مؤلفاته⁽⁹⁶⁾، لكن تأثره به يبقى دون تأثره بالغزالي، رغم أن بعض الباحثين يرى العكس معللا ما يبدو من خلاف ذلك في الموافقات بأن طبيعة الكتاب وموضوعه اقتضيا أن يذكر الغزالي ويستحضر أقواله وآراءه أكثر. لكننا لا نقرهم على هذا الرأي، لأن تأثر الشاطبي بابن العربي كان في الأمور الفقهية غالبا، أما تأثره بالغزالي فهو في الروح العلمية، ومنهج الاستدلال والتفكير، وعدد من الآراء والمواقف الهامة، إلى جانب ميزة الربانية البادية في شتى القضايا التي عالجها. ثم إن ابن العربي تلميذ الغزالي وفرع دوحته المثمر طيبا في المغرب بعد أن أخذ العلم عنه وعن غيره في حواضر الشام

(96) انظر مثلام : 174/3.

وغيرها (97) ومنهم ابن عبد السلام : فكل من يقرأ كتابه «قواعد الأحكام»، ويطلع على «الموافقات» يلاحظ أن الشاطبي تأثر به تأثرا تجاوز حدود الأفكار ليصل أحيانا إلى الاتفاق في العبارة نفسها. واستقصاء الأدلة على ذلك لا يسعه المقام هنا، وحسبنا أن نشير إلى أن موضوع كتاب ابن عبد السلام هو المصالح، وقد تعرض فيه كثيرا للمقاصد، والمصالح والمقاصد والكلام عنهما يمثل أهم محاور «الموافقات» كما هو معلوم.

ومنهم الأمدي : كما صرح بذلك الشيخ دراز في أحد تعليقاته على المسألة الحادية عشرة من فصل البيان والإجمال، حيث قال (98): «وإذا قرأت مسألتى مذهب الصحابي في الأحكام حكمت بأنهما مأخذ المؤلف وأصله الذي استنبط منه مسألته هذه» ومنهم القرافي: رغم استدراكه عليه في عدة مواضع.

تاسعا : ربانيته (تصوفه وموقفه من التصوف) :

يذكر الباحثون في دراستهم لعصر الشاطبي أن مما تميز به هذا العصر أمران : أنتشار التعليم السلفي من جهة، وتجذر التصوف فيه من جهة أخرى (99).

ورغم ما قد يثيره هذا التوافق من استغراب للوهلة الأولى لدى الناظر المتأثر برؤية خاصة تلح عليها بعض الجماعات الإسلامية اليوم، فإن المنطق العلمي السديد يؤيده بل ويؤكد على الربط بين السلف ومذهبهم، وبين الربانيين ومنهجهم، حتى إن بعض أفاضل أهل العلم يرد الفرق بين علماء السلف وعلماء العصور المتأخرة من جهة الورع وتمثل الأخلاق الدينية والقيام بأداء المطلوبات وغيرها،

(97) ولد في إشبيلية، ودرس فيها بعد عودته من المشرق، ودفن في فاس محمولا إليها من نواحي مراكش حيث مات منصرفه منها سنة (543 هـ). لقي الفزالي في الشام، وأخذ عنه وعن علمائها وعلماء بغداد ومكة والاسكندرية. انظر ترجمته أول كتابه «أحكام القرآن» بتحقيق علي البجاوي، وفي الديباج المذهب : 2 / 252 وما بعدها.

(98) العلامة دراز : تعليق على الموافقات (م : 252/3 - 253)، هامش (6) ولاحظ أن الشيخ دراز في شرحه وتعليقه على الموافقات كان دائم الرجوع للأمدي والاستشهاد بما ورد في كتابه «الإحكام».

(99) سعد الله أبو القاسم : عصر الإمام الشاطبي، مجلة الموافقات، ع 1 ص 99.

إلى ما عرف عن السلف رضي الله عنهم من عدم وقوفهم عند ظواهر الأحكام والأعمال، وتجاوزهم ذلك إلى السعي نحو التحقق بمعاني الإيمان وفضائل التزكية وأسرار التكاليف فضلاً عن أدلتها. ولم يكن الافتراق المشاهد والمسموع بين منهج السلف وطريق الصوفية إلا أمراً طارئاً يعود إلى سببين رئيسيين :

الأول : خلط عجيب حصل في العصور المتأخرة بين مظاهر الجهل والانحراف والدجل، وبين التصوف الإسلامي الأصيل، حتى أصبح من العسير على عامة الناس أن يفرقوا بين صوفي حق ودعي كاذب، خاصة وأن هذا الخلط كان أحد نتائج انتشار الجهل وغلبة الأمية في تلك العصور، مع ما يعنيه ذلك من فقدان للموازن الشرعية الواضحة التي بها يميز المسلم بين ما هو من الدين وما هو خارج عنه.

الثاني : مسلك فكري خاص تبنته فئة من المسلمين تزعم احتكارها لفهم الإسلام على نحو يقترب من ادعاء الوصاية عليه وتتسرع في إطلاق الأحكام على الآخرين وتعميمها من منطلق حدي إقصائي يستسيغ ألفاظ الكفر والشرك، مما دفع بعض علمائنا إلى تشبيه أصحابه بالخوارج لما بين الطائفتين من قواسم مشتركة ملحوظة.

لكن هذه الأسباب، بما في الأول من التباس، وبما في الثاني من ضحالة، إذا كانت قادرة على تسريب وهم التناقض بين الإسلام والربانية إلى أذهان العامي الجاهل وطالب العلم الغر المبتدئ، فإنها لا يجوز أن تطغى على موقف العالم المتمكن من المعارف الشرعية، المطلع على تاريخ الأمة، القادر على فهم الظواهر الدينية والاجتماعية بتحليلها وكشف عواملها ومضامينها، وإعطاء كل ذي حق حقه في إطلاق الأحكام وحسن تحقيق مناطها⁽¹⁰⁰⁾.

لذلك قلنا إن السلفية والصوفية مذهب واحد، ومنهج متوافق

(100) انظر نموذجاً طيباً لذلك في كلام الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله : تعليق على الموافقات : 1 / 159 - 160 هامش : (1) : طبعة دار الفكر.

هو خير ما يعبر عن جوهر الإسلام في جملته وتفصيله، ومن هنا أيضا نقول إن الشاطبي عالم صوفي بعد أن قلنا أننا إنه مجدد سلفي ولسنا في ذلك أول من ينسب الرجل إلى التصوف، فقد سبق لبعض دارسي كتبه أن لاحظ مساحة صوفية تلمح عنده بين الحين والآخر⁽¹⁰¹⁾، أوصلها بعضهم إلى حد النزعة والميل.

ونحب أن نشير في البداية الى أننا فضلنا مصطلح «ربانية» على كلمة « صوفية » لعدة اعتبارات، أهمها أن الربانية لفظ قرآني⁽¹⁰²⁾. وهو كاف تماما للدلالة على المعنى الذي نريد، فلم يبق ما يسوغ استبداله بلفظ آخر استحدث في وقت متأخر عن العصور الأولى. ثم إن الملابس التي أصبحت تحيط بكلمة "صوفية" وتتداعى إلى الذهن بمجرد سماعها، للأسباب التي ذكرناها سابقا، تجعل من الأفضل والأدق أن نبتعد عن مصطلح يحمل من الذبول والمستتبعات ما هو زائد وخارج عن مرادنا. وحبذا لو أن صفة «ربانية» تأخذ مكانها الطبيعي ضمن منظومة مفرداتنا الفكرية والشرعية، وتصبح ذات معنى معهود يرسخه التداول ويكشف مضمونه رويدا رويدا وصولا إلى القدر الكافي والمطلوب توفره في المصطلحات العامة لتؤدي دورها في التعبير، وأثرها في التفكير.

ونحسب أن هذا اللفظ لا يزال بحاجة إلى تجلية ومقدمات⁽¹⁰²⁾ يمكن لا يحتمل السياق تفصيلها لكننا نقول على وجه التمهيد والتقريب :

(101) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، ص 203، والعبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة، ص 68 وما بعدها، وأبو الأجفان محمد : الإفادات والإنشادات : ص 70.

(102) انظر سورة آل عمران : الآية 79.
سورة المائدة : الآية 44 و63.

(102) مكرر : رغم أن بعض العلماء قد تصلوا لشرحه وتفسيره، كما نجد في قول ابن حجر «وقد فسر ابن عباس "الرباني" بأنه الحكيم الفقيه، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربي في غريبه عنه بإسناد صحيح، وقال الأصمعي والإسماعيلي : الرباني نسبة الى الرب، أي الذي يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل، قال ثعلب : قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أي يقومون به، وزيد النون والألف للمبالغة. والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة : هل هي نسبة إلى الرب أو إلى التربية، والتربية على هذا للعلم، وعلى ما حكاه البخاري لتعلمه» انظر : فتح الباري : 1/ 194 - 195.

إن الربانية مصطلح يختزن معناه درجة من العمق والشمول يصعب معها التعريف به عن طريق الحد أو شبهه من وسائل تعرف أضرابه من المفردات، فلا بد إذن لتوضيحه من اعتماد طريقة «إضاءة المعنى» بإبراز الخصائص والآثار التي نفضل هنا أن تكون مرتبطة بموضوع هذا البحث لتثمير الفوائد بشكل أكبر، فنقول مثلاً :

- إن الرباني هو ذلك الصنف من المجتهدين القادر على تحقيق المناط الخاص للأحكام بفاعلية ونجاح يضمنان له فرصة التعبير بصدق عن المراد الإلهي للحكم في النازلة أكثر من غيره.

- من بين عامة المكلفين : وحده الرباني - رغم إدراكه لأصل بناء الأحكام على المصالح - يبقى الدافع الأول والأخير عنده لتنفيذ أوامر الشارع هو أنها أوامر إلهية، باتباعها تماماً يتحقق بمعنى عبوديته الخالصة لله عز وجل.

- إن القائم بأمر الله في الدعوة والإصلاح لا يمكنه أن يتجاوز مرحلة الاستقلال عن ضغوط حركة مجتمعه العامة في الاتجاهات المنحرفة عن الدين، إلى مرحلة التأثير في هذه الحركة وتعديلها وتسديدها صوب الالتزام الشرعي السليم والأصيل، إلا إذا كان ربانياً. وهو النموذج من العلماء الدعاة المصلحين الذي مثله الشاطبي تمثيلاً فذاً .

- الرباني هو المرشد الذي يجيد فن التربية إجابة فائقة لا يبلغها غيره ممن لم يماثله في تحصيل التقوى وأنوارها، والحكمة وخيراتها⁽¹⁰³⁾، كما ألمح إلى ذلك الشاطبي بقوله : إن أهل فن التربية «قالوا في الرباني : إنه الذي يعلم بصغار العلم قبل كبار»⁽¹⁰⁴⁾، وقوله في غرضون كلامه عن ضرورة توجيه المتعلم إلى ما يناسب

(103) انظر : الشاطبي (م : 70 / 4 - 71).

(104) الشاطبي : (م : 74/4) وهذه العبارة منقولة عن البخاري في صحيحه، حيث قال في باب "العلم قبل القول والعمل" : «ويقال : الرباني الذي يربي بصغار العلم قبل كبار» ... قال ابن حجر في شرحه لهذا المعنى : «والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله، ويكباره ما دق منها. وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته، أو فروعه قبل أصوله، أو مقدماته قبل مقاصده. وقال ابن الأعرابي : لا يقال للعالم رباني حتى يكون عالماً معلماً عاملاً» انظر : فتح الباري : 192/1 - 195.

ملكاته من العلوم ⁽¹⁰⁵⁾ : «ولكن على الترتيب الذي نص عليه ربانيو العلماء».

وعلى كل حال فإن المصطلحات لا مشاحة فيها طالما أن المدلول أصبح واضحاً، والمهم الآن هو أن تنتقل إلى إقامة الأدلة والبراهين الكافية على أن الشاطبي كان صوفياً ربانياً.

أدلة تصوف الشاطبي : تتنوع أدلة تصوف الشاطبي إلى ما يستمد من سيرته ووقائع حياته التي تصب في هذا الاتجاه، وإلى ما يستمد من أفكاره وآرائه التي عبر عنها في مؤلفاته وتدور حول التصوف وموقفه منه، خاصة تصوف عصره. ويمكننا أن نجمع الأدلة المستخلصة من هذين المصدرين في الأربعة التالية :

أولاً : سيرته الشخصية : تعتبر السيرة الشخصية أهم ما يرشدنا إلى موقف صاحبها تجاه قضايا مثل قضية تصوفه وعدمه، وذلك لما تنطوي عليه تفاصيلها غالباً من أدلة صريحة على هذا الأمر، بحيث ينبغي - لقوتها - أن تقرأ على ضوءها وجوه الأدلة الأخرى، طالما أن مراحل هذه السيرة لم تتناقض ولم تضعف عن مستوى الإفادة المباشرة. وسيرة الشاطبي على قلة مصادرها تمدنا بما يدل بوضوح على تصوفه، خاصة ما حكاه عن نفسه في كتابه الإفادات والإنشادات، حيث تؤخذ منه ومن غيره أمارات التصوف الآتية :

1 - سلوكه على يد مشايخه من الصوفية، وتأثره بهم : كان لشيخ أبي إسحاق أعمق الأثر في تكوين معالم شخصيته، وقد ذكرنا طائفة منهم في ترجمته السابقة، يهمننا من بينهم الآن :

- شيخه الولي الصالح أبو جعفر بن الزيات : الذي وصف بأنه شيخ الشاطبي « في سلوك طريق الإرادة » ⁽¹⁰⁶⁾، وهو وصف يدل بشكل قاطع على انتظامه في سلسلة الصوفية واتباعه لطريقتهم.

(105) الشاطبي : (م : 1 / 130).

(106) أبو الأجفان محمد : الإفادات والإنشادات : ص 24. وقد ذكر في الهامش الثاني لتلك الصفحة أنه أخذ هذه الملاحظات عن مخطوط بالخزانة الملكية في الرباط بعنوان "روضة الأعلام".

- شيخه أبو عبد الله المقري : صاحب كتاب «الحقائق والرقائق» وتكملة ألفية ابن الفارض التي سماها «لمحة العارض لتكملة ابن الفارض»، وتلميذ ابن المسفر الذي كان عالماً له كلام في التصوف أخذ عنه المقري شرح أسماء الله الحسنى. وهي أعمال ودراسات تدل على ميله إلى التصوف الذي يبدو أنه انتقل عنه إلى تلميذه الشاطبي كما توحى به جملة وقائع، منها : تلقيه على يديه كتابه في التصوف «الحقائق والرقائق»⁽¹⁰⁷⁾، ومنها ما نجده في الإفادة التاسعة عشرة من إفاداته : وموضوعها سند مصافحة أخذه أبو إسحاق عن هذا الشيخ، وهو ينتهي إلى سيدنا عمر رضي الله عنه ثم إلى رسول الله ﷺ⁽¹⁰⁸⁾. ومنها أيضاً ما نجده في الإفادة الواحدة والستين : وموضوعها سند تلقيم وسند مصافحة أخذه الشاطبي عنه أيضاً، وهو ينتهي إلى سيدنا علي رضي الله عنه ثم إلى رسول الله ﷺ، وفيه ثلة من أكابر الربانيين كأبي مدين، وابن العربي، والغزالي، وأبي المعالي، وأبي طالب المكي، والجنيد*، وسري السقطي*، ومعروف الكرخي، والحسن البصري، وهو سند يمثل في طبقاته العليا السلسلة الجامعة لمعظم أسانيد مشاهير الصوفية⁽¹⁰⁹⁾.

- الفقيه القاضي أبو بكر بن عمر القرشي : الذي ذكر الشاطبي في الإفادة التاسعة أنه قد أخذ عنه سند مشابكة تلقاه

(107) انظر في الكلام عن المقري وصلة الشاطبي به :

- أبو الأصفان محمد : الإفادات والإنشادات، ص 82 الهامش (1)، وص 100 الهامش (1).

- العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة : ص 68 وما بعدها.

(108) الإفادات والإنشادات : ص 99.

(*) الجنيد : أبو القاسم الجنيد بن محمد بن جنيد الخزاز، أصله من نهاوند. ولد ببغداد ونشأ بها. تفقه بأبي ثور إبراهيم بن خالد، وصحب الحارث المحاسبي وخاله سري السقطي. توفي ببغداد سنة 298 هـ. أنظر ترجمته في البداية لابن كثير : 11 / 121 - 122.

(*) سري السقطي : تلميذ معروف الكرخي، وخال الإمام الجنيد بن محمد. توفي سنة 253 هـ ودفن بمقبرة «الشوينزي» ببغداد. أنظر ترجمته في البداية لابن كثير 11 / 15 - 16.

(109) الإفادات والإنشادات، ص 140. وانظر : طبقات الصوفية لابن الملكن.

الأخير عن رسول الله ﷺ في المنام، ثم تمنى أن ينال بركة الانتظام في سلك رجاله (110).

إن أسانيد المصافحة والمشابكة والتلقيم لها معانيها المعروفة عند رجال التصوف، وكلها من مظاهر السلوك وحيثياته، بحيث تشكل دليلاً ناصعاً على صوفية أطرافها، أو نزعتهم الصوفية على أقل تقدير، بيد أن بعض الباحثين وقف منها موقف المتردد والمشكل (111) نظراً لعدم اطلاعه على المدرسة الربانية وتفصيلها فيما يظهر، لكن هذا لا يقدر أبداً في صحة مدلولها الذي ذكرناه، وبالتالي صحة استشهادنا بها كأحد الأدلة على تصوف الشاطبي.

2 - إحاطته بعلوم الصوفية وعنايته بها : فإحاطته بمعارف القوم يدل عليها كلامه عنهم وعن أحوالهم ودقائق طريقتهم في مواضع كثيرة من كتبه، وقد أكدها الشيخ دراز حينما عدد في مقدمته للموافقات العلوم التي أحاط بها الشاطبي قبل كتابته لذلك المؤلف فذكر منها : «طريق الخاصة من المتصوفين» (112).

أما عنايته بهذه العلوم فيدل عليها ما ذكرناه سابقاً من تلقيه كتاب «الحقائق والرقائق في التصوف» عن شيخه أبي عبد الله المقرئ. إضافة إلى مراسلاته ومحاوراته المطولة مع بعض كبار شيوخ المغرب كالقبا، وأبي عبد الله الرندي حول ضرورة اتخاذ شيخ لمن أراد سلوك طريق الصوفية، وما دار من مناظرات بشأن هذه المسألة بين علماء غرناطة، كان الشاطبي أحد أطرافها (113).

(110) الإفادات والإنشادات، ص 90 - 91.

(111) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة : ص 70 - 71.

(112) دراز : مقدمة تعليقه على الموافقات : (م : 1 / 10).

(113) أنظر : الريسوني أحمد نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي : ص : 117 وما بعدها. والذي يبدو لي أن الشاطبي كان يتبنى الرأي القائل بلزوم السلوك على يد شيخ مرشد كما يوحى به قوله : « وكثيراً ما يقع هذا لمن لم يبن أصل سلوكه على الصواب، أو من سلك وحده بدون شيخ » (م : 2 / 207).

3 - أخلاقه الربانية العالية : التي أجمع عليها مترجموه، ومنهم التنبكي الذي وصفه بأنه كان «ثبتاً ورعاً صالحاً زاهداً سنياً ... على قدم راسخة من الصلاح والعفة والتحري والورع» (114) يضاف إلى ذلك اتصافه بأية الولاية والعلم وهي التواضع الذي تدل تصرفاته على أنه كان عنده خلقاً أصيلاً كما يفهم مثلاً مما روي عنه من أنه عند تصنيفه لكتاب الموافقات كان يباحث تلميذه أبا جعفر أحمد القصار ببعض مسائله قبل أن يدونها فيه، شأن ذوي الفضل والإنصاف من العلماء (115).

تلك هي أدلة تصوف الشاطبي المستمدة من سيرته الشخصية. وقبل أن نترك الكلام فيها نشير إلى أن الاستدلال على صوفية أبي إسحاق بما ورد في كتابه الإفادات والإنشادات قد يعترض عليه بأن مضمون هذا الكتاب في طبيعته وتاريخ تأليفه المبكر معارض بآراء الشاطبي الواردة في كتبه الأخرى، خاصة الاعتصام الذي ألفه في آخر حياته ومات دون أن يتمه وجوابنا عن هذا الإيراد نختصره في أمرين :

الأول : إن كتاب الإفادات والإنشادات لم نعثر على تاريخ محدد لتأليفه، بيد أن الشاطبي أرخ لثلاث من إفاداته وإنشاداته فيه بسنة (760 هـ) (116). فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قاله الأستاذ محمد أبو الأجفان في مقدمته لفتاوى الشاطبي التي جمعها من أن ولادة أبي إسحاق كانت قبل سنة (720 هـ) (117)، تبين لنا أن الشاطبي كان يشتغل بكتابه الإفادات والإنشادات وقد تجاوز الأربعين من عمره، وهي نسبياً ليست سناً مبكرة، ولم يكن الشاطبي فيها مجرد طالب علم مبتديء.

والثاني : وهو الأهم : أن الدراسة المعمقة لآراء الشاطبي

(114) التنبكي : نيل الابتهاج 1 / 48.

(115) أبو الأجفان : الإفادات والإنشادات : ص 26.

(116) المرجع السابق : ص 70.

(117) فتاوى الإمام الشاطبي : ص 32.

الواردة في سائر مؤلفاته - ومنها آراؤه المتعلقة بالتصوف - تؤول بنا إلى اعتقاد راسخ بأن أفكار أبي إسحاق ومواقفه في كل تلك المؤلفات منسجمة ومتفقة من حيث الجوهر والأساس في الأغلب الأعم، خلافا لما قد تعكسه القراءة السطحية لكتابه الاعتصام من انطباع عن المؤلف مختلف عما يستشف من الموافقات. وتفصيل القول في هذه القضية يؤدي بنا إلى استطراد مطول، بل إنها تستحق أن تكون موضوع بحث مستقل نظرا لأهميتها القصوى ودورها الحاسم في فهم كتاب الاعتصام. بيد أننا نكتفي هنا بلفت الانتباه إلى نقطتين : الأولى أن كتاب الاعتصام بناه الشاطبي على كتابه الموافقات وما أصله فيه من قواعد وأحكام، بدليل ما ضمنه من إحالات عليه. والثانية : ضرورة إمعان الفكر والتأمل في بعض آراء الشاطبي التي عبر عنها في كتابه الموافقات، واستصحاب مدلولاتها لدى متابعة واستيعاب آرائه الأخرى، وهو ما نمثل له برأيه في مسألة : (ما يجب على طالب الآخرة النظر فيه، والشغل به)، ومسألة : (الورع بالخروج عن الخلاف)، وردوده على ما قاله بعض العلماء بخصوصهما ⁽¹¹⁸⁾ ففي تلك المسائل ونحوها نلاحظ بقوة استقلاله الفكري وانضباطه الشديد بأدلة الشرع وموازينته، وتحفظه وتدقيقه في تحرير أحكام المجاهدة والتقوى والورع وصرف الخواطر ... ونحوها، مما يمهّد جيّدا لآرائه في الاعتصام ويجعل متغيراتها - إن وجدت - أقرب إلى نضج ما كان، من التحول إلى ما لم يكن.

ثانيا : تأصيله لمذهب الصوفية، وبيانه أن نحلّتهم قائمة على الكتاب والسنة : في مقدمته لكتاب الموافقات قال الشاطبي ⁽¹¹⁹⁾ :
 إن ما جمعه فيه «يوفي حق المجتهد والمقلد، والسالك والمربي، والتلميذ، والأستاذ» وهو استهلال بارع يشعر بأن السلوك والتربية سيكون لهما نصيب من مواضيع الكتاب على شرط الوفاء الحق لجهة البيان والتأصيل وما يلزم عنهما من توضيح وإنصاف. وذلك

(118) الشاطبي : (م/72 ويدها).

(119) الشاطبي (م : 9/1).

وعد وجدنا مصداقه حقا في مسائل الموافقات وفصوله، كما وجدناه أيضا في تحليلات الاعتصام وأحكامه، بحيث يمكننا أن نقول بثقة إن الشاطبي في هذه الكتابين أصل مذهب الصوفية وأنصف نحلتهم وردّها إلى منابعها الحقيقية بعد ما أصابها من خلط موهم واضطراب مسيء. وقد تمثل هذا التأصيل في خطوات وقواعد نذكر فيما يلي أهمها باختصار :

1 - شرح لفظ التصوف، وبيان وجوه معانيه وأحكامها : وهو تصرف علمي سليم مبني على قاعدة أن الحكم على الشيء فرع تصوّره، فضلا عما يفرضه من اعتبارات واقعية أبرزها أن هذا اللفظ أصبح عند المتأخرين لفظا مجملا يحتمل أكثر من معنى، فكان لابد من التصدي لشرحه وتحديد المقصود منه ليقع الحكم على محل معلوم. وقد التزم الشاطبي أن يتم ذلك بالرجوع إلى ما قاله فيه المتقدمون لأنهم أرباب الاصطلاح، فبيانهم له هو الحجة⁽¹²⁰⁾، ولأن كلام المتأخرين هو سبب الإشكال وداعية حله وعلى هذا الأساس أوضح أن لفظ التصوف عند المتقدمين معنيين : أحدهما ذو مضمون أخلاقي صرف يصلح للتعبير عن حال المبتدي، والثاني له مضمون ذوقي يصلح للتعبير عن حال المنتهي، لكن المعنيين يرجعان عند التحقيق إلى معنى واحد قائم على فقه شرعي يتعلق بالصلاح وثمراته. ثم انتقل إلى تفصيل ما يراد بكل معنى وما يتفرع عنه من ضروب، مع إعطاء كل قسم حكمه من حيث هو مشروع حسن أو مبتدع قبيح، وفق تنويع وتعريف يدل على طول باعه في علم التصوف⁽¹²¹⁾.

2 - الاقتداء بالصوفي مشروط بعرض أقواله وأفعاله على الشرع : لابد قبل الاقتداء بالصوفي من الحكم على أقواله وأفعاله : هل هي من جملة الدين أم لا ؟ والحاكم الناطق بذلك هو الشرع،

(120) لاحظ قول الشاطبي عن الصوفية الذين نسبت اليهم الطريقة : (فهم الحجة لنا على كل من ينتسب الى طريقتهم) : ع : (132/1).

(121) انظر : الشاطبي : (ع 265/1 حتى 269).

تماما كما هو الحال في أقوال العالم وأفعاله التي لا تتبع إلا من جهة أنها تعبير عن حكم الشارع ومراده. وهذا هو منهج الاقتداء وشرطه عند السلف الصالح، وأئمة التصوف الحق كالجنيد، والداراني⁽¹²²⁾، وسهل بن عبد الله التستري (ت : 283 هـ) الذي قال « مذهبنا مبني على ثلاث أصول : الاقتداء بالنبي ﷺ في الأخلاق والأفعال، والأكل من الحلال، وإخلاص النية في جميع الأعمال » فالصوفية ليس في طريقتهم اتباع للرجال على انحراف أو ضلال، بل على هدى واستدلال، وهو ما لم يلتزم به نابتة متأخرة الزمان من أدعياء التصوف عندما اتبعوا الرجال « من حيث هم رجال لا من حيث هم راجحون بالحاكم الحق »⁽¹²³⁾.

3 - مذهب الصوفية الحق مبني على اتباع الكتاب والسنة : لما عرف من حالهم أنهم يحافظون على حدود الشريعة في الظاهر والباطن، ويقومون بأحكام السنة على ما ينبغي من التحري والاتباع حتى قال عمود نحلته القشيري : إن اختصاصهم باسم التصوف إنما كان لانفرادهم به عن أهل البدع⁽¹²⁴⁾.

فالصوفية ساروا على طريقة النبي ﷺ وأصحابه في الأخذ بالعزائم ووجوه الورع والاحتياط، مع التمسك بالأصول العامة لمكارم الأخلاق وعدم التنزل إلى درجة المشاحة والأخذ بالحظوظ الخاصة ومقاطع الحقوق، كل ذلك بدواعي التوكل على الله وحسن التحقق بمقام العبودية، ولذا سادوا غيرهم ممن لم يبلغ مبالغهم في هذا السبيل، وكانوا باتفاق أهل السنة : صفوة الله من الخليقة⁽¹²⁵⁾.

(122) قال الجنيد رحمه الله : « مذهبنا مقيد بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في طريقنا هذا ». وقال أبو سليمان الداراني : « تعرض علي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدي عدل : الكتاب والسنة ». انظر : محمد الخضر حسين : تعليق على الموافقات: (242/1) - هامش : (1) - طبعة دار الفكر.

(123) الشاطبي (ع : 2 / 866-867).

(124) الشاطبي (ع : 119/1).

(125) الشاطبي (م : 173/4 وما بعدها).

4 - أحوال الأولياء مخرجة كلها على الأصول الشرعية : في الفصول الملحقه بالمسألة الخامسة عشرة من مسائل بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة أورد الشاطبي بعض حكايات الصوفية وقام بتخريجها على الأصول الشرعية، مؤكداً من خلال ذلك أنك يمكن أن «تجد مخرجا في كل ما يظهر على أيدي الأولياء الذين ثبتت ولايتهم بحيث يرجع إلى الأحكام العادية، بل لا تجده إن شاء الله إلا كذلك» (126)، وهو مبدأ مقيد كما يظهر بأن يكون هؤلاء الأولياء ممن ثبتت ولايتهم بمعيار الشرع وأحكامه، وأن يكون الناظر في ذلك راسخ القدم في علوم الشريعة، مجردا عن تأثير التعصب والهوى، خاليا عن دوافع الانتصار لرأي بعينه.

وفي هذا السياق كان للشاطبي جملة من الآراء والقواعد التي تدخل في باب التأصيل العام لأحوال الصوفية وعلومهم، نذكر منها: إدراجه لكلام أرباب الأحوال في القسم الثاني من أقسام العلم وهو ما كان من ملحه لا من صلبه (127). وبيانه عن طريق التمثيل للأوجه التي يجوز العمل فيها بمقتضى الفراسة والكشف والإلهام وعموم الخوارق (128). ثم تلك القاعدة الهامة التي نص عليها بقوله (129) : «كل ما نقل عن الأولياء أو العلماء أو ينقل إلى يوم القيامة من الأحوال والخوارق والعلوم والفهوم وغيرها فهي أفراد وجزئيات داخلة تحت كليات ما نقل عن النبي ﷺ»، إضافة إلى بيانه وجوب تنزيل أعمال الصوفية من الانقطاع إلى الله ونحوه على حالة المسلمين في التكليف أول الإسلام ونصوص التنزيل المكي الذي لم ينسخ، ليظهر المسلك الشرعي الذي عنوا به واتبعوه على وجه لا يضاد المدني المفسر ولا يخرج عن مداخل أهل الشريعة (130). وهو

(126) الشاطبي (م : 222/2).

(127) الشاطبي (م : 58/1) وهو يفيد على كل حال إدخاله لكلامهم في دائرة ما هو معتبر من العلم على العموم.

(128) انظر الفصل الملحق بالمسألة الحادية عشرة من مسائل بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة.

(129) الشاطبي (م : 198/2).

(130) الشاطبي (م : 174-173/4).

ملحظ جليل القدر عالي القيمة، رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة عن المسلمين.

5 - ينبغي التفريق بين الصوفية الأول، وأدعياء التصوف من المتأخرين : كلام الشاطبي - خاصة في الاعتصام - ناضح بضرورة التفريق بين الصوفية المتقدمين أصحاب الطريقة المثلى المعروفين بالعلم والمتصفين بالتزام الكتاب والسنة، وبين الأدعياء من متأخري المتصوفة المتميزين بالابتداع وعدم الاتباع، فهو كثيرا ما اشتكى من «نابذة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم⁽¹³¹⁾» الذين بذل ما في وسعه لمحاربتهم وفضح انحرافاتهم معتمدا في سبيل تحقيق ذلك بشكل رئيسي على بيان وإثبات ما كان عليه الصوفية الأول وما قامت عليه طريقتهم من تعظيم للشريعة واتباع للسنة وأدائها وابتعاد عن البدع وأهلها، مع ما اتصف به أكثرهم من العلم والفقه حتى كانوا ممن يؤخذ عنه الدين أصولا وفروعا. إضافة إلى تأكيده وتكراره أن اتباع الهوى مذموم، وأن الولاية لا يمكن أن تحصل لتارك سنة ولو عن جهل بها، فكيف بمن كان عاملا بالبدعة كفاحا⁽¹³²⁾ ؟.

وخدمة لهذا الغرض أعلن الشاطبي عن نيته وضع نموذج ملخص في طريقة القوم «يستدل به على صحتها وجريانها على الطريقة المثلى، وأنه إنما داخلتها المفاصد وتطرفت إليها البدع من جهة قوم تأخرت أزمانهم عن عهد ذلك السلف الصالح وادعوا الدخول فيها من غير سلوك شرعي ولا فهم لمقاصد أهلها، وتقولوا عليهم ما لم يقولوا به، حتى صارت في هذا الزمان الأخير كأنها شريعة أخرى غير ما أتى به محمد ﷺ، وأعظم من ذلك أنهم يتساهلون في اتباع السنة ويرون اختراع العبادات طريقا للتعبد صحيحا، وطريقة القوم بريئة من هذا الخباط بحمد الله⁽¹³³⁾».

(131) الشاطبي (ع : 856/2). وانظر مثله (ع : 119/1 - 128 - 129 - 132 - 263 - 337 - 342 - 355 - 361 - 363 - 548/2 - 596 - 654).

(132) الشاطبي (ع : 119/1 حتى 132).

(133) الشاطبي (ع : 120/1 - 121) ومثله قوله : «إن فسح الله في المدة وأعان بفضلہ بسطنا الكلام في هذا الباب في كتاب مذهب أهل التصوف وبيان ما أدخل فيه مما ليس بطريق لهم : (ع : 278/1 - 279).

وجدير بالذكر هنا أن الشاطبي كما يفرق بين الصوفية وبين المتصوفة المنتسبين زورا وكذبا إلى التصوف، فإنه يفرق كذلك بين العلماء وأدعياء العلم المنتمين زورا وبهتانا إليه ⁽¹³⁴⁾، وهذا يعكس منهجا صارما عنده في التفريق بين حملة الصفة بحق وجدارة، وبين من يدعي حملها وهو ليس من أهلها.

تلك هي أبرز المعالم في خطة الشاطبي لتأصيل المدرسة الصوفية، وردها في نشوئها إلى منابع الإسلام من كتاب وسنة وسيرة سلف صالح، وإظهار حقيقتها كما كانت على يد أئمتها الأوائل، بغية تجليتها وإنصافها، ومن ثم تنقيتها مما لحق بها على يد الأدعياء المتأخرين من بدع وانحرافات. واعتقد أن ما قاله كاف في هذا الباب وواف إن تتبع واستقصى بسعته الموجودة خاصة في كتاب الاعتصام، وإن كنت أسف أشد الأسف لعدم تمكنه من اتحافنا بكتابه الموعد عن طريقة القوم ونموذجها الأمثل.

ثالثا : مديحه لرجال التصوف، وتعليقه موقف منتقديهم وخصومهم بأنه ناتج عن سوء فهم : مدح الشاطبي رجال التصوف السني في كثير من المواضع، فهم عنده : «أهل الحقائق والمواجد والأنواق والأحوال والأسرار التوحيدية» ⁽¹³⁵⁾ كما أنهم أهل العزائم والاجتهاد والورع الذين «سادوا غيرهم ممن لم يبلغ مبالغهم في الاتصاف بأوصاف الرسول ﷺ وأصحابه» ⁽¹³⁶⁾ إلى غير ذلك من صيغ المديح ⁽¹³⁷⁾ التي وصلت غاية الإشادة والإطراء حين قال عنهم إنهم باتفاق أهل السنة «صفوة الله من الخليقة» ⁽¹³⁸⁾.

وهو لم يكتف بمدحهم والتعبير عن محبته لهم، بل إنه تصدى أيضا لتحليل موقف منتقديهم وخصومهم فأوضح أنه راجع إلى «انحراف الفهم عنهم» ⁽¹³⁹⁾، تماما كما أعاد تشويه طريقته تارة

(134) انظر مثلا : قوله ك «وحكى عن قوم ممن ينتمي إلى العلم» (ع : 578/2) وقوله : «بل لقد وقع مثل هذا في طائفة ممن تميز عن العامة بانتصاب في رتبة العلماء» (ع : 596/2).

(135) الشاطبي (ع : 132/1).

(136) الشاطبي (م : 173/4).

(137) يلاحظ منها ما قاله في التعريف ببعض أفاضل الشيوخ في كتابه الإفادات والإنشادات، كقوله مثلا : «أنشدني الفقيه الصوفي المتخلق .. : الإفادات والإنشادات : ص (95) ونحوها.

(138) الشاطبي (م : 174/4).

(139) الشاطبي (م : 224/2-225).

إلى الجهل، وأخرى إلى عدم التحقق بفهم مقاصد الشريعة (140)، ولهذا نجده قد علل تعرضه لبعض المسائل المتعلقة بهم بأنه بحث فيها «حتى يتقرر - بحول الله - ما يفهم به عنهم مقاصدهم، وما توزن به أحوالهم حسبما تعطيه طريقتهم المثلى» (141) وليس حسبما يؤدي إليه ولاء منحرف أو انتقاص مجحف. على أن أهم ما قرره بهذا الخصوص هو تكييفه لقضية فهم أحوالهم وتحقيقها بحيث ترجع روحها إلى «الفقه في الشريعة» (142) وهو الأمر الذي نجد تطبيقه عنده في ربطه بين اعتقاد بنائهم لطريقتهم على اتباع السنة وبين تنزيل أعمالهم على حالة المسلمين في التكليف أول الإسلام ونصوص التنزيل المكي الذي لم ينسخ، مع عدم المضادة لأحكام المدني المفسر من السور (143).

رابعاً : المنزع الصوفي الواضح في معالجته للمسائل العلمية، والآراء التي تبناها فيها : إن من يدرس مؤلفات الشاطبي يلحظ منزعا صوفيا واضحا في معالجته للمسائل العلمية، والآراء التي تبناها بخصوصها، حتى إن أحد الباحثين رأى في أدلته على بعض القواعد الأصولية الهامة - كقاعدة تحقيق المناط الخاص - ما هو إلى الرقائق ونحوها أقرب، وانتقده على ذلك (144)، في حين أن غيره نظر إلى الأمر من وجهة أخرى هي اكتشاف خصائص المنهج الفكري العام فقال (145) : «إن الأصل عند الشاطبي ليس هو البرهان، وإنما العرفان».

والواقع أن الريانية مفهوم شامل كما أسلفنا، ونضيف هنا تفصيلا آخر فنقول : إن مضمونها له بعد علمي وفكري يترك آثاره ويفرض منطقه على رؤية الرباني ومواقفه مهما كان محلها بعيدا في الظاهر عن مثل هذا التأثير. وبهذا يغدو من الطبيعي أن يظهر انعكاس صوفية الشاطبي على سائر آرائه بعد أن أثبتنا له هذه الصفة. والأمثلة التالية هي التي ستؤكد لنا هذه الدعوى وتؤيدها :

(140) الشاطبي (ع : 119/1).

(141) الشاطبي (م : 225/2).

(142) الشاطبي (م : 189/2).

(143) الشاطبي (م : 173/4-174).

(144) النجار عبد المجيد : فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، ص 203.

(145) عبد الرحمان طه : تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 122.

أ - قرر الشاطبي في موضعين من كتبه أن إجماع الصوفية فيما يتعلق بطريقتهم هو إجماع معتبر كسائر أهل العلوم في علومهم⁽¹⁴⁶⁾. وهو يعني أن إجماعهم على شيء مما تميزوا به من صفات وخواص حجة، إذ القاعدة أن يراعى في كل شأن إجماع أهله.

ب - ولما تكلم عن أحكام الاستفتاء والاقتداء في الأفعال، عقد المسألة السادسة من هذا المبحث ليورد فيها تفصيلاً خاصاً بأرباب الأحوال، حيث بين حكم استفتائهم والاقتداء بأحوالهم عندما يكون أحدهم قد بلغ مرتبة صح منه فيها الاجتهاد، وصح بالتالي من الناس استفتاءه والاقتداء به⁽¹⁴⁷⁾. وهو عندما يفرع على أحوالهم في مسألة أصولية كمسألة التقليد والفتوى يكون قد بلغ غاية التسليم بهذه الأحوال.

ج - وفي معرض بيانه أن فرض الكفاية هو رد كل فاسد وإبطاله، أوضح أن حصول هذا الإبطال هو المراد على أي وجه تم، ولو بخارقة على يد ولي من أولياء الله، أو بأمر ناشيء من فرقان التقوى⁽¹⁴⁸⁾.

د - وعند استدلاله على قاعدة تحقيق المناط الخاص قال : إن مأخذ هذا النظر هو التقوى والحكمة، بحيث يصدر عن مشكاة القلوب المؤمنة وما فيها من نور الإلهام الحاصل بفضل الله ورحمته⁽¹⁴⁹⁾. وهو المقام الذي نجد تتمته فيما قاله بعد من أن صاحب الرتبة الثالثة من مراتب المشتغلين بعلوم الشريعة الذي لا خلاف على صحة اجتهاده لجمعه بين كليات الأحكام وجزئياتها، يسمى «الرباني» و«الحكيم»⁽¹⁵⁰⁾، وذلك ربط يشير إليه وصفه لتحقيق المناط الخاص بأنه «أعلى» من العام «وأدق» ووصفه لصاحب هذا التحقيق بأنه «الذي رزق نوراً يعرف به النفوس ومراميها، وتفاوت إدراكها، وقوة تحملها للتكاليف، وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها، ويعرف التفاتها إلى الحظوظ العاجلة أو عدم التفاتها، فهو يحمل على كل نفس من أحكام النصوص ما يليق بها، بناء على أن ذلك هو المقصود الشرعي في تلقي التكاليف⁽¹⁵¹⁾».

(146) الشاطبي : (م : 141/1). (ع 132/1).

(147) الشاطبي : (م : 209/4-210).

(148) الشاطبي : (م : 36/1).

(149) الشاطبي : (م : 70/1).

(150) الشاطبي : (م : 169/4).

(151) الشاطبي : (م : 71/1).

إلى غير ذلك من أمثلة أخرى عديدة : كالمسألة العاشرة من مسائل الكتاب الكريم وما فيها من كلام عن السلوك والطريق والأحوال والمربي .. وهي في أصلها قائمة على نظر صوفي محض؛ والمسألة العاشرة من مسائل السنة وفيها تحدث عن الكشف والاطلاع، وهل يثبت به حكم إذا كان من أفراد المكلفين، كما يثبت به حكم إذا كان من جهة النبي عليه الصلاة والسلام، مع تحريره فيها أيضا لفائدة الخوارق والكرامات ؛ والمرتبة الثالثة من المسألة السابعة من كتاب الأحكام حيث فرق بين العلم والحال، وبنى على كل منهما الحكم الذي يناسبه .. وذكر أشياء مما يتعلق بأصحاب الأحوال كالتجريد وخرق العوائد ؛ والمسألة الحادية عشرة من مسائل العزائم والرخص وفيها تكلم عن انخراق العوائد للأولياء وأجراها على حكم الرخص، وأورد مصطلحات الأحوال والمقامات، ونقل شيئا من حكايات الصوفية عن القشيري ؛ والفصول الملحقه بالمسألة العاشرة من مسائل بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة، وما نجده فيها من حديث عن الكرامات والمكاشفات والفراسة الصادقة والإلهام الصحيح والوحي النومي ...، إضافة إلى بعض فتاواه كالفتوى التي شرح فيها حديث «ما تقرب عبدي إلى بشيء أحب إلى مما افترضت عليه ...»، فهناك أورد ألفاظ المحبة والسلوك والشهود والغيبة والكل والواحد ... وهي من مصطلحات الصوفية المعروفة (152).

فهذه مسائل وأبحاث علمية يتجلى فيها بوضوح ليس فقط تصوف الشاطبي، بل وتمكنه من علم التصوف أيضا، فضلا عما تفيد من تأصيل شرعي لتصرفات أرباب الأحوال، وبيان لمعانيتها ومراميها (153).

(152) فتاوى الإمام الشاطبي : ص 178 وما بعدها.

(153) نشير هنا إلى قول الشاطبي في ختام كتابه الموافقات : «على أنه قد بقيت أشياء لم يسع إيرادها، إذ لم يسهل على كثير من السالكن مرادها ... على أنه في أثناء الكتاب رموزا مشيرة ... فمن تهدي إليها رجا بحول الله الوصول ..» ونقترح النظر على ضوء قوله : «ورموزا مشيرة» في بعض فصول الكتاب كالفصل المتعلق بأنوار المشتغل بعلم الشريعة (م : 163/4 وما بعدها)، مع تأمل نحو قوله في آخر مبحث التعارض بين الأدلة التي يمكن الجمع بينها (م : 229/4) «فتأمل هذا الفصل، فإن فيه رفع شبه كثيرة ترد على الناظر في الشريعة وفي أحوال أهلها وفيه رفع مغالط تعترض للسالكين لطريق الآخرة .. وفيه من الفوائد فصل القضية بين المختلفين في مسألة الفقر والغنى ..» فهو يلفت النظر بصراحة إلى إمكانية تنزيل كلامه في تلك المباحث على مسائل علم السلوك والزهد والتربية. وقوله في آخر مسألة : =

تلك هي الأدلة على تصوف الشاطبي التي رأينا من خلالها كيف أن سمة الربانية لم تكن عنده صفة سلوكية فقط، بل كانت ميزة فكرية تركت أثرها الكبير في منهجه الفكري وآرائه العلمية، حتى قيل عنه كما ذكرنا إنه من علماء العرفان.

خصائص تصوف الشاطبي : بعد أن أقمنا البراهين الدالة على صوفية الشاطبي ورسوخ قدمه في المدرسة الربانية من حيث المعرفة بها والتحلي بصفاتهما والتعبير عن طريقتهما ومنهجها، يحسن بنا أن نتكلم على خصائص تصوفه، وهو موضوع تفرضه نواحي الواقع والعصر، لأن أبا اسحاق عاش في حقبة من تاريخ الأمة كانت جزءاً من مرحلة تخلف وانحدار، تبدت إحدى مظاهرها بانحرافات دينية أصابت فيمن أصابت متصوفة ذلك الزمان، فأصبح مذهبهم بؤرة بدع وخرافات، بعد أن كان حصناً منيعاً من حصون الشريعة والدين. ففي هذا الجو العام كان الشاطبي بدوره صوفياً، لكنه تصوف العالم الرصين، الوارث لأمانة حفظ السنن وإحيائها، وإصلاح العقائد وتنقيتها، ولذلك تميز تصوفه بالخصائص التالية :

أولاً : أنه مبني على العلم والعمل : وهذا ما يعنيه المبدأ العام الذي قرره حين قال ⁽¹⁵⁴⁾ : «إن أحوال الصوفية توزن بميزان الشرع»، وميزان الشرع هو العلم الذي به يفرق المسلم بين الحق والباطل، والحلال والحرام، وعلى هذا المبدأ بني اشتراطه الحازم للاقتداء بالصوفي أن تعرض أقواله وأفعاله أولاً على حاكم الشريعة لمعرفة هل هي من جملة الدين أم لا ⁽¹⁵⁵⁾.

إن الربط المحكم بين التصوف والعلم يظهر لنا عند الشاطبي أيضاً في ناحية مهمة أخرى هي : تعليقه الدائم للابتداع : بالجهل وغلبة الهوى ⁽¹⁵⁶⁾، ولو اتخذ هذا الجهل صورة توهم وجود دليل

= = مامن مزية أعطيها صلى الله عليه وسلم .. إلا وقد أعطيت أمته منها أنموذجاً (م : 197/2) : «ومن تتبّع الشريعة وجد من هذا كثيراً يدل على أن أمته تقتبس منه خيرات وبركات، وترث أوصافاً وأحوالاً موهوبة من الله تعالى ومكتسبة. والحمد لله على ذلك».

(154) الشاطبي : (ع : 363/1).

(155) الشاطبي : (ع : 866/2-867).

(156) الشاطبي : (ع : 176/1).

شرعي على البدعة عند المبتدع الذي ظن في نفسه تحصيل رتبة الاجتهاد⁽¹⁵⁷⁾، ولذلك نجده ينفي قطعاً إمكان اجتماع الانحراف مع الرسوخ في العلم : «إن كل راسخ لا يبتدع أبداً، وإنما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه ... فإنما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء»⁽¹⁵⁸⁾.

وحاصل هذا المعنى أن الصوفي لا بد له للتوقي عن مفسدة الابتداع من أن يكون عالماً، أو مقتدياً بالعلماء.

وهذا الربط بين التصوف والعلم له فوائد جلية نجد نموذجاً تطبيقياً لها عند الشاطبي نفسه الذي كان عالماً متبحراً وصوفياً متبصراً، ولذا تمكن من إنجاز تحليلات عميقة لبعض القضايا الشائكة المتعلقة بالتصوف، وخرج منها بأصدق النتائج وأعظمها نفعا له ولغيره : من ذلك مثلاً : تفريقه بين كرامات الأولياء وبين ما يصدر عن «أرباب التصريف بالهمم والتقربات بالصناعة الفلكية والأحكام النجومية» حيث أرجع أفاعيل هؤلاء الخارقة إلى «حال حكمي وتدبير فلسفي لا شرعي» ووصفها بأنها «كلها ظلمات بعضها فوق بعض ليس لها في الصحة مدخل ولا يوجد لها في كرامات النبي ﷺ منبع»⁽¹⁵⁹⁾ وهذه مسألة دقيقة لا يعلم مقدار خطورتها وأهميتها بيانها عند السالكين - خاصة في هذا العصر وأمثاله - إلا الله عز وجل. ومنه كلامه عن العمل بمقتضى الفراسة والكشف والإلهام ونحوها، واشترطه لذلك «ألا تخرم حكماً شرعياً ولا قاعدة دينية» وإلا فهي وهم أو خيال أو من إلقاء الشيطان، وإن خالطها شيء مما هو حق⁽¹⁶⁰⁾. وهذه العبارة الأخيرة فيها ملحظ دقيق يتحرز المرء بفهمه عن واحد من أخفى مزالق تلبيس إبليس. ومنه أيضاً معالجته لموضوع الكرامات وتحذيره السالك من أنها كما تكون خصوصية وعطاء، فإنها أيضاً فتنة وابتلاء⁽¹⁶¹⁾.

(157) الشاطبي : (ع : 197/1).

(158) الشاطبي : (م : 192/1).

(159) الشاطبي : (م : 200/2).

(160) الشاطبي : (م : 202/2-203).

(161) الشاطبي : (م : 208/2).

أما العمل فإن توثيق الصلة بينه وبين العلم أصل عام وقاعدة أولية عند الشاطبي كما بيناه أنفاً، وقد أكد أن شأن الصوفية هو بذل غاية الجهد والإمكان في إطاعة الأوامر وترك المنهيات، مع الأخذ بالعزائم والتمسك بالاحتياط، وإسقاط الحظوظ العاجلة، والمحافظة على حدود الشريعة، والقيام بأحكام السنة واتباعها على ما ينبغي⁽¹⁶²⁾. وهي صفات لا شك أن أمثاله من العلماء والمصلحين يحرص على التحلي بها كما يحرص على دعوة الناس إليها⁽¹⁶³⁾.

ثانياً : أنه نقي من شوائب الابتداع وكدر الانحراف : وهي خاصة تابعة لما قبلها وثمرتها لها، لأن الرسوخ في العلم - كما قال - لا يمكن أبداً أن يجتمع مع الابتداع والانحراف، إذ هما فرع عن الجهل بقواعد الكتاب وأحكام السنة، المؤدي إلى شتى صور التجافي عنهما، في حين أن التمسك الشديد بهما هو أول معاني العلم أبرز صفات العلماء.

إن سلامة تصوف الشاطبي ونقاؤه الشرعي يبدو لنا بشكل خاص في ناحيتين :

1 - أنه ميز بين الصوفية وأدعياء التصوف، فمدح الصنف الأول، وذم الصنف الثاني الذي كان له موقف حازم من أفراد المعاصرين له، حيث صرح بمعاداته لهم، وتشدد في النكير عليهم، وعمل ما في وسعه لفضح نحلتهم بين الجمهور⁽¹⁶⁴⁾، حتى أفتى بالقتل من غير استتابة بحق رجل انتحل طريقة إباحية في الأندلس وصدر عنه ما رأى الشاطبي فيه كفراً بشريعة محمد ﷺ⁽¹⁶⁵⁾.

(162) الشاطبي : (م : 224-225 و 173/4-174).

(163) للشاطبي في كتاب الاجتهاد كلام طويل عن مطابقة فعل العالم لقوله وأهمية ذلك في الاقتداء به. أنظر مثلاً : المسألة الثالثة من الطرف الثاني، والمسألة الرابعة من الطرف الثالث.

(164) قال في الاعتصام : (36/1) : «تارة نسبت إلى معادة أولياء الله، وسبب ذلك أنني عانيت بعض الفقهاء المبتدعين المخالفين للسنة ... وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى الصوفية ولم يتشبهوا بهم».

(165) فتاوى الإمام الشاطبي ص : (189) وما بعدها. وأنظر أيضاً موقفه من أدعياء التصوف ويدعهم في الفتوى الموالية : ص : (193) وما بعدها.

2 - أن تصوفه امتزج بسلفيته، فكانت هاتان الصفتان عنده متكاملتين، تعبران معا عن روح علمية واحدة متميزة بالعمق وسعة الاطلاع. ومما يشير إلى امتزاج سلفيته بصوفيته أن مصطلح «أرباب الأحوال» شامل عنده للصحابة وغيرهم من السلف الصالح، ألا ترى مثلاً أنه أورد حكايات عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها، ثم قال ⁽¹⁶⁶⁾ : «وهؤلاء هم أرباب الأحوال» وقريب منه قوله ⁽¹⁶⁷⁾ : «وكذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وهم الأولياء حقاً، والفضلاء صدقاً».

وهذا الامتزاج أمر هام يحكي كيف أن المتحقيقين من العلماء يعتبرون المدرسة الصوفية مدرسة إسلامية أصيلة، تعود قواعدها إلى جوهر الدين، وتوجد تطبيقاتها في أعمال المسلمين منذ عصر الصحابة فمن بعدهم، ولذلك لا تناقض عندهم بين السلفية والربانية، بل توافق وانسجام وتكامل، أو قل : تطابق ووحدة. وإنما يأتي التناقض من مصدر الانحراف في إحدى الصفتين : فهما أو تطبيقاً، وهو أمر طارئ عليهما يسهل على العالم الذي عوفي من قصر النظر وسوء الطويلة أن يميز بينه وبين ما هو الأصل والحقيقة، فيعطي كل واحد حكمه بلا خلط مسرف ولا تعميم مجحف.

هذه هي خصائص ربانية الشاطبي، وتلك هي تفاصيل موقفه من الصوفية ونحلتهم، وقد وجدناه في الأمرين عالماً منصفاً اتبع الحق الذي تهدي إليه بنور الشرع وأدلته، فكان منهجه في ذلك منهج أمثاله من العلماء الأفاضل الذين عاشوا عصره، وعانوا واقعاً شبيهاً بواقع المسلمين في بيئته، وجعلوا همهم إصلاح حال الأمة بإصلاح دينها، كابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ⁽¹⁶⁸⁾.

(166) الشاطبي : (م : 147/2).

(167) الشاطبي : (م : 223/2).

(168) انظر : ابن تيمية : مجموعة الفتاوى المجلد العاشر - علم السلوك.

- رسالة : الصوفية والفقراء.

- ابن القيم مدارج السالكين.

وبإيضاح هذه الصفة عنده تبدت لنا شخصية أبي إسحاق عالما فذا ربط بين علم الأصول وفقه التنزيل ومبحث المقاصد من جهة، وبين المعاني الربانية التي تمثل لب الإسلام اعتقادا وعملا من جهة أخرى، وماذا إلا نتيجة من نتائج نظره الكلي، ورؤيته الشاملة للشريعة.

إن ربانية الشاطبي ميزة من مميزات فكره الأصيلة والثابتة، المؤيدة بكل ما سبق من أدلة، المبنية على ما ذكرناه من خصائص العلم والنقاء والعمل، ولذلك لا يسعنا إلا أن نخالف الأستاذ حمادي العبيدي في رأيه أن الشاطبي عدل عن مذهب الصوفية لما وجده عندهم من طريقة بعيدة عن الصواب، حيث يتجهون إلى الباطن ويعرضون عن الفكر والواقع⁽¹⁶⁹⁾. فهذه العبارة فيها تحكم أدى إلى سلسلة أخطاء : فالشاطبي لم يعدل عن مذهب الصوفية، ولم يعمم القول في طريقتهم بأنها بعيدة عن الصواب، ولم يصفهم - لا هو ولا أمثاله من العلماء المؤهلين للحكم عليهم - بأنهم قوم يعرضون عن الفكر والواقع.

كما لا يسعنا إلا أن نبدي استغرابنا لموقفه من سندي المصافحة والتلقيم اللذين أخذهما الشاطبي عن شيخه المقري، وهو موقف التشكيك والتبري بلا دليل⁽¹⁷⁰⁾ الذي أتبعه بتفسير بعيد لما ورد في مقدمة الموافقات من ذكر لمذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة⁽¹⁷¹⁾، وأضاف إليه اتهاماً عجيباً للشاطبي بالالتواء والاختراع عندما علق على قصة الرؤيا التي خطها الرجل بقلمه ليشرح لنا سبب تسميته لكتابه «الموافقات»⁽¹⁷²⁾!؟

* * * *

(169) العبيدي حمادي : الشاطبي ومقاصد الشريعة، ص 201.

(170) المرجع السابق : ص 70 - 71.

(171) المرجع نفسه : ص : (104) وقارن بما قاله تعليقا على هذه العبارة الشيخ محمد الخضر حسين في الموافقات : (7/1) هامش : (1) طبعة دار الفكر.

(172) المرجع نفسه، ص 104.

وبعد :

فهذه هي المميزات العامة لفكر الشاطبي كما استخلصناها من آرائه ومواقفه الواردة فيما وصل إلينا من مؤلفاته وفتاواه، التي كنا نتمنى الاطلاع على المزيد منها لنعمق دراستنا لشخصيته وأفكاره، ونذكر هنا بالخصوص كتابه «المجالس» الذي شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري، والذي يعتبر ثروة تطبيقية تضيء لنا بشكل أكبر ما وضعه في الموافقات من أصول كلية ومبادئ عامة، وتقدم إلينا صورة أوضح عن الجانب الفقهي والنظر الفروعى عنده. وهو كتاب ما زلنا نأمل بأن يهيئ الله عز وجل فرصة طيبة للظفر به.

ولاشك أن أول ما يلاحظ من إلقاء نظرة إجمالية على هذه المميزات، هو أنها فروع صادرة عن معقد واحد تمثل قواعده الأساس المتين لفكر الشاطبي وعلمه، وصفاته الأخلاقية والنفسية، بدليل ما بينها من تكامل يصل إلى الحد الذي تفضي فيه الواحدة منها إلى الأخرى بصورة طبيعية، كما نجد مثلاً في الصلة بين اهتمامه بالكليات واعتماده على الاستقراء، وبين نزعته التجديدية واهتمامه بالجانب العملي وعنايته بالتربية، وبين سلفيته واستقلاله الفكري، وبين تأثره بالغزالي وربانيته.

ولسنا نزعم فيما ذكرناه الحصر، ولا الكفاية في العرض، ولا الإحاطة في التفصيل، فالشاطبي بحر يتجدد عطاؤه مع تجدد الغوص فيه، ولكل سابر لغوره من الصيد ما يتناسب مع إمكاناته وحظه من التوفيق.

(انتهى)

